الأمم المتحدة

A/41/697
S/18392
14 October 1986
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

مجلس الأمن

الجمعية العامة

الدورة الحادية والاربعون

بنود جدول الأعمال ١٩ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦
و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥
و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٧
و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤
و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١
و ٦٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠
و ٧١ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٩ و ٨١ و١٠٧ و١٠٨

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الشابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين

الحالة في كمبوتشيا

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

مسألة جزيرة مايوت القمرية

قانون البحار

مجلس الامن

السنة الحادية والاربعون

86-25722 ٢٢٣٥٤د

../..

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية

مسألة ناميبيا

الحالة في الشرق الاوسط

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

مسألة قبرص

الآثار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين ايران والعراق

وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط

انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الاثر

عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

عقد ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٠ بشأن الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية وحظر هذه التجارب

تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة

تخفيض الميزانيات العسكرية

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

مسألة انتاركتيكا

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تنفيذ أحكام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين

آثار الإشعاع الذري

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

المسائل المتصلة بالإعلام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
التدريب والبحث
برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

لي الشرف أن أحيل اليكم نسخة من الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري بزمبابوي في الفترة من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، راجيا تعميمها بين الدول الأعضاء بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار بنود جدول الأعمال ١٩ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٩ و ٨١ و ١٠٧ و ١٠٨ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إ. س. غ. موديننغ
السفير
الممثل الدائم

المرفق

الوثائق الختامية للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز الذي عقد في هراري بزمبابوي في الفترة من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

المحتويات

الصفحة

أولا - الإعلان السياسي ٧

إعلان خاص بشأن الجنوب الافريقي ٩٢
صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ٩٨
نداء خاص من مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز من أجل الاستقلال الفوري لناميبيا ١٠٠
نداء هراري بشأن نزع السلاح ١٠١
إعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي ١٠٣

ثانيا - الإعلان الاقتصادي ١٠٥
برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي ١٦٩

التذييلات

الأول - جدول أعمال المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ١٩٦
الثاني - الخطاب الرئيسي الذي ألقاه فخامة السيد روبرت جابرييل موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي ٢٠٠
الثالث - تقرير المقرر العام ٢١٢
الرابع - تقرير مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ٢٢٤
الخامس - تقرير اجتماع اللجنة التحضيرية على مستوى كبار المسؤولين والسفراء ٢٣٣
السادس - تقرير اللجنة السياسية ٢٤٣
السابع - تقرير اللجنة الاقتصادية ٢٤٥

الصفحة

التذييلات (تابع)

الشامن ـ الكلمة الختامية لفخامة الرفيق روبرت موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي ٢٤٦

التاسع ـ قرار بتوجيه الشكر الى حكومة وشعب زمبابوي ٢٥٠

العاشر ـ قائمة المشتركين* ٢٥١

* وزعت القائمة الكاملة للمشتركين بصورة منفصلة (NAC/CONF.8/Doc.23).

أولا - الإعلان السياسي

المحتويات

		الصفحة
أولا	- مقدمة	١٠
ثانيا	- دور عدم الانحياز	١٢
ثالثا	- تقييم الحالة الدولية الراهنة	١٥
رابعا	- نزع السلاح والأمن الدولي	١٨
خامسا	- استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية	٢٨
سادسا	- الحالة في الجنوب الافريقي	٢٩
سابعا	- الصحراء الغربية	٤٥
ثامنا	- مايوت	٤٦
تاسعا	- الجزر الملفاشية	٤٧
عاشرا	- سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك ديبغو غارسيا	٤٧
حادي عشر	- تشاد	٤٨
ثاني عشر	- جنوب شرقي آسيا	٤٨
ثالث عشر	- كوريا	٤٩
رابع عشر	- جنوب غربي آسيا	٤٩
خامس عشر	- النزاع بين ايران والعراق	٥٠
سادس عشر	- كاليدونيا الجديدة	٥٠
سابع عشر	- الحالة في الشرق الأوسط	٥١
ثامن عشر	- العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية	٥٦
تاسع عشر	- قضية فلسطين	٥٧
عشرين	- لبنان	٦٠
حاديا وعشرين	- المحيط الهندي منطقة سلم	٦١
ثانيا وعشرين	- القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا)	٦٢
ثالثا وعشرين	- قبرص	٦٣
رابعا وعشرين	- البحر الأبيض المتوسط	٦٤
خامسا وعشرين	- عدوان الولايات المتحدة على ليبيا	٦٦
سادسا وعشرين	- أوروبا	٦٧
سابعا وعشرين	- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٨
ثامنا وعشرين	- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٧٩

الصفحة

المحتويات

تاسعا وعشرين	ـ الحق في التنمية	٨٠
ثلاثين	ـ الإرهاب الدولي	٨٠
حاديا وثلاثين	ـ عدم العدوان وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية	٨١
ثانيا وثلاثين	ـ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية	٨٢
ثالثا وثلاثين	ـ عدم التدخل بجميع أشكاله	٨٣
رابعا وثلاثين	ـ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).	٨٤
خامسا وثلاثين	ـ حق الدول في الحفاظ على تراثها الحضاري والقومي	٨٤
سادسا وثلاثين	ـ النظام الدولي الجديد للإعلام والإتصال	٨٥
سابعا وثلاثين	ـ السنة الدولية للسلم	٨٨
ثامنا وثلاثين	ـ الأمم المتحدة	٨٨
تاسعا وثلاثين	ـ تعزيز العمل الجماعي	٩١
أربعين	ـ الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز	٩١
حاديا وأربعين	ـ تشكيل مكتب التنسيق	٩٢
إعلان خاص بشأن الجنوب الافريقي		٩٣
صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري		٩٨
نداء خاص من مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز من أجل الاستقلال الفوري لناميبيا		١٠٠
نداء هراري بشأن نزع السلاح		١٠١
إعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي		١٠٣

أولا - مقـــدمة

١ - عقد المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هـــراري بزمبابوي في الفترة من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

٢ - وسبق المؤتمر مؤتمر لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز عقد في الفترة مـــن ٢٨ الى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

٣ - وشارك في المؤتمر الثامن ممثلو البلدان والمنظمات التالية الأعضاء فـــي الحركة : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، إكوادور ، الامارات العربيـــة المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستـــان ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينـــا فاصو ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونـــس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيـــا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهوريـــة العربية اليمنية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطيـــة الشعبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافـــورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سوريينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، العـــراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيـــا - بيساو ، فانواتو ، الفلبين ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كـــوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتـــو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، ملديف ، المملكـــة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سوابو" ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريـــا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .

٤ - وحضر المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير التالية بصفـــة مراقبين : الامم المتحدة ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، جامعة الـــدول العربية ، الجبهة الكانالكية الاشتراكية للتحرير الوطني ، حزب بورتوريكـــو الاشتراكي ، الفلبين ، فنزويلا ، البرازيل ، مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيـــا ، المؤتمر الوطني الافريقي ، المكسيك ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، منظمـــة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية .

٥ - كما حضرت المؤتمر وفود من البلدان والمنظمات التالية كضيوف : اسبانيا ، استراليا ، البرتغال ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، منغوليا ، النمسا ، اليونان ، أمانة الكمنولث ، برنامج الأغذية العالمي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، منطقة التجارة التفضيلية ، المنظمة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الصحة العالمية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

٦ - وفي حفل الافتتاح ، استمع المؤتمر الى خطاب رئيسي ألقاه سعادة الرفيق ر. غ. موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي . وتقرر ، بالموافقة العامة ، إدراج نص الخطاب بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر* .

٧ - وأشاد المؤتمر بالسيدة شريماتي أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند الراحلة ، ورئيسة حركة بلدان عدم الانحياز ، وهي واحدة من أبطال عدم الانحياز الذين عملوا دون كلل . وقد استطاعت بفضل نشاطها وحيويتها أن تترك أثرا لا يمحى على هذه الحركة .

٨ - وأشاد المؤتمر أيضا بذكرى فوربس بورنهام ، رئيس غيانا الراحل ، الذي قدم إسهاما كبيرا لحركة بلدان عدم الانحياز . كذلك أشاد المؤتمر بذكرى ج. م. ج. آدامز ، رئيس وزراء بربادوس الراحل ، لإسهامه في حركة بلدان عدم الانحياز .

٩ - كذلك أشاد المؤتمر بذكرى لي دوان ، الأمين العام الراحل للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفييتنامي وإحدى الشخصيات التي لا تنسى في حركة بلدان عدم الانحياز .

---

* انظر التذييل الثاني .

١٠ - وإذ يدرك رؤساء الدول أو الحكومات مغزى اجتماعهم في الجنوب الافريقي وأهمية هذا الاجتماع في مرحلة حرجة من تاريخ هذه المنطقة الفرعية ، وإقتناعا منهم بأن الفصل العنصري ليس مجرد جريمة ضد البشرية ، بل هو أيضا تهديد للسلم والأمن الدوليين فقد شددوا على الحاجة الملحّة الى تكشيف الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية والصهيونية وجميع أشكال تقويض الاستقرار والتوسع والاحتلال الأجنبي والسيطرة والهيمنة .

١١ - وفي هذا السياق تعهد رؤساء الدول أو الحكومات بأن تتضامن حركة بلدان عدم الانحياز تضامنا كاملا وإيجابيا مع الشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا وناميبيا ، وكذلك مع حكومات وشعوب دول خط المواجهة والدول المستقلة الأخرى في الجنوب الافريقي .

ثانيا - دور عدم الانحياز

١٢ - نشأت حركة عدم الانحياز في سياق الكفاح ضد الاستعمار واستقطاب العلاقات الدولية الناجم عن الكتل والتحالفات العسكرية والحرب الباردة . وكانت الحركة بمثابة النتيجة الحتمية للحاجة التي أحست بها البلدان الحديثة الاستقلال في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبلدان المطلة على البحر الكاريبي والواقعة في أنحاء أخرى من العالم من أجل حماية وتعزيز استقلالها الوطني وممارسة سيادتها الكاملة في الميدانين السياسي والاقتصادي . ورغم العقبات العديدة ، حققت حركة عدم الانحياز وسياستها نجاحا ملموسا خلال ربع قرن ، فكانت من العناصر الرئيسية في دعم وتعزيز السلم والتعايش السلمي والاستقلال ، ونزع السلاح ، والتنمية الاقتصادية المعجلة للبلدان النامية ، والسعي من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أسس من المساواة ، والعدالة والسلم . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن إرتياحهم لأن الحركة قد أثبتت بشكل مستمر قدرتها على التأثير ، وأهميتها ، وحيويتها طوال فترة وجودها .

١٣ - ويتمثل جوهر سياسة عدم الانحياز ، القائمة على مبادئها وطبيعتها التي نشأت عليها أو طورتها خلال مؤتمرات القمة المتعاقبة المعقودة في بلغراد والقاهرة ولوساكا وكولومبو وهافانا ونيودلهي ، في الكفاح ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والهيمنة ، والعدوان الأجنبي ، والاحتلال ، والسيطرة ، والفصل العنصري ، والعنصرية ، والصهيونية ، وجميع أشكال التبعية ، والتدخل بجميع أشكاله ، وممارسة الضغط ، وسياسات القوى الكبرى والتكتلات . ويعد التطور الأخير في

الحالة الدولية أبلغ شهادة على فعالية سياسة عدم الانحياز وعلى فعالية مبادئها وأهدافها بوصفها قوة عالمية مستقلة غير تكتلية في العلاقات الدولية ، ترفض جميع أشكال التبعية والضغوط السافرة أو المستترة - السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والثقافية .

١٤ - ولما كانت حركة عدم الانحياز تتصدر الحركات الرامية الى اقرار السلم في العالم ، فقد ظلت تسعى لتخفيف حدة التوترات ودعم السلم والتعايش السلمي . وفي هذا السياق ، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات التزام الحركة بأن تعمل من أجل وقف الاتجاهات الخطيرة الحالية في الحالة الدولية ، وتحويل مسارها في الاتجاه العكسي ، وأن تسعى إلى إيجاد أوضاع تؤدي الى التعاون والتعايش السلمي فيما بين الدول . وأكدوا أهمية العمل من أجل القضاء على مراكز التوتر الشديد والعدوان والصراع ، وتشجيع الحلول العادلة والسلمية للمنازعات الدولية ، والعمل من أجل نزع السلاح العام الكامل ، وصون السلم على أساس من العدالة ، وإزالة جميع هياكل السيطرة ، والتمييز ، والاستغلال ، وعدم المساواة . ودعوا الى التعبير الحر عن التقاليد والثقافات القومية الاصيلة للشعوب ، والى إنشاء نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على المساواة والعدل والتعاون فيما بين جميع الدول .

١٥ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات أن عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للدول من المبادئ الاساسية لعدم الانحياز التي لابد من الالتزام بها بدقة . وأكدوا من جديد أن إنتهاك هذه المبادئ لا مبرر له وغير مقبول تحت أي ظروف ، وأكدوا حق جميع الدول في السعي الى تنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون التعرض للإرهاب ، أو الإعاقة ، أو الضغط . ولاحظوا باستياء أن أمن واستقلال بلدان عدم الانحياز يتعرضان للتهديد على نحو متزايد من جانب السياسات الاستعمارية والتنافس بين القوى الكبرى والكتل وسياسات الاستعمار التي تسعى الى السيطرة وكسب مناطق للنفوذ ، وكذلك من جانب النظام الاقتصادي الحالي الجائر ، وقد أدت جميعها الى ممارسة ضغوط عسكرية ، وسياسية ، واقتصادية وتدخلات خارجية ضد بلدان عدم الانحياز . ولاحظوا مع القلق أن عددا متزايدا من بلدان عدم الانحياز يتعرض لاشكال مختلفة من الضغوط التي تستهدف إضعاف وحدة الحركة وصرفها عن مبادئها وأهدافها الاساسية . وفي هذا السياق ، ناشدوا بلدان عدم الانحياز دعم الوحدة والتضامن وإتخاذ اجراء منسق لمقاومة مثل هذه الضغوط . وأكدوا على أهمية الالتزام بشدة بمبادئ عدم الانحياز وأهدافه لاسيما في فترة الازمة الحالية في العلاقات الدولية .

١٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم الثابت للتحرر الكامل لشعوب افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم ، وأكدوا رفضهم التام لجميع المحاولات الرامية لتصوير كفاح الشعوب من أجل الاستقلال والكرامة الانسانية على أنه جزء من سياق المواجهة بين الشرق والغرب . فمثل هذه المحاولات الخاطئة تنكر على الشعوب المكافحة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتعوق جهودها لتحقيق تطلعاتها المشروعة . وفي هذا السياق ، أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى المعيار الموضوع للإنضمام الى عضوية حركة عدم الانحياز بالصورة التي تم إقرارها في بلغراد عام ١٩٦١ ، وجددوا إلتزامهم بألا يكونوا أبدا أطرافا أو يتخذوا إجراء ما في المواجهة أو التنافس بين القوى الكبرى ، أو في دعم التحالفات العسكرية القائمة أو الترتيبات المتشابكة الناجمة عنها ، وخاصة عن طريق المشاركة في ترتيبات عسكرية أو عن طريق منح قواعد أو تسهيلات عسكرية للوجود العسكري للقوى الكبرى بوصفه جزءا من سياق المنازعات بين هذه القوى ، أو بين إحدى هذه القوى وبين البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز .

١٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عزمهم على بذل قصارى جهدهم لتعزيز قدرة الحركة على العمل ، وعلى وضع تدابير ملموسة لزيادة نفوذها وتعميق أثر قراراتها على الشؤون الدولية . وأكدوا أن فعالية الحركة ترتبط إرتباطا مباشرا باخلاص أعضائها لمبادئ عدم الانحياز وروحه ، وثباتهم في التصدي للظلم مهما كان مصدره . واذ وضعوا كل ذلك في اعتبارهم ، أكدوا التزامهم بالتقيد التام بمبادئ الحركة وبروحها .

١٨ - وكانت سياسة عدم الانحياز ، والحركة ، قوة إيجابية ذات أثر ملموس في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية وذلك لانها تعرب عن الحاجة الى السلم والحرية ، والاستقلال ، والمساواة ، والتنمية وتحقيق الرفاهية للجميع . ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح تزايد الاهتمام بسياسة عدم الانحياز كعامل أصيل في السعي لإيجاد حلول للمشاكل الخطيرة في مجال الشؤون الدولية . ورحبوا بالاعتراف المتزايد فيما بين البلدان الاخرى بالحاجة الى التعاون القائم على أساس مبادئ وأهداف عدم الانحياز .

١٩ - وإذ أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد إيمانهم بأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، فقد شددوا على ضرورة مواصلة تعزيز الدور الهام الذي تقوم به بلدان عدم الانحياز داخل الامم المتحدة .

ثالثا - تقييم الحالة الدولية الراهنة

٣٠ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة السياسية والاقتصادية العالمية . فقد ظلت الصراعات والنزاعات وعدم الاستقرار سائدة في مناطق عديدة من العالم ؛ وتواجه كثير من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى حالة اقتصادية حرجة بصورة متزايدة ؛ ولاتزال الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع . وأدت سياسات القوى الكبرى وممارسات السيطرة والتدخل ، وكذلك تزايد اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والعدوان ، والاحتلال ، والضغط ، والقسر الاقتصادي والتدخل - مما يعد إنتهاكا صارخا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة - الى تفاقم الحالة الدولية . وتواصل القوى المعادية لحرية الشعوب عرقلة تحقيق حقوق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ، وإنتهاك سيادة بلدان عدم الانحياز ، والبلدان النامية الأخرى وسلامتها الاقليمية . وأدى ظهور التنافس بين القوى الكبرى والسياسات الرامية الى توسيع مناطق النفوذ الى زيادة سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، حتى وصل الى أبعاد لم يسبق لها مثيل من الناحية الكمية والنوعية . وتهدد هذه التطورات السلبية السلم والأمن الدوليين بصورة خطيرة . وعلى الرغم من تقديم مقترحات بناءة بالفعل ، بما في ذلك مقترحات لازالة الاسلحة النووية على مراحل وبصورة كاملة ، لم يتم إحراز تقدم ملموس نحو وقف سباق التسلح النووي وتحويل مساره ومنع امتداده الى الفضاء الخارجي . فالسياسات الرامية الى التغاوض من مركز قوة لاتزال سائدة . ويتم الترويج لنظريات جديدة وتعبئة الرأي العام لتبرير تطوير وتكديس ونشر الأسلحة المعقدة وخاصة الأسلحة النووية في أجزاء عديدة من العالم مما دفع ببعض البلدان المتقدمة النمو الى تحويل قطاعات هائلة من مواردها البشرية والمادية والتكنولوجية المخصصة لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية نحو استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وتحسين الموجود منها بالفعل .

٣١ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ أن العالم مازال يواجه مشاكل متزايدة الصعوبة ، ناجمة عن تناقضات متشابكة وعميقة الجذور في العلاقات الاقتصادية الدولية . وتتجلى هذه الأزمة المتفاقمة في الفجوة المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، التي يعجز معظمها عن الوفاء حتى بأبسط حاجات شعوبها الأساسية أو تحقيق أولويات التنمية لديها . وتضاءلت فرص اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على العدالة والمساواة في السيادة . ووصل الحوار بين الشمال والجنوب الى طريق مسدود . ويتعرض التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية من خلال العملية المتعددة الاطراف والمجسدة في منظومة الامم المتحدة للخطر . ويستنفد سباق التسلح كميات ضخمة من الموارد اللازمة للتنمية - فضلا عن تعريضه وجود الجنس البشري نفسه للخطر - فيزيد بذلك من تعميق الأزمة . فالمشاكل التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي مثل الحمائية المتزايدة ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري ، واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة وأزمة الديون الخارجية التي إتخذت أبعادا سياسية لم يسبق لها مثيل ، تهدد استقلال وسيادة وسلامة أراضي بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وتعوق عملية التنمية الاقتصادية في تلك البلدان .

٣٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه خلال الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم ، بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، تم اقرار برنامج عمل للأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (القرار دإ - ٣/١٣*) . وفي هذا الصدد ناشدوا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية توفير الموارد الكافية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لهذا البرنامج .

٣٣ - ان امتداد المواجهة بين الشرق والغرب الى النزاعات المحلية والاقليمية يزيد من تعقيد تلك النزاعات ويجعل من الصعب حلها ويعرّض السلم العالمي للخطر . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الوجود العسكري للقوى الكبرى ، وأنشطتها ومناوراتها في أراضي بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى أو في أجوائها أو في مياهها الاقليمية ، أو بالقرب منها ضمن اطار هذه المواجهة ، ينطوي على تهديد لسيادة واستقلال تلك البلدان . وأكدوا أن مثل هذه الأنشطة تهدد السلم والأمن الدوليين ، وطالبوا بوقف تلك الأنشطة .

٣٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن مفاهيم وسياسات القوى الكبرى فيما يتعلق بالأمن الخاص ونظم تحالفاتها ، والتي غالبا ما تتعارض ومفهوم الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، تعمل على إذكاء المنافسات العسكرية والسياسية فيما بينها ، وتهدد أمن بلدان عدم الانحياز وغيرها من الدول ، وتشكل مخاطرة متزايدة بنشوب حرب نووية .

٣٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الحوار ، ولاسيما في اطار منظومة الأمم المتحدة ، هو مفتاح الحل للأزمة العالمية التي أثرت على جميع أوجه العلاقات الدولية المعاصرة . وأكدوا أن الحل الشامل للمشاكل الدولية الملحة مثل السلم

والأمن ، ونزع السلاح ، والتنمية ، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تلك المفاوضات القائمة على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتي تشارك فيها جميع البلدان على قدم المساواة .

٣٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء المحاولات التي تستهدف تقليص التعددية وتعويق الأمم المتحدة . وأكدوا مرة أخرى تمسكهم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، كما أكدوا عزمهم على العمل بهمة ونشاط من أجل تدعيم المنظمة العالمية ومبدأ التعددية بوجه عام .

٣٧ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع الارتياح باجتماع القمة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بين زعماء الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . غير أنهم أعربوا عن أسفهم لأن هذه القمة لم تسفر عن جهود المتابعة اللازمة لاحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح ، وطالبوا الدولتين العظميين بالتغلب على المواجهة وإنعدام الثقة فيما بينهما والدخول في مفاوضات جادة بروح من حسن النية ، مع مراعاة مصالح البشرية جمعاء .

٣٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد عدم وجود بديل ، قابل للتطبيق ، للتعاون والتعايش السلمي فيما بين الدول ، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو حجمها أو موقعها الجغرافي . وحتى يكون الانفراج دائما ينبغي أن يكون عالميا وشاملا ومفتوحا أمام المشاركة العالمية ولصالح جميع الدول . ومثل هذا الانفراج وحده هو الذي يمكن أن يفضي الى حلول متكافئة وحقيقية للمشاكل الرئيسية ويوفر الأساس لسلم دائم . وأكدوا انه ينبغي لبلدان عدم الانحياز أن تقوم بدور نشط وإيجابي في هذه العملية ، وأن تشارك فيها على قدم المساواة ، وتواصل كذلك القيام باسهام بنّاء لصالح المجتمع الدولي بأسره .

٣٩ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح الى أن الأمم المتحدة أعلنت سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . وفي هذا الصدد دعوا المجتمع الدولي الى الاحتفال بهذه السنة عن طريق اتخاذ تدابير ايجابية لدعم السلم وتعزيزه في جميع أنحاء العالم .

رابعا - نزع السلاح والأمن الدولي

٣٠ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، واحترام حق تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين هي مسائل ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا ، وأن أي تقدم في أي منها يعود بالفائدة عليها جميعا ، وبالمثل ، فإن أي فشل في أي منها تكون له آثار سلبية عليها جميعا .

٣١ - ومن الناحية التاريخية ظلت الدول تعتقد أن بامكانها تحقيق الأمن من خلال حيازة الأسلحة ، ولكن بعد ظهور الأسلحة النووية تغير الوضع تغييرا جذريا . فالأسلحة النووية هي أكثر من مجرد أسلحة حرب ، فانها أدوات للتدمير الشامل . وبشكل تراكم الأسلحة ، ولاسيما الأسلحة النووية ، تهديدا لبقاء الجنس البشري نفسه . ومن ثم أصبح من الضروري أن تتخلى الدول عن هذا الهدف الخطير وهو تحقيق الأمن الفردي عن طريق التسلح وأن تتبنى هدف تحقيق الأمن الجماعي من خلال نزع السلاح .

٣٢ - ولذلك لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ التصعيد المستمر في سباق التسلح وخاصة في مجال الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، بالرغم من أن ذلك يزيد من مخاطر وقوع حرب نووية ويهدد بقاء البشرية . وأكدوا وجهة نظرهم من جديد وهي أن أعظم خطر يواجه العالم اليوم هو التهديد الذي يهدد بقاء البشرية والذي يتمثل في وجود الاسلحة النووية . ونظرا لان الابادة لا تحدث الا مرة واحدة فقط ، فإن إزالة تهديد الكارثة النووية ليست مجرد قضية واحدة ضمن قضايا عديدة ، بل هي أخطر وأكثر المهام الحاحا في الوقت الحاضر . ولذلك أكد رؤساء الدول أو الحكومات على الأهمية القصوى والملحة لاتخاذ تدابير فورية لمنع الحرب النووية ونزع السلاح النووي .

٣٣ - وعلى مدى ما يقرب من ٤٠ عاما ، ظل بقاء البشرية رهينة لمصالح الأمن كما تتصورها قلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وعلى وجه التحديد الدولتين العظميين وحلفائهما . والاعتماد على القوة النووية معناه قبول مجتمع الخوف الدائم وهو ما يتناقض وميثاق الأمم المتحدة ، ونهج ومبادئ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار إ - ١٠/٢) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والمبادئ التي تضمنتها الاعلانات الصادرة عن مؤتمرات رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز . ان الاعتقاد بأن السلم العالمي يمكن

تحقيقه عن طريق الردع النووي ، وهي النظرية التي تكمن وراء التصاعد المستمر في التطوير الكمي والنوعي للأسلحة النووية ، والتي أدت في الواقع الى درجة أكبر من عدم الأمن وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية عن ذي قبل ، يعد أخطر أكذوبة ظهرت حتى الآن .

٣٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء التصاعد السريع في سباق التسلح ، وخاصة في الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الاخرى . وأعربوا عن قلقهم بصفة خاصة لأن التقنيات التي ظهرت حديثا تنتج جيلا جديدا من أسلحة التدمير الشامل سواء كانت نووية أو غير نووية وتتشابه في تأثيرها بحيث يصعب التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، ومن ثم تضفي الشرعية على حيازة الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الاخرى . وبالمثل تستخدم التكنولوجيات الجديدة تمهيدا لتطوير أسلحة ومنظومات أسلحة جديدة في الفضاء الخارجي ، وهو الأمر الذي يضيف بعدا جديدا ذا أثر خطير على سباق التسلح .

٣٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن انزعاجهم الشديد ازاء اعلان حكومة الولايات المتحدة عن اعتزامها التخلي عن تمسكها ببنود المعاهدة الثنائية للحد من الأسلحة الاستراتيجية المعروفة باسم "سولت - ٢" والموقّعة عام ١٩٧٩ . وحثوا حكومة الولايات المتحدة على اعادة النظر في موقفها والمساهمة في جهود المجتمع الدولي الرامية الى ايجاد سبل للحفاظ على الأمن من خلال نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي .

٣٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء التجهيزات التي تجرى حاليا لتسليح الفضاء الخارجي . وأعادوا التأكيد بشدة على المبدأ المتمثل في ضرورة استخدام الفضاء الخارجي - باعتباره ميراثا مشتركا للبشرية - في الأغراض السلمية دون غيرها ، ومن أجل رفاهية وصالح جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي أو العلمي ، وأن يكون مفتوحا أمام جميع الدول .

٣٧ - وأشاروا الى التزام جميع الدول بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها عند القيام بأنشطة في الفضاء الخارجي . وأكدوا من جديد رأيهم الذي مفاده أن هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وهو الهدف المقبول دوليا ، يقضي بألا يُحوَّل الفضاء الخارجي الى مسرح لسباق التسلح . لذلك دعوا مؤتمر نزع السلاح الى البدء فورا في اجراء مفاوضات من أجل ابرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب

الاقتضاء ، لمنع امتداد سباق التسلح بجميع أشكاله الى الفضاء الخارجي ومن ثم تعزيز فرص التعاون في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية . وأكدوا بصفة خاصة الحاجة الملحة الى وقف تطوير الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وفك المنظومات القائمة وحظر ادخال منظومات جديدة للأسلحة في الفضاء الخارجي ، والتأكيد على احترام المعاهدات الحالة التي تصون الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، ومعاهدة ١٩٧٢ للحد من النظم المضادة للقذائف التسيارية ، احتراما كاملا ، مع تعزيزها ونشرها كلما اقتضى الأمر ذلك على ضوء التقدم التكنولوجي الحديث . ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الأمين العام الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح الى استكشاف الطرق والوسائل المؤدية الى اخضاع التوابع الاصطناعية ذات الأغراض العسكرية للرقابة الدولية وخاصة عندما نعرّض هذه التوابع أمن بلدان عدم الانحياز للخطر .

٣٨ - وناشد رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول ، ولاسيما الدول التي تمتلك قدرات رئسية في مجال الفضاء ، أن تلتزم التزاما صارما بالقيود والحدود القانونية القائمة بشأن أسلحة الفضاء ، بما في ذلك القيود الواردة في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الأخرى (قرار الجمعية العامة ٣٢٢٢ (د - ٢١) ، المرفق) والمعاهدة السوفياتية الأمريكية لعام ١٩٧٢ بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وأن تمتنع من اتخاذ أية تدابير ترمي الى تطوير أو تجريب أو نشر أسلحة أو منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي . وفي نفس الوقت يجب على وجه السرعة اجراء مفاوضات بغية ابرام اتفاق أو اتفاقات من هذا القبيل ، لأن مثل هذه التدابير يمكن أن تؤدي الى سلسلة مستمرة متصاعدة من الفعل وردود الفعل تفضي الى تصاعد في سباق التسلح فيما يتعلق بكل من الأسلحة الهجومية والدفاعية ، ومن ثم تزيد من احتمال اندلاع صراع نووي . ومثل هذا الموقف لن يسفر فقط عن ارتفاع هائل في مستوى الموارد التي تنفق على التسلح . بل سيؤدي أيضا الى احباط الجهود المبذولة حاليا لتحقيق نزع السلاح .

٣٩ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى الاتفاق بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام للحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الوارد في البيان المشترك الصادر في ختام اجتماعهما المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ للاسراع بالمفاوضات الثنائية بشأن الحد من التسلح بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بغرض تحقيق الهدف المعلن للمفاوضات وهو ابرام اتفاقات فعالة ترمي الى منع حدوث سباق للتسلح

في الفضاء وانهائه على الارض تمهيدا لتحقيق الهدف النهائي وهو الازالة الكاملة للاسلحة النووية في كل مكان . وفي هذا الصدد دعوا زعيمي الدولتين الى المضي دون توان بروح من النية الحسنة لتحقيق الهدف الذي تم وضعه في جنيف وحثوا على التوصل الى اتفاقية مبكرة خلال هذه المفاوضات تقضي بالامتناع عن مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وفي نفس الوقت اجراء تخفيض جزري في ترسانات الاسلحة النووية الحالية .

٤٠ - وبعد أن أشاروا بصفة خاصة الى القول بأنه "لايمكن كسب حرب نووية ويتحتم ألا يخوضها أحد على الاطلاق" والى النتيجة المترتبة على ذلك ، وهي أن أيا من الجانبين لن يشن أبدا حربا نووية ، أعربوا عن الامل في أن توافق الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية ، كبادرة لجدية الالتزام بهذا الاعلان ، على التوقيع على وثيقة ملزمة تحرّم استخدام الاسلحة النووية .

٤١ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أن يأخذا في حسبانهما دائما أثناء مفاوضاتهما المصالح الحيوية لشعوب العالم كافة وليس فقط مصالحهما القومية . وقالوا إنه ينبغي لهما أن يطلعا بشكل واف الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح ، بوصفه المنبر الوحيد للمفاوضات متعددة الاطراف حول قضايا نزع السلاح ، بما يتم احرازه من تقدم في مفاوضاتهما وحالة هذه المفاوضات .

٤٢ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي بتوافق الآراء ، ويرد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٨ ، لاعتماد برنامج شامل لنزع السلاح . وأبدوا أسفهم لمنع مؤتمر نزع السلاح من تحقيق تقدم بشأن هذا الموضوع الهام . ويرجع ذلك في الاساس الى رفض بعض الدول النووية وحلفائها الاتفاق على تدابير محددة أو وضع جدول زمني لمنع وقوع حرب نووية وتحقيق نزع السلاح النووي . ودعوا مؤتمر نزع السلاح الى استئناف عمله في هذا الصدد في بداية دورته لعام ١٩٨٧ فضلا عن بذل كل الجهود الممكنة لانهاء هذا العمل خلال الجزء الاول من هذه الدورة بغ ية تقديم مشروع كامل لبرنامج شامل لنزع السلاح الى الجمعية العامة في ذلك الوقت .

٤٣ - وفي هذا الصدد رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالبرنامج الشامل الذي جاء في الوقت المناسب لنزع السلاح النووي وفق جدول زمني مرحلي طرحه الاتحاد السوفياتي

مؤخرا . وتتفق أهداف وأولويات هذا البرنامج ، الذي يرمي الى الازالة الكاملة للاسلحة النووية من على وجه الأرض من جانب جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية بنهاية هذا القرن ، مع الموقف الذي اتخذته بلدان عدم الانحياز بصورة ثابتة بشأن هذه المسائل .

٤٤ - ان تحريم التجارب النووية ، وهو الهدف الذي استمر السعي لتحقيقه على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية ، مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لبلدان عدم الانحياز . ذلك أن حظر جميع التجارب النووية من شأنه تقليل سباق التسلح وتقليل خطر اندلاع حرب نووية الى درجة كبيرة لأن استمرار التجارب النووية يكثف سباق التسلح ويزيد من خطر الحرب النووية ، وفي هذا الصدد أكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الملحة الى التفاوض من أجل ابرام معاهدة متعددة الأطراف لحظر جميع التجارب النووية من جانب جميع الدول في جميع البيئات وفي جميع الأوقات . وتكفي وسائل التحقيق القائمة لضمان الامتثال لمعاهدة حظر التجارب النووية . وينبغي عدم استخدام الادعاءات بعدم وجود وسائل للتحقق كعذر للمضي في تطوير وتحسين الأسلحة النووية ، وأعربوا عن أسفهم لأنه بسبب الاعتراض المستمر من جانب قلة من الدول لن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف للتوصل الى معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

٤٥ - وفي الوقت الذي تمضي فيه المفاوضات من أجل ابرام مثل هذه المعاهدة ، ينبغي أن يكون هناك وقف مؤقت لجميع التجارب النووية وكذلك وقف انتاج الأسلحة النووية ونشرها . وفي هذا الصدد أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى النداء الذي وجهه قادة الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان الى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، والذي أعيد تأكيده في شباط/فبراير ونيسان/ابريل وآب/أغسطس ١٩٨٦ ، لوضع حد لجميع أشكال التجارب النووية ، وغرضها المحدد للمساعدة في التوصل الى ترتيبات ملائمة للتحقق في مثل هذا الوقف المؤقت . ورحبوا بوقف هذه التجارب من جانب واحد وهو ما أعلنه الاتحاد السوفياتي في آب/أغسطس ١٩٨٥ ، ومدد العمل به عدة مرات منذ هذا التاريخ ، بما في ذلك التمديد الأخير والذي يسري حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . ودعوا الولايات المتحدة ، باعتبارها احدى الدولتين العظميين المسؤولتين معا عن الكم الأكبر من التجارب النووية ، إلى الانضمام الى الاتحاد السوفياتي في الوقف المؤقت ، كما دعوا الاتحاد السوفياتي الى مواصلة وقفه المؤقت للتجارب النووية .

٤٦ - ورفض رؤساء الدول أو الحكومات الرأي الذي يدعو الى ارجاء المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الى أن يتم التوصل الى حلول للقضايا المتعلقة بالتحقق . وأكدوا أن وضع نظام للتحقق وتحديد طرائقه انما يعتمد على أهداف الاتفاق المعني ونطاقه وطبيعته ، ومن ثم ينبغي النظر في شروط نظام التحقق المقبولة لجميع الأطراف في سياق المفاوضات . وقد شعروا بقلق بالغ ازاء الرأي الذي ذهبت اليه احدى الدول الحائزة لأسلحة نووية ومفاده أن حظر الأسلحة النووية هدف طويل الأجل .

٤٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن استخدام الأسلحة النووية ، فضلا عن أنه يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، سوف يكون جريمة ترتكب ضد البشرية ، وفي هذا الصدد حثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توافق على ابرام اتفاقية دولية بشأن تحريم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها الى أن يتحقق نزع السلاح النووي . ورأوا أنه ينبغي على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كخطوة هامة في هذا الاتجاه ، الدخول المبكر في تعهد ملزم دوليا بألا تبدأ باستخدام الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها . ودعوا الى تجميد تطوير وانتاج وتكديس ونشر الأسلحة النووية . وينبغي أن ينص تجميد الأسلحة النووية ، ضمن جملة أمور ، على الوقف المتزامن لأي انتاج جديد لأسلحة نووية ووقف كامل لانتاج المواد القابلة للانشطار لأغراض التسلح .

٤٨ - ولاحظت حركة بلدان عدم الانحياز ، بارتياح ، المبادرة التي قام بها رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان ، في اعلاناتها المشتركة المؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، والتي دعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية الى وقف جميع تجارب الأسلحة النووية ومنظومات ايصالها ، وانتاجها ونشرها ، على أن يتبع ذلك تخفيض كبير في قواتها النووية . وعلاوة على هذا ، حث القادة الستة على ضرورة أن يأتي هذا التخفيض الذي يؤدي الى نزع السلاح العام الكامل مصحوبا بتدابير لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة تحويل الموارد الهائلة عن سباق التسلح الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي تحتاجه دول العالم بشدة . وقد دعا اعلان دلهي المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الى اتخاذ خطوتين محددتين تتطلبان اهتماما خاصا هما : منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والتعجيل بابرام معاهدة لحظر شامل للتجارب . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن هذا العمل يتمشى مع النهج الأساسي لبلدان عدم الانحياز ، ويظهر أهمية مبادئ عدم الانحياز ومواقف بلدان عدم الانحياز للمجتمع الدولي برمته .

٤٩ - واعاد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على رأيهم الذي مفاده أن الضمان الوحيد الجدير بالثقة بالنسبة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها هو النزع الكامل للأسلحة النووية . وحتى يتم هذا النزع الكامل لابد أن تطمئن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية الى انها لن تتعرض للتهديد أو للهجوم بالأسلحة النووية . وفي هذا الصدد أكد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتأمين الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة بألا تتعرض للتهديد أو الهجوم بهذه الأسلحة من جانب أي قوة نووية بما فيها تلك الدول نفسها . ولذلك حثوا على مواصلة المفاوضات دون تأخير لإبرام وثيقة دولية ملزمة تتضمن ترتيبات دولية فعالة لضمانة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

٥٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يتم التوصل اليها بحرية بين دول المنطقة المعنية ، مع أخذ خصائص كل منطقة في الحسبان ، يشكل أحد التدابير الهامة من تدابير نزع السلاح . وأعربوا عن تأييدهم لكافة المبادرات أو الاقتراحات الفردية والاقليمية التي تطرح تصورات خاصة بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على هذا النحو . وينبغي تشجيع انشاء مثل هذه المناطق في أجزاء مختلفة من العالم بهدف الوصول في النهاية الى عالم خال تماما من الأسلحة النووية .

٥١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن تنفيذ الاعلان الخاص بجعل أفريقيا منطقة لا نووية الذي أقره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٤ يشكل تدبيرا هاما لمنع انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد شجبوا بشدة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لامتلاكه قدرة نووية وأعربوا عن أسفهم لتعاون بعض الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي واسرائيل مع النظام العنصري وهو التعاون الذي منح تلك الدولة قدرتها النووية . ولاحظوا بقلق عميق أن التعاون مع نظام جنوب أفريقيا العنصري يعد خرقا للعديد من قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك توافق آراء المجتمع الدولي الذي عبرت عنه الفقرة ١٢ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة والذي ينص على أن تكديس النظم العنصرية الواسع النطاق للأسلحة وحصولها على تكنولوجيات الأسلحة ، وكذلك احتمال حيازتها لأسلحة نووية ، يمثل تحديا خطيرا وعقبة أمام مجتمع دولي في حاجة ملحة لنزع السلاح . ولذلك كان من الضروري تحقيقا لأغراض نزع السلاح منع مثل هذه النظم من حيازة المزيد من الأسلحة أو المزيد من تكنولوجيا الأسلحة وخاصة من خلال التزام جميع الدول التزاما

صارما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . كما أن هذا التعاون يقوض الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وتحقيق السلم والأمن في المنطقة . وعلى ذلك ، دعا رؤساء الدول أو الحكومات مجلس الأمن ، عند الاضطلاع بمسؤوليته بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن اقرار السلم والأمن الدوليين ، الى اتخاذ تدابير فعالة وملموسة لمواجهة الخطر الناجم عن اكتساب نظام جنوب افريقيا العنصري قدرة نووية .

٥٢ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أنه بالرغم من أن نزع السلاح النووي له أولوية عليا ، فانه يجب بذل جهود متصلة لابرام معاهدة دون تأخير تحظر تطوير وانتاج واستخدام وتكديس جميع الأسلحة الكيميائية . وعلى الرغم من أن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور فعلا بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ فان رؤساء الدول أو الحكومات مقتنعون بأن حيازة مثل تلك الأسلحة تؤدي حتما الى استخدامها . وحثوا جميع الدول على بدء مفاوضات بنية طيبة من أجل الامتناع عن أي عمل من شأنه إعاقة ابرام مبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة وتحت أية ظروف أمر مؤسف ودعوا الى الالتزام الكامل ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

٥٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق عميق أن التطوير الكيفي للأسلحة التقليدية يضيف بعدا جديدا لسباق التسلح لاسيما فيما بين الدول التي تحوز أضخم الترسانات العسكرية ، وناشدوا هذه الدول وقف ذلك التطوير وركزوا على أنه ينبغي ، الى جانب اجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، السعي بعزم وطيد لاتخاذ تدابير بشأن التحديد والخفض التدريجي للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية في اطار التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل . وتتحمل الدول الحائزة لأضخم الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في هذا الصدد . وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح هذه بطريقة عادلة ومتوازنة تضمن لكل دولة حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس وفي الأمن ، وألا تحصل أية دولة بمفردها أو مجموعة من الدول على امتيازات على حساب غيرها من الدول في أية مرحلة من المراحل . وفي كل مرحلة - يكون الهدف توفير الأمن غير المنقوص مع وجود الحد الأدنى من الأسلحة والقوات المسلحة . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ان اقرار اجراءات نزع السلاح يجب أن يكون مبنيا على الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل المنازعات بالوسائل السلمية وفق ميثاق الأمم المتحدة .

٥٤ - وعلى أساس المعايير السابقة ، وحيثما تسمح الحالة الاقليمية ، وبمبادرة من أي دولة أو من جميع الدول المعنية باتفاقها ، ينبغي لجميع الدول أن تبحث وتعتمد تدابير على المستوى الاقليمي بغية تعزيز السلم والأمن بقدر أقل من القوات وذلك عن طريق تحديد وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية . وفي هذا الصدد ، أشار رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح الى المبادرات الفردية وكذلك المبادرات الاخيرة الاقليمية ودون الاقليمية التي قامت بها بعض بلدان عدم الانحياز للحد من حيازة الأسلحة التقليدية وخفض النفقات العسكرية بغية تخصيص الموارد التي يتم تحريرها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها .

٥٥ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول الاخرى ، وخاصة المورّدون الرئيسيون للأسلحة ، الى تيسير احراز التقدم نحو نزع السلاح على المستوى الاقليمي عن طريق الامتناع القيام بأي عمل ، بما في ذلك استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، من شأنه عرقلة تحقيق أهداف تلك المبادرات ، وكذلك عن طريق اتخاذ تدابير للتعاون الايجابي .

٥٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم الراسخ بأن تحديد وخفض الأنشطة العسكرية والتنافس بين القوى الكبرى والكتل الدولية خارج حدودها من شأنه أن يسهم اسهاما كبيرا في تعزيز أمن بلدان عدم الانحياز والبلدان الاخرى ، ولذلك دعوا الى الانسحاب العسكري وفك الارتباط من جانب القوى الكبرى وأحلافها العسكرية من الأماكن الواقعة فيما وراء حدودها وازالة قواعدها العسكرية ومنشآتها من أراضي بلدان عدم الانحياز .

٥٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الدور الرئيسي والمسؤولية الاساسية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، وشددوا على أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في اجراء مفاوضات نزع السلاح ، وأن لها حق المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح التي تمس أمنها القومي ، ولها حق أصيل في الاسهام في نجاح تلك المفاوضات ، وينبغي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول نزع السلاح أن تيسر وتكمل نجاح هذا الأمر لا أن تعوقه أو تحول دونه . ولذلك ينبغي اطلاع مؤتمر نزع السلاح على كافة الخطوات المتخذة في المفاوضات الثنائية ، وتمكينه من أن يفي بولايته باعتباره جهاز التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح ، ومن أن يعتمد تدابير ملموسة لنزع السلاح ، وعلى وجه الخصوص ، لنزع السلاح النووي ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

٥٨ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح الحملة العالمية الحالية الواسعة النطاق ضد سباق التسلح النووي وعبروا عن اقتناعهم بأن مثل هذه التحركات بمقدورها أن تلعب دورا قويا في تعزيز نزع السلاح النووي ومنع وقوع كارثة نووية . واتفقوا على أنه ينبغي تقديم كافة المساعدات الممكنة لتشجيع تلك العملية . وفي هذا الصدد ، أعاد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على الاهداف الثلاثة للحملة العالمية لنزع السلاح وهي : الاعلام والتعليم وتطوير الفهم العام لاهداف الامم المتحدة في مجال نزع السلاح وتأييدها . وكرروا تأكيد الحاجة الى تعزيز دور الهيئات الاقليمية في حشد التأييد لهذه الحملة وتحقيق أهدافها . وفي هذا الصدد ، أشار رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح الى انشاء مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا في لومي بتوغو . كما رحبوا بالعرض الذي تقدمت به بيرو لاقامة مركز اقليمي لنزع السلاح والأمن والسلم والتنمية في ليما ، يكون مسؤولا عن نشر أهداف الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح في منطقة أمريكا اللاتينية .

٥٩ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على الحاجة الملحة الى الاتفاق على موعد عقد الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وعقدها فعلا .

٦٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم لعدم التمكن من عقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في باريس في تموز/يوليه ١٩٨٦ . وأكدوا أهمية المؤتمر باعتباره بداية بحث مكثف لتلك المشاكل من جانب المجتمع الدولي بأسره . واعربوا عن أملهم في أن تعتمد الدورة الحادية والاربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بعقد المؤتمر في وقت مبكر . وأعربوا عن أملهم في أن تتخذ الدورة الحادية والأربعون قرارا بشأن موعد ومكان المؤتمر طبقا للقرار المتخذ في الدورة الاربعين بعقده في عام ١٩٨٧ . ورأوا أن المؤتمر يعد ضرورة ملحة لدراسة النتائج المعاكسة للانفاق العسكري المتزايد على الاقتصاد العالمي باعتبار أن ذلك أمر ملائم ومناسب في توقيته . وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول ، في حالة انعقاد المؤتمر ، على المشاركة فيه بوفود على مستوى رفيع والاسهام في انجاحه . ورأوا أنه من الضروري ايجاد علاج للحالة الراهنة حيث تنفق مئات المليارات من الدولارات سنويا على الاسلحة في الوقت الذي يعيش فيه ثلثا سكان العالم في حالة فقر وفي بعض الحالات في حالة بؤس . وعلقوا أهمية خاصة على خروج المؤتمر بتوصيات محددة بشأن سبل ووسائل توفير موارد اضافية من خلال تدابير نزع السلاح لاغراض التنمية ولصالح البلدان النامية خاصة . واذ أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأن

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح تعمل ضد انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أعلنوا أن السلم الدائم لا يمكن كفالته الا باعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي بهدف اقامة النظام الجديد وسد الفجوة الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ودعا الرؤساء الدول المتقدمة النمو الى اظهار قدر أكبر من الارادة السياسية من أجل بلوغ هذه الغاية .

خامسا - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٦١- أشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى المقررات الصادرة عن بلدان عدم الانحياز وأكدوا على الأهمية غير العادية للتعاون الدولي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ويعد هذا التعاون ذا مدلول خاص في الميادين التي يمكن أن تحقق فيها هذه البلدان درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي .

٦٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطبيق وتطوير برامجها الخاصة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع أولوياتها ومصالحها وحاجاتها . وينبغي أن يكون لجميع الدول فرصة الوصول دون عائق إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد وحيازتها على أساس خال من التمييز من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، مع أخذ الحاجات الخاصة للبلدان النامية في الحسبان . وأعربوا عن أسفهم للضغوط والتهديدات الموجهة ضد البلدان النامية بقصد منعها من المضي في برامجها من أجل تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٦٣- وأعربوا عن قلقهم أيضا للعقبات التي تضعها البلدان المتقدمة النمو في طريق نقل التكنولوجيات المرتبطة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وذلك بوضع شروط لا تتفق مع سيادة البلدان النامية . وينبغي احترام اختيارات كل دولة وقراراتها في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تهديد سياسات دورة الوقود أو الاتفاقات والعقود الدولية الخاصة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

٦٤- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى مراعاة مبادئ عدم التمييز والوصول بحرية إلى التكنولوجيا النووية وأكدوا مجددا حق كل بلد في وضع برامج من

أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بما يتفق مع أولوياته وحاجاته الخاصة التي يقررها بصورة حرة .

٦٥- وفي هذا الصدد ، أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد ضرورة تحاشي اتخاذ منع الانتشار ذريعة لمنع الدول من ممارسة حقوقها الكاملة في حيازة وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية الموجهة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولوياتها ومصالحها وحاجاتها ، حسبما تحددها باسلوبها كدول ذات سيادة .

٦٦- وبعد أن بحث رؤساء الدول أو الحكومات الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (من ٢٣ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، أعربوا عن اقتناعهم بأن هذا المؤتمر سوف يسهم في إعمال الحق غير القابل للتصرف لجميع البلدان في الوصول بحرية ودون عائق للتكنولوجيا والمعدات والمواد النووية على أساس من عدم التمييز ، بهدف تطوير برامجها الوطنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وهو أمر ذو أهمية خاصة لتحقيق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية بما يتواءم مع أولوياتها ومصالحها واحتياجاتها .

٦٧- وانطلاقا من مواقف المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز والمؤتمر الوزاري المعقود في لواندا ، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى سوف تسهم من خلال ، مشاركتها النشطة في الأعمال التحضيرية ، في التوصل إلى نتائج ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

سادسا - الحالة في الجنوب الافريقي

٦٨- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء استمرار حالة الحرب في الجنوب الافريقي ، وأكدوا مجددا رأيهم الذي مفاده أن نظام الفصل العنصري هو السبب الجذري للصراع الدائر في تلك المنطقة ، وهو الصراع الذي أدى بالفعل إلى تعريض الأمن والسلم في شبه القارة للخطر ، لأن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في الداخل وممارسة الأعمال العدوانية والارهابية في الخارج هما من الجوانب المتأصلة في نظام الفصل العنصري . ولهذا أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أنه لن يقوم سلم أو أمن أو استقرار في الجنوب الافرقي حتى يتم القضاء تماما على ذلك النظام البغيض .

٦٩- ونظام الفصل العنصري الذي يعتبر بحق جريمة ضد الإنسانية وإهانة للضمير العالمي يرجع في جذوره إلى نفس الايديولوجية العنصرية والعدوانية التي تسببت في اندلاع الحرب العالمية الثانية وأنزلت دمارا هائلا وأراقت دماءً كثيرة . ونظرا لأن نظام الفصل العنصري يشكل تهديدا لا يقتصر مداه على السلم والأمن في الجنوب الافريقي بل يمتد ليشمل السلم والأمن الدوليين ، فقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن سخطهم وفزعهم لأن دولا غربية معينة ، كانت نفسها في السابق من ضحايا الاعتداءات الفاشية ، لاتزال تساعد وتدعم نظام الفصل العنصري اقتصاديا وماليا وسياسيا ودبلوماسيا وعسكريا .

٧٠- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة نظام بريتوريا لارتكابه أعمال الإرهاب ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة ، وأدانوا على وجه الخصوص قيام ذلك النظام بتجنيد العصابات والمرتزقة وتدريبهم وتمويلهم وتوجيههم وتسهيل تسللهم بهدف زعزعة استقرار الدول المستقلة المجاورة والاطاحة بحكوماتها .

٧١- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات سياسة "الارتباط البنّاء" التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، لما تنطوي عليه من توفير للعون والراحة للنظام العنصري ، الأمر الذي يدفعه إلى شن اعتداءات وقحة ضد الدول المستقلة المجاورة ، ويشجعه على الاستمرار في تحدي الرأي العام العالمي . وبعد أن لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ان ازدياد أعمال الإبادة الجماعية ضد الأغلبية التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها في ذلك البلد يأتي أيضا نتيجة لازدياد عجرفة النظام العنصري الذي يستمد التشجيع من سياسة "الارتباط البناء" ، رحبوا بالمعارضة المتزايدة لتلك السياسة لاسيما في داخل الولايات المتحدة نفسها ، ودعوا الحكومة الأمريكية إلى نبذ تلك السياسة التي ظهرت عواقبها المدمرة بشكل واضح في هذه المنطقة .

٧٢- وتعهد رؤساء الدول أو الحكومات بتأييد الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في جهوده المبذولة لصالح شعوب الجنوب الافريقي وفقا للولاية التي منحها إياه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والعشرين بغية الإسراع بعملية تحرير هذه المنطقة الفرعية . وأعلنوا استعدادهم لتأييد تلك الجهود والمساهمة في أية مبادرة تتخذ في إطار البيان المتعلق بالحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمده ذلك المؤتمر .

زعزعة الاستقرار

٧٣- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم للبيان الصادر عن اجتماع رؤساء دول أو حكومات دول خط المواجهة المعقود في هراري ، زمبابوي ، في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والذي تم خلاله بحث تزايد أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول المستقلة المجاورة ، وكذلك بحث التطورات الاخرى المؤثرة على الموقف المتفجر في المنطقة ، وتوجيه نداء بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا فورا .

٧٤- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة السياسات التي يتبعها نظام بريتوريا وأعمال الارهاب التي يقوم بها ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة . وفي هذا الإطار ، وافق رؤساء الدول أو الحكومات على التحليل الذي خلص اليه المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وهو أن الاعمال العدوانية الصادرة عن النظام العنصري في جنوب افريقيا تشكل "مثالا واضحا على سياسات الإرهاب التي تمارسها الدولة" . وتشمل هذه الأعمال الاعتداءات العديدة وعمليات التخريب وزعزعة الاستقرار والإرهاب ضد الدول الافريقية المستقلة ، بما في ذلك المذابح المتعمدة للاجئين ، وإنزال خسائر بشرية ومادية وبالدول الاخرى ، والحاق الضرر بسفنها وطائراتها ومواطنيها ، وتحريض جماعات التخريب التي تقوم بأنشطة إرهابية في تلك الدول وتقديم الدعم لهذه الجماعات وكذلك قيام النظام العنصري بتحدي قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الوقف الفوري لكل تلك الاعمال ودفع تعويض للدول المتضررة ، ولذلك فقد أدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة سياسات زعزعة الاستقرار وأعمال إرهاب الدولة التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري ضد دول خط المواجهة والدول المستقلة المجاورة الاخرى ، لأن تلك السياسات والأعمال تعرض السلم والأمن للخطر ليس في تلك المنطقة فقط بل في العالم كله . وفي هذا الإطار ، دعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على النظام العنصري في بريتوريا حتى يكف عن ممارسة أعمال إرهاب الدولة وزعزعة الاستقرار التي يمارسها ضد الدول المستقلة المجاورة .

٧٥- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات النظام العنصري في بريتوريا لاستمرار احتلاله العسكري لأجزاء من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ، وطالبوا بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا من أراضي أنغولا ، كما أدانوا نظام بريتوريا العنصري لاعتداءاته المسلحة المتكررة ضد أنغولا ، بما في ذلك العدوان على ميناء ناميب التجاري ، كما طالبوا بأن يقوم النظام العنصري فورا بدفع تعويضات كاملة

ومناسبة لحكومة جمهورية أنغولا الشعبية عما لحق بها من خسائر في الأفراد والممتلكات نتيجة الاعتداءات عليها ، وأن يتم ذلك وفق القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في هذا الشأن ، ودعوا كل الأعضاء في حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم المادي لحكومة جمهورية أنغولا الشعبية لتمكينها من تعزيز استقلالها الوطني وحماية سيادتها ووحدتها الإقليمية .

٧٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد رأيهم الذي مفاده أن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في المنطقة ، لاسيما الدعم الذي تقدمه الإدارة الأمريكية لعصابات يونيتا الإجرامية المسلحة ، وكذلك سياستي "الارتباط البناء" و "الربط" ، قد سهلت إلى حد كبير احتلال قوات نظام بريتوريا العنصري لجنوب أنغولا .

٧٧- وفي هذا الإطار ، أشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في الفترة من ٤ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ قد أدان إلغاء تعديل كلارك من قبل الكونغرس الأمريكي ، وأيدوا ما جاء في الإعلان الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والعشرين في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، بشأن تورط إدارة الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية (انظر A/41/654 ، المرفق الثاني ، م ر ح/الإعلان ١ (د - ٢٢)) ، وقد جاء في هذا الإعلان ضمن جملة أمور :

"(أ) ان ما أعلنته الإدارة الأمريكية في عام ١٩٨٦ من أنها سوف تزود العصابات في أنغولا بصورايخ "ستينجر" الأمريكية الصنع ، وما لحق ذلك الإعلان من تسليم هذه الصورايخ إلى العصابات ، إنما يمثل إهانة وتحدياً لمنظمة الوحدة الإفريقية كما يشكل عملا حقيرا من أعمال الحرب الخفية التي تشنها الإدارة الأمريكية ضد دولة ذات سيادة هي جمهورية أنغولا الشعبية ؛

"(ب) ان الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه الإدارة الأمريكية الحالية إلى العصابات في أنغولا يشكل خرقا خطيرا للإعلان الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠ بشأن العلاقات الودية فيما بين الدول ، كما يشكل خرقا للمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ؛

"(ج) ان أي تدخل أمريكي متعمد وصريح في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية يشكل عملا عدوانيا ضد منظمة الوحدة الافريقية" .

٧٨- لذلك أدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة حكومة الولايات المتحدة الامريكية لاستخفافها الواضح بالنداءات الرسمية الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، وكذلك لرعايتها للإرهاب في الجنوب الافريقي من خلال تقديم المساعدات المادية لعصابات يونيتا الإجرامية التي تستخدمها بريتوريا لزعزعة استقرار جمهورية أنغولا الشعبية . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن سخطهم بصفة خاصة للترحيب الرسمي الذي لقيه زعيم عصابات يونيتا الاجرامية جوناس سافيمبي ، من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي زودته بمزيد من المعونات التي شملت صواريخ "ستينجر" وغيرها من الأسلحة الفتاكة . وهذه التصرفات من جانب الإدارة الأمريكية تشكل ليس فقط تدخلا فاضحا ولا مبرر له في الشؤون الداخلية لأنغولا ، يتناقض مع المبادئ الثابتة للقانون الدولي فيما يتعلق بالسلوك المقبول في العلاقات بين الدول ، بل أيضا عملا عدوانيا ضد منظمة الوحدة الافريقية وضد حركة بلدان عدم الانحياز برمتها . فحكومة الولايات المتحدة ، باستخفافها بنداءات منظمة الوحدة الافريقية والحركة ، وبتدخلها الفاضح في الشؤون الداخلية لأنغولا ، وبتعاونها الصريح مع نظام بريتوريا العنصري من أجل دعم الفصل العنصري في الداخل ومساعدة العصابات في الخارج ، أصبحت عقبة يجب إزالتها أكثر منها وسيطا أمينا في العملية التفاوضية المؤدية للتعجيل بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٧٩- وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على حكومة جمهورية أنغولا الشعبية لما أبدته من ارادة سياسة ومرونة دبلوماسية في البحث عن حل سلمي عن طريق التفاوض لمشاكل الجنوب الافريقي ، وبصورة أساسية عن طريق تقديم برنامج للمفاوضات الشاملة إلى السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ترحيبهم وتأييدهم التام لهذه المبادرة من جانب الحكومة الانغولية التي تشكل أساسا عادلا لإقرار السلم والامن في المنطقة .

٨٠- وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على الجهود التي تبذلها جمهورية أنغولا الشعبية من أجل تهيئة مناخ من التعايش السلمي والتفاهم والسلم الدائم والعادل في الجنوب الافريقي وفقا لبيان لوساكا الصادر في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ وبرنامج المفاوضات العالمية الوارد في وثيقة الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة A/39/688-S/16838 المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ والرامي إلى خلق جو من التعايش السلمي والتفاهم يفضي إلى السعي من أجل إقرار السلم العادل والدائم في الجنوب الافريقي . وتتناقض الارادة السياسية التي أظهرتها حكومة أنغولا

الشعبية ومرونتها الدبلوماسية من أجل البحث عن حلول سلمية وعادلة ودائمة لمشاكل الجنوب الافريقي مع الاسلوب الذي ينتهجه نظام بريتوريا العنصري في معالجة مشاكل المنطقة ، وهو الاسلوب الذي يتسم بحب القتال والنفاق واللامسؤولية . ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالاتجاهات البناءة لحكومة أنغولا وأدانوا بشدة نظام بريتوريا العنصري لعناده وسوء نواياه .

٨١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء الاستراتيجية التي يطبقها النظام العنصري في جنوب افريقيا لزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري لجمهورية موزامبيق الشعبية . وفي هذا الصدد أعادوا تأكيد إدانتهم الشديدة لمواصلة جنوب افريقيا تجنيد العصابات المسلحة وتدريبها وتسليحها ونقلها ومساعدتها على التسلل إلى أراضي موزامبيق لقتل السكان العزّل وإحداث أضرار واسعة النطاق للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد . وأعربوا عن رفض سياسة الإرهاب الذي تمارسه الدولة والتخويف والابتزاز والحصار الاقتصادي والاستخدام المنتظم للعصابات المسلحة مما يتناقض مع أبسط قواعد القوانين الدولية .

٨٢- وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد تأييدهم الشامل لشعب وحكومة موزامبيق ، وللحفاظ على السلم والاستقلال والسيادة الوطنية للبلد ، وناشدوا جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي بأسره تقديم العون الدبلوماسي والسياسي والمالي والمادي إلى موزامبيق لمساعدتها على تدعيم قدرتها الدفاعية ومواصلة إعادة البناء الوطني .

٨٣- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة جنوب افريقيا لمواصلتها القيام بأنشطة لزعزعة الاستقرار في كل من جمهورية بوتسوانا ومملكة ليسوتو ، بما في ذلك اللجوء إلى الاعتداءات المسلحة ، الأمر الذي يشكل انتهاكا لسيادة هذين البلدين ، ووحدتهما الإقليمية . وطالب رؤساء الدول أو الحكومات بوقف الأعمال العدوانية ضد هاتين الدولتين فورا ، كما طالبوا بأن يتقيد النظام العنصري الحاكم في بريتوريا تقيدا تاما بقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن ، بما في ذلك دفع التعويضات الكاملة والمناسبة عن الأضرار التي لحقت بالأرواح والممتلكات نتيجة لتلك الأعمال العدوانية .

٨٤- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بأقوى العبارات الهجمات الأخيرة التي شنها النظام العنصري ضد كل من جمهورية بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، وحذروا من أن تلك الأعمال العدوانية الغادرة تشكل محاولة من جانب النظام العنصري في بريتوريا لتوسيع

دائرة الصراع في منطقة الجنوب الافريقي ، كما تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة وفي العالم على حد سواء ؛ ووجهوا اهتمام المجتمع الدولي إلى هذا التصعيد الخطير للصراع في الجنوب الافريقي وإلى تزايد صلف النظام العنصري في تحديه للقانون الدولي والممارسات المتحضرة . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأن من الضروري ، لتفادي المزيد من تصعيد الصراع الذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على المنطقة كلها وعلى السلم والامن الدوليين ، أن يشرع المجتمع الدولي فورا في فرض جزاءات شاملة وإلزامية على النظام العنصري الحاكم في بريتوريا ، وحثوا مجلس الامن على العمل في سبيل إقرار وفرض مثل هذه الجزاءات دون أي إبطاء وذلك وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٨٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا حق دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى في توفير المأوى لضحايا الفصل العنصري وحكم الاقلية والاحتلال الأجنبي ، وبالشكل الذي يتفق مع الالتزامات الدولية لتلك الدول ومبادئها الإنسانية . وناشدوا جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي كله تقديم العون الدبلوماسي والسياسي والمالي والمادي إلى دول خط المواجهة لتمكينها من تلبية تلك الالتزامات وتعزيز قدراتها الدفاعية .

٨٦- وفي هذا الصدد ، دعوا الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز إلى الشروع بجدية في جمع مواد الإغاثة لاستخدامها حسب الاقتضاء في دعم دول خط المواجهة وغيرها من الدول في الجنوب الافريقي لمساعدتها على مواجهة الأعمال الانتقامية التي تقوم بها جنوب افريقيا نتيجة للجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي عليها .

٨٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تضامنهم مع الاهداف التي أنشئ لتحقيقها مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي كتعبير عن حاجة دول خط المواجهة والدول المستقلة المجاورة إلى الحد من اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا وتحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ، وهي الأهداف التي يعتبر مؤتمر التنسيق الوسيلة الأساسية لبلوغها . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا مساندتهم لأهداف مؤتمر التنسيق ، ورحبوا بالخطوات الهامة التي اتخذها المؤتمر طيلة السنوات الست الماضية بالشروع في برامج في القطاعات الاقتصادية الهامة من أجل تأمين فرص النمو الاقتصادي وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات والحد من الاعتماد الاقتصادي لتلك البلدان على جنوب افريقيا التي تستخدم قوتها العسكرية بانتظام لزعزعة استقرار الدول المجاورة وإعاقة جهود التنمية الوطنية فيها .

ناميبيا

٨٨- أدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة الاحتلال الاستعماري وغير الشرعي والوحشي المستمر لناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري في انتهاك صارخ للقرارات التي اتخذها مجلس الامن التابع للامم المتحدة والجمعية العامة للامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ومحافل دولية أخرى ، وأعلنوا أن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا عمل من أعمال العدوان ضد شعب ناميبيا ، يتحدى قرارات عديدة للامم المتحدة وخاصة القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٨٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات شرعية كفاح الشعب الناميبي من أجل تقرير المصير باستخدام كافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح ، وأكدوا من جديد دعمهم المستمر للكفاح العادل والبطولي لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الحقيقي والشرعي الوحيد . وأشادوا في هذا الصدد بمنظمة سوابو لقيادتها المثالية للشعب الناميبي منذ انشائها . كما أشادوا باسلوبها البنّاء في استجابتها للمبادرات الدبلوماسية ولتعاونها مع الامم المتحدة في البحث عن حل عادل وسلمي ، عن طريق التفاوض ، لمسألة ناميبيا . ويتعارض موقف سوابو الايجابي هذا مع ما أبداه نظام بريتوريا العنصري من تعنت وازدواجية وسوء نية .

٩٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم للجهود التي يبذلها أمين عام الامم المتحدة من أجل تسوية مسألة ناميبيا وحثّوه على البدء دون تأخير في تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٩١ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية التي تعرقل تنفيذ اعلان الامم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)) فيما يتعلق بناميبيا ، وأكّدوا تعارض هذه الانشطة مع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وفتوى محكمة العدل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٧١ ، والمرسوم رقم ١ الذي اعتمده مجلس الامن التابع للامم المتحدة بشأن ناميبيا في عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بحماية موارد ناميبيا الطبيعية .

٩٢ - وحثّ رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول على الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة الى جنوب افريقيا قد تشجعها على مواصلة اتباع سياسة ارهاب الدولة وأعمال

العدوان المنظّم وزعزعة الاستقرار في البلدان المستقلة المجاورة لها ، وعلى اطالة أمد احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وطالب رؤساء الدول أو الحكومات بصورة خاصة جميع الدول بأن تنهي على الفور جميع علاقاتها السياسية ، والاقتصادية ، والدبلوماسية ، والعسكرية ، والنووية ، والثقافية ، والرياضية وسائر العلاقات مع نظام بريتوريا العنصري ، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٣٨٣ (١٩٧٠) ، وذلك للتعجيل بانهاء احتلال بريتوريا غير الشرعي والاستعماري لناميبيا .

٩٣ - كما أدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة جنوب افريقيا العنصرية لاضفائها الطابع العسكري الشامل على ناميبيا ، واستخدامها المتفطرس لذلك الاقليم كمنصة لارتكاب أعمال ارهاب الدولة بما في ذلك أعمال التخريب والعدوان وزعزعة الاستقرار في الدول المستقلة المجاورة لها ولاسيما أنغولا .

٩٤ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أنه لا ينبغي أن يصبح حق شعب ناميبيا في الحصول على الاستقلال رهينة المواجهة بين الشرق والغرب ورفضوا رفضا باتا المناورات التي تستهدف تحويل الانظار عن القضية الاساسية التي تتمثل في تحقيق أماني شعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .

٩٥ - وأقرّ رؤساء الدول أو الحكومات الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا المعقود في نيودلهي بالهند خلال الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

٩٦ - ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات بالوثيقة الختامية التي اعتمدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماعه الاستثنائي العام الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، التي أيّدوها تأييدا تاما ، كما أكدوا من جديد مساندتهم القوية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الدور الذي يقوم به بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا حتى تنال الاستقلال .

٩٧ - وطالب رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى بالافراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين المحتجزين في السجون العنصرية ، وكذلك منح جميع الذين ألقي القبض عليهم من المقاتلين من أجل الحرية معاملة أسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والمادة ٤٤ من البروتوكول الاضافي لها .

٩٨ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي الى زيادة تقديم الدعم المادي والمالي والسياسي والدبلوماسي والعسكري للكفاح المسلح المشروع والبطولي الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الاصيل والشرعي الوحيد نظرا لتعنت نظام جنوب افريقيا العنصري فيما يتعلق بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وبما يتفق والنداء العاجل الذي وجهته الدورة الحادية والاربعون للجنة التنسيق المعنية بتحرير افريقيا المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٤ من أجل زيادة تقديم المساعدة المادية لحركات التحرير الوطني .

٩٩ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات أيضا الدول الاعضاء ، لاسيما الدول التي لم تسهم بعد في صندوق التضامن من أجل ناميبيا ، أن تبادر الى ذلك بغية تعزيز قدرات منظمة سوابو على مواصلة الكفاح حتى النهاية في سبيل التحرر الوطني .

١٠٠ - وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على سوابو ولاسيما جناحها العسكري ، جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، لما أحرزه من نجاح في ساحة القتال ضد نظام جنوب افريقيا العنصري وقواته المحتلة في ناميبيا وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لبدء الكفاح المسلح في ناميبيا .

١٠١ - واعترافا من رؤساء الدول أو الحكومات بفعالية التوجيه الصادر عن سوابو باعلان عام ١٩٨٦ عاما للتعبئة العامة والعمل الحاسم من أجل تحقيق النصر النهائي ، أعربوا عن ترحيبهم بزيادة تعبئة الشعب الناميبي وتشديد الكفاح المسلح كما يتضح من الاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات والاضرابات الأخيرة ، والنجاح في اصابة واسقاطالطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر العسكرية التابعة لجنوب افريقيا العنصرية وكذلك شن الهجمات المسلحة على قواعدها العسكرية في ناميبيا .

١٠٢ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد المنظمات غير الحكومية للمؤتمر الدولي الثاني بشأن ناميبيا في بروكسل خلال الفترة من ٥ الى ٧ أيار/مايو ١٩٨٦ . وأعربوا عن ارتياحهم لأن المؤتمر كان وسيلة نافعة لتوعية الرأي العام العالمي لاسيما في البلدان الغربية بالقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جنوب افريقيا العنصري لناميبيا .

١٠٣ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد مؤتمر دولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا في فيينا في الفترة من ٧ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وأعربوا عن تأييدهم

التام للاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر . ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير أن المؤتمر حث جميع الدول على الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة الى جنوب افريقيا قد تشجعها على الاستمرار في ممارسة سياسة ارهاب الدولة وأعمال العدوان المنظم على البلدان المستقلة المجاورة لها وزعزعة استقرارها ، وطلبوا الى مجلس الامن أن يقوم على الفور باعتماد وتطبيق جزاءات الزامية شاملة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، على جنوب افريقيا ، وأهابوا بالولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، العضوين الدائمين في مجلس الامن ، اللذين منعا المجلس حتى الآن من العمل بصورة فعالة ، أن تعيدا النظر في موقفهما في ضوء الاوضاع الخطيرة في الجنوب الافريقي والأدلّة المتراكمة خلال الـ ٢٠ عاما الماضية ، التي تشير بصورة لا تقبل الجدل الى الجزاءات الالزامية الشاملة بوصفها أكثر الوسائل السلمية فعالية لارغام جنوب افريقيا على أنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

١٠٤ - ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات بالنداء الذي وجّهته الشخصيات البارزة في المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا فيما يتعلق بفرض جزاءات شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري وتقديم المساعدة الى دول خط المواجهة ، واتفقوا بصورة خاصة مع تحليل الشخصيات البارزة بأن هؤلاء الذين يرفضون فرض جزاءات اقتصادية شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري يصبحون طرفا في تحدي هذا البلد للأمم المتحدة ، وكذلك فيما يقوم به من قمع وقهر في ناميبيا ، وتجاهله التام لحقوق الانسان الاساسية .

١٠٥ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال داخل اقليم غير مبتور ، يشمل خليج والفيس وجزر بنغوين وجميع الجزر المتاخمة للشاطئ وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وحثوا في هذا الصدد مجلس الامن على أن يعاود الاعلان بصورة رسمية أن خليج والفيس والجزر الساحلية تعتبر جزءا لا يتجزأ من ناميبيا وينبغي ألا تكون موضع مفاوضات بين جنوب افريقيا وناميبيا المستقلة ، وذلك تمشيا مع طلب المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، المعقود في فيينا في الفترة من ٧ الى ١١ تموز/يوليه لسنة ١٩٨٦ .

١٠٦ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات نظام جنوب افريقيا العنصري لتعنته الذي يمثل العقبة الرئيسية التي تعترض تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا التي نص عليها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأعربوا عن استيائهم لأن اقتراح النظام العنصري

في ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ المتعلق ببدء تنفيذ خطة التسوية لم يكن سوى حيلة دعائية ، حيث أن النظام ربطه بقضية دخيلة هي سحب القوات الأممية الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية ، وهو ما رفضوه كلية لتعارضه وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأدانوا بشدة أية تكتيكات معوّقة تستهدف اطالة أمد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي والاستعماري لناميبيا ، وأعادوا تأكيد تأييدهم التام لخطة الأمم المتحدة والتزامهم بها . وأيّد رؤساء الدول أو الحكومات في هذا الصدد الدعوة التي وجهها مؤخرا المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا بشأن "معارضة جميع الدول بشدة ، في كل محفل متاح ، المحاولة الدؤوبة التي تبذلها الادارة الأمريكية ونظام جنوب افريقيا العنصري والمرفوضة عالميا وبصورة قاطعة ، للربط بين تنفيذ خطة الأمم المتحدة وبين قضايا لا صلة لها بها ودخيلة مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا" .

١٠٧ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لقيامه بانشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا منتهكا بذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما كرروا تأكيد تأييدهم التام لقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الذي يعلن أن ذلك الاجراء غير شرعي ولاغ وباطل . وحثوا جميع الدول على ألا تقدم أي شكل من أشكال الاعتراف لهذا العمل غير القانوني من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري أو لأي ممثل أو جهاز للنظام العميل الذي يدّعي أنه أقامه . وأيّد رؤساء الدول أو الحكومات الدعوة التي وجهها المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا والتي تطالب بأن تغلق على الفور ما يسمى بمكاتب اعلام ناميبيا التي أقامها النظام العنصري في عواصم بعض البلدان الغربية ليضفي الطابع الشرعي على المؤسسات العميلة في ناميبيا .

١٠٨ - ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا بالقرار الداعي الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا في عام ١٩٨٦ خلال الأسبوع الأول من دورة الجمعية العامة العادية الحادية والاربعين . وقرروا تفويض وزراء خارجية الدول الأعضاء التالية في حركة بلدان عدم الانحياز للاشتراك في مناقشات الدورة الاستثنائية بغية ضمان نجاحها ، الأرجنتين ، جامايكا ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، زمبابوي (بحكم منصبها) ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، غانا ، قبرص ، الكونغو ، مصر ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا . وحثوا في هذا الصدد جميع الدول ، ولاسيما الدول الغربية ، على المساهمة في انجاح الدورة الاستثنائية بالامتناع عن اثارة قضايا خارجية من شأنها أن تعوق تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا .

جنوب افريقيا

١٠٩ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء الحالة داخل جنوب افريقيا التي تزداد سوءا بسرعة والتي تزهق الآن كل يوم أرواحا بريئة على نطاق يبلغ أبعاد الابادة الجماعية . وفي هذا الصدد أعربوا عن غضبهم الشديد لاستمرار تعنُّت نظام بريتوريا العنصري في مواجهة النداءات الدولية التي تطالب بالتوصل الى حل لويلات الفصل العنصري عن طريق التفاوض ، ولاحظوا أن نفاق النظام العنصري ، وسوء نيته ، وعجرفته قد دفع جنوب افريقيا الى حافة حرب عنصرية ستجتاح المنطقة الفرعية بأكملها .

١١٠ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لتطبيقه وممارسته لسياسة الفصل العنصري البغيضة التي تعتبر السبب الاساسي لكل ما يعانيه الجنوب الافريقي من عنف وعدم استقرار . وأدانوا كذلك نظام بريتوريا العنصري لممارسته سياسة البانتوستانات التي تعمل على ادامة الوضع الاستعماري القائم في جنوب افريقيا .

١١١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قناعتهم بأن الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري البغيض والاجرامي واقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا الموحدة يمكن أن يشكلا أساسا راسخا لحل عادل ودائم ومقبول من الجميع لهذه المشكلة . ومن ثم دعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي الى اتخاذ خطوات ملموسة وموضوعية لارغام نظام جنوب افريقيا العنصري على التخلي في الحال عن سياسة الفصل العنصري الكريهة التي يمارسها .

١١٢ - وجدد رؤساء الدول أو الحكومات دعوتهم لاطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون شرط ، بما فيهم نلسون مانديلا وزيفانيا موثوبنغ ، ولرفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والاحزاب السياسية الاخرى ، والغاء قانون الامن الداخلي وجميع التدابير الوحشية الاخرى ، وسحب الجنوب من المناطق السكنية وعودة جميع المنفيين السياسيين والفدائيين دون عائق بغية تهيئة جو يفضي الى قيام حوار جاد بين ذلك النظام والقادة الحقيقيين لهذا الشعب المقهور ، والدخول في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب المقهور من أجل اقامة قاعدة ديمقراطية لحكم هذا البلد .

١١٣ - وأكّد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تضامنهم مع شعب جنوب افريقيا المقهور وتأييدهم له في نضاله المشروع من أجل حق تقرير المصير والحرية والعدالة . وأدانوا بشدة نظام الفصل العنصري في بريتوريا لما يرتكبه من أعمال قمع وقهر وتمييز ضد الغالبية العظمى من السكان ، وما يقوم به من اعتقالات تعسفية وسجن واحتجاز لكل من يعارض سياسات وممارسات الفصل العنصري البغيضة التي لا يمكن الدفاع عنها .

١١٤ - ونظرا لاقتناع رؤساء الدول أو الحكومات بعدم امكانية اصلاح نظام الفصل العنصري وأنه يجب استئصال شأفته تماما والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي لا عنصري يقوم على أساس حق الانتخاب العام ، فقد رفضوا رفضا باتا مناورات نظام بريتوريا العنصري بما في ذلك ما يسمى "بخيار ناتال" الذي يستهدف خداع المجتمع الدولي وعرقلة الكفاح التحرري من أجل ادامة اخضاع الغالبية التي لا تتمتع بحق التصويت .

١١٥ - ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات بتكثيف شعب جنوب افريقيا البطل للصراع المسلح وحثوا جميع الدول على أن تفعل اكثر من مجرد التعبير عن تأييدها وأن تقدم مساعدة فعلية لحركات التحرير المعترف بها من جانب منظمة الوحدة الافريقية . ودعوا في هذا الصدد الى تقديم المزيد من الدعم المعنوي والسياسي والمادي الى المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا في كفاحهما المشروع ولتكثيف التعبئة السياسية للجماهير داخل هذا البلد .

١١٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن النزعة العسكرية المتزايدة لنظام جنوب افريقيا العنصري ، ولاسيما في مجال الاسلحة النووية ، لم تكن لتحدث دون التواطؤ والمساندة الضمنية لبعض الدول الغربية واسرائيل . وأعربوا عن غضبهم لأن بعض هذه الدول انتهك الحظر المفروض على توريد الاسلحة الى نظام جنوب افريقيا العنصري منجانب مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، الجهاز الرئيسي لصون الامن والسلم الدوليين ، والذي هم أعضاء فيه . وأشار غضبهم كذلك أن هذه الدول ذاتها وفّرت للنظام العنصري قدرة نووية منتهكة بذلك الفقرة ١٢ من الاعلان الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح (١٩٧٨) ، التي حذّرت من خطر وجود الاسلحة النووية في أيدي النظم العنصرية ، وأن هذه الدول تعمل ، علاوة على ذلك ، على احباط جهود لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح في انجازها لمهمتها الخاصة بتقديم توصيات الى الجمعية العامة بشأن كيفية التصدي لقدرة نظام جنوب افريقيا العنصري النووي . وأكدوا أن هذه

الافعال تزيد من تعنت النظام العنصري وغطرسته ، وتعوق حصول شعب جنوب افريقيا المعذّب والمضطهد على حريته ، وتكشف الخطر الذي يشكله نظام بريتوريا على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع .

١١٧ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات لذلك بشدة التعاون النووي والعسكري المستمر بين جنوب افريقيا وبعض البلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي واسرائيل ، وحثوا جميع الدول والمنظمات الدولية على وقف هذا التعاون مع نظام الفصل العنصري القمعي والاجرامي . ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا ، وهم أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان ، الى عدم اعاقة كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد في سبيل الحرية ، والى الاسهام في تحقيق تغيير حقيقي وديمقراطية حقة في جنوب افريقيا .

١١٨ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة تزايد التعاون بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل . كما لاحظوا التشابه في التدابير القمعية مثل سياسة القبضة الحديدية والمطاردة التي يمارسها كلا النظامين ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين وجنوب لبنان والأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . ودعا الوزراء أيضا الدول الى الكف عن التعاون مع نظامي بريتوريا وتل أبيب في المجال النووي ، نظرا لأن مثل هذا التعاون يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وأشاروا كذلك الى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين ، والتي أكدت فيها مجددا ادانتها للتعاون النووي المستمر بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وأعربت عن ادراكها للعواقب الوخيمة التي تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر نتيجة لتعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في استحداث الأسلحة النووية ومنظومات ايصال هذه الأسلحة الى أهدافها .

١١٩ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه على الرغم من الوحشية المتزايدة لنظام بريتوريا العنصري وتكثيفه لحكمه الارهابي ، فإن المقاتلين الأبطال في سبيل الحرية في جنوب افريقيا مازالوا يواصلون كفاحهم من أجل الحرية والعدالة في بلدهم ، وأشادوا بشجاعة وثبات شعب جنوب افريقيا ، وأعربوا عن تأييدهم لتكثيف الحملة التي تعتمد على العمل الجماهيري الموحد من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري بجعله غير قابل للتطبيق وجعل حكم جنوب افريقيا مستعصيا .

١٣٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم الكامل لعملية مقاطعة السلع الاستهلاكية التي ينفذها شعب جنوب افريقيا المقهور كسلاح في حملته الرامية الى تحقيق انسحاب القوات العنصرية من المناطق السكنية ، ورحبوا بموقف شعب جنوب افريقيا الذي ينطوي على المطالبة بفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا العنصري .

١٣١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بتزايد الشعور والحركة المناهضين للفصل العنصري في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية وجنوب المحيط الهادئ ، ولاحظوا بارتياح فرض عدة حكومات في هذه المناطق جزاءات انتقائية ضد جنوب افريقيا .

١٣٢ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد المؤتمر المعني بفرض جزاءات على نظام جنوب افريقيا العنصري في باريس بفرنسا في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وأيّدوا وجهة نظر المؤتمر التي مفادها أن حكومات وشعوب العالم تعتقد أن فرض جزاءات الزامية شاملة يمثل أنسب الوسائل السلمية المتاحة للمجتمع الدولي وأكثرها فاعلية في القضاء على الفصل العنصري ، وتحرير ناميبيا وصون السلم في الجنوب الافريقي ، كما رحّبوا بالاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل شامل يكون فيه فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا يمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة العنصر الاساسي ، على أن يتضمن أيضا اجراءات اضافية تتخذها الحكومات والشعوب من أجل عزل النظام العنصري ، وتقديم كل المساعدات الملائمة لاولئك الذين يقاتلون في سبيل الحرية والسلم في الجنوب الافريقي .

١٣٣ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أنه في عام ١٩٨١ أصدر المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا مجموعة من التوصيات تتعلق باجراءات دولية لتفادي الخطر المتزايد الذي يتعرض له السلم في الجنوب الافريقي والذي يشكله نظام بريتوريا العنصري ، بيد أن مجلس الامن التابع للامم المتحدة لم يتمكن منذ ذلك الحين من اتخاذ الاجراءات الالزامية اللازمة الموصى بها نظرا لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لحق الاعتراض . وطلب رؤساء الدول أوالحكومات الى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة أن تمتنعا الآن عن التعاون مع نظام بريتوريا العنصري باعاقة مجلس الامن عن انجاز دوره بوصفه الجهاز الاساسي لصون السلم والامن الدوليين عن طريق اساءة استخدام حق الاعتراض ضد رغبات الغالبية الساحقة من دول وشعوب العالم .

١٢٤ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات تكليف وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المذكورة أدناه بزيارة البلدان الصناعية الرئيسية ، ولاسيما المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، لاقناعها بالموافقة على فرض جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا : الارجنتين ، بيرو ، الجزائر ، زمبابوي (بحكم منصبها) ، الكونغو ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

١٢٥ - وفي هذا الصدد ، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح أن ستة بلدان ، منها ثلاثة من بلدان عدم الانحياز ، من بين البلدان السبعة التي حضر قادتها مؤتمر قمة الكومنولث المعقود في لندن في آب/اغسطس ١٩٨٦ ، قد وافقت على أن تفرض ، أو فرضت بالفعل ، عددا من التدابير الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، كما لاحظوا أن التقرير الذي أعده فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه رؤساء دول أو حكومات الكومنولث أثناء اجتماعهم في ناسو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ساهم بدرجة كبيرة في تشجيع اجراء مناقشات هادفة على نطاق العالم حول الوضع غير المحتمل في جنوب افريقيا .

١٢٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، التي أبرمت مؤخرا ، وأثنوا على لجنة الامم المتحدة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية لما بذلته من جهود في هذا الشأن . وحثوا الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز التي لم توقع أو تصدق بعد على هذه الاتفاقية الدولية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

سابعا - الصحراء الغربية*

١٢٧- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء استمرار النزاع في الصحراء الغربية ورأوا أن الوضع الحالي في ذلك الإقليم يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن والاستقرار في المنطقة بأسرها . وأكدوا من جديد أن مسألة الصحراء الغربية تمثل إحدى مشاكل إنهاء الاستعمار ولا يمكن حلها إلا عندما يمارس شعب الصحراء الغربية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

---

* تحفظ من المغرب .

١٢٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأن حل مسألة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار ١٠٤ الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته التاسعة عشر وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ اللذين وضعا سبل ووسائل التوصل إلى حل عادل وقاطع للنزاع في الصحراء الغربية .

١٢٩- وأعربوا عن استيائهم لأن جميع الجهود المبذولة من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع في الصحراء الغربية لم تحقق أي نجاح ، وحثوا بشدة طرفي النزاع ، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، على الشروع في مفاوضات مباشرة بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار ، وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء عادل وسلمي يكون خاليا من أية ضغوط إدارية أو عسكرية ويجري تحت إشراف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

١٣٠- وفي هذا السياق أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن الارتياح إزاء جهود رئيس منظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ هذه القرارات ، وحثوهما على المضي في جهودهما للوصول إلى حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء .

١٣١- وبعد أن لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح عملية الوساطة المشتركة لرئيس منظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة التي بدأت في التاسع من نيسان/أبريل ١٩٨٦ في نيويورك من أجل تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه ، دعوا المغرب وجبهة البوليساريو إلى إظهار الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ تلك القرارات .

ثامنا - مايوت

١٣٢- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن جزر مايوت القمرية التي مازالت خاضعة للاحتلال الفرنسي جزء لا يتجزأ من إقليم جمهورية جزر القمر الاسلامية . وأعربوا عن أسفهم لموقف الحكومة الفرنسية التي لم تتخذ حتى الآن خطوة أو مبادرة واحدة يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى تسوية مقبولة لمشكلة جزر مايوت القمرية بالرغم من وعودها المتكررة بذلك .

١٣٣- وأحاطوا علما باستئناف الحوار مع السلطات الفرنسية من أجل اقناع فرنسا بإعادة جزيرة مايوت القمرية إلى جزر القمر طبقا لقرار منظمة الوحدة الافريقية CM/PLEN/Res.1(XLIV) .

١٣٤- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تضامنهم الإيجابي مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة لاستعادة جزيرة مايوت والحفاظ على استقلال جزر القمر ووحدتها وسلامة أراضيها .

١٣٥- وطالبوا الحكومة الفرنسية بأن تحترم المطلب العادل لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية فيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية وفقا لما تعهدت به عشية استقلال الأرخبيل كما رفضوا بحزم أي شكل جديد من المشاورات قد تبادر به فرنسا على أراضي مايوت القمرية فيما يتعلق بالوضع الدولي القانوني للجزيرة حيث أن الاستفتاء حول تقرير المصير الذي جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ما زال يشكل المشاورة الوحيدة الصحيحة التي تنطبق على كامل الارخبيل .

تاسعا - الجزر الملغاشية

١٣٦- وفيما يتعلق بالجزر الملغاشية (وهي جزر غلوريوز ، وخوان دي نوفا ، ويوروبا وباساس دي انديا) أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الحاجة الملحة للحفاظ على وحدة جمهورية مدغشقر الديمقراطية وسلامتها الاقليمية . وفي هذا الصدد حثوا بشدة جميع الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات فورية عملا بقرارات الامم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة وقرارات ومقررات بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وعلى وجه الخصوص القرار ٩١/٣٤ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار ٧٨٤ الذي اتخذه المؤتمر الوزاري الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الافريقية .

عاشرا - سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك دييغو غارسيا

١٣٧- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم التام لسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك دييغو غارسيا ، التي فصلتها الدولة الاستعمارية السابقة عن إقليم موريشيوس في عام ١٩٦٥ مخالفة بذلك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠) . وقد أدى إنشاء القاعدة العسكرية في دييغو غارسيا وتعزيزها إلى المساس بسيادة موريشيوس والبلدان الأخرى وتعريض سلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية للخطر . وطالبوا بعودة دييغو غارسيا إلى موريشيوس في أقرب وقت .

حادي عشر - تشاد

١٣٨- أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا المقررات السابقة لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بمسألة تشاد . وأعربوا عن تأييدهم التام للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية وجهود بعض البلدان الاخرى لتحقيق الوفاق الوطني وإقامة سلم دائم يحترم استقلال تشاد ووحدتها الإقليمية دون تدخل أجنبي . وحثوا المجتمع الدولي على الإسهام في إعادة البناء الوطني لتشاد .

ثاني عشر - جنوب شرقي آسيا

١٣٩- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عند استعراضهم للوضع في جنوب شرقي آسيا عن قلقهم البالغ إزاء النزاعات والتوترات المستمرة في المنطقة ، خاصة وأن العديد من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز . وأعادوا تأكيد تأييدهم لمبادئ عدم التدخل في شؤون دول ذات سيادة وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضدها . وحذروا من وجود خطر حقيقي إذ يمكن للتوترات في كمبوتشيا وحولها أن تنتشر إلى منطقة أوسع . وأعربوا عن اقتناعهم بالحاجة الملحة إلى تخفيف حدة هذه التوترات وذلك من خلال حل سياسي شامل ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية ، وضمان الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية بما في ذلك كمبوتشيا .

١٤٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بعيدا عن أي تدخل أو تخريب أو قسر أجنبي ، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي عملية التفاوض والتفاهم المتبادل إلى تهيئة مناخ يتيح ممارسة هذا الحق . واتفقوا أيضا على أن المشاكل الإنسانية الناتجة عن النزاعات في المنطقة تتطلب إتخاذ تدابير عاجلة تقتضي التعاون النشط بين جميع الاطراف المعنية . وحثوا جميع الدول في المنطقة على إجراء حوار يؤدي إلى حل الخلافات فيما بينها وإقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن القضاء على تورط القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل . وفي هذا السياق لاحظوا ، مع الموافقة ، الجهود المبذولة لإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة في وقت مبكر ، ودعوا جميع الدول إلى دعم هذه الجهود دعما كاملا .

ثالث عشر - كوريـــا

١٤١- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق أن كوريا لا تزال مقسمة رغم أمانـــي الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية ؛ وهذا ينطوي على تهديد للسلم .

١٤٢- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح بموقف الشعب الكوري في جهـــوده المبذولة لإعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية ، والوصول إلى هذا الهدف بمنأى عـــن أي تدخل أجنبي ، عن طريق الحوار والمشاورة بين الشمال والجنوب ، ووفقا للمبـــادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى الواردة فـــي البيان المشترك بين الشمال والجنوب المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .

١٤٣- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن يقترن تحقيق رغبة الشعـــب الكوري في إعادة التوحيد بالطرق السلمية بانسحاب كل القوات الأجنبية من المنطقة .

رابع عشر - جنوب غربي آسيا

١٤٤- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ الحالة في جنوب غرب آسيا واتفقـــوا على أنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة . واتفقـوا على أن استمرار هذه الحالة سوف تترتب عليه آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا السياق ، استعرضوا الحالة في أفغانستان باهتمام خاص . وأعادوا تأكيـــد الدعوة العاجلة لمؤتمر وزراء الخارجية المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ لإيجاد تسوية سياسية على أساس انسحاب القوات الأجنبية والاحترام الكامل للاستقـــلال والسيادة والسلامة الاقليمية والوضع غير المنحاز لأفغانستان والمراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله . كما أعادوا التأكيد على حق اللاجئين الأفغان في العـــودة إلى ديارهم بشرف وأمان ودعوا إلى حل سريع لهذه المشكلة الإنسانية الكبيـــرة . وتحقيقا لهذا الغرض حثوا الأطراف المعنية جميعها على العمل نحو التوصل إلى تسويـــة من شأنها أن تضمن للشعب الأفغاني تقرير مصيره بحرية دون تدخل خارجي ، وتمكـــن اللاجئين الأفغان من العودة إلى أوطانهم .

١٤٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم للجهود المخلصة التي بذلت لإيجـاد حل سياسي للوضع في أفغانستان وأعربوا عن مساندتهم للخطوات البناءة التي اتخذهـــا الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن . واعتبروا المناقشات التي جرت عن طريـــق

وساطة الأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح وحثوا على مواصلتها من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة للمشكلة بما يتفق مع أفكار ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . كما دعوا جميع الدول للعمل على ممارسة ضبط النفس حتى يمكن تجنب تعريض السلم والأمن في المنطقة لمزيد من الخطر واتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى خلق مناخ يفضي إلى علاقات مستقرة ومتسقة بين دول المنطقة تقوم على أساس مبادئ عدم الانحياز الخاصة بالتعايش السلمي واحترام السيادة والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول .

خامس عشر - النزاع بين إيران والعراق

١٤٦- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد على ضرورة تطبيق مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية على النزاع بين جمهورية إيران الاسلامية والعراق .

١٤٧- وفي هذا السياق ، أعربوا عن أسفهم العميق لأن هذا النزاع قد نشب واستمر بين اثنين من أبرز أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز .

١٤٨- وناشد رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى كلا من جمهورية إيران الاسلامية والعراق وقف الأعمال الحربية فورا من أجل تجنب المزيد من الخسائر في الأرواح والممتلكات وتعهدوا مرة أخرى ببذل قصارى جهدهم لتيسير وضع حد سريع لهذا الصراع المؤسف .

سادس عشر - كاليدونيا الجديدة

١٤٩- اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن منطقة جنوب المحيط الهادئ تمثل أحد مناطق العالم التي تضم أقاليم عديدة لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وأعادوا تأكيد حق جميع الشعوب ، بغض النظر عن حجم سكانها أو مساحة أراضيها ، في تقرير مصائرها بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الاجنبي .

١٥٠- وفي هذا السياق ، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم لحق كاليدونيا الجديدة في تقرير مصيرها وفي سرعة حصولها على الاستقلال بما يتفق وحقوق وأماني شعبها الأصلي وبطريقة تضمن حقوق ومصالح جميع سكانها . وتحقيقا لهذه الغاية أيدوا ورحبوا بالقرار الذي اتخذه أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعهم الذي عقد

في سوفا بفيجي خلال الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، والذي دعا إلى إعادة وضع كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

١٥١- واعترافا بأن كاليدونيا الجديدة غير متمتعة بالحكم الذاتي حسب ما حددته سوابق وممارسات الأمم المتحدة ، ومع مراعاة واجبات ومسؤوليات الأمم المتحدة بموجب الميثاق ، والدور الإيجابي الذي اضطلعت به في عملية إنهاء الاستعمار ، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سوف يكفل قيام الأمم المتحدة على نحو منتظم باستعراض ما يحققه الإقليم من تقدم نحو الحكم الذاتي والاستقلال . ولهذا فقد حثوا بشدة الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تعيد في دورتها الحادية والأربعين إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

١٥٢- ووافق رؤساء الدول أو الحكومات على العمل معا من أجل تحقيق هدف إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن هذه القائمة ، واستخدام نفوذهم لتحقيق حل عادل ودائم للمشاكل الحالية لكاليدونيا الجديدة . وفي هذا الصدد ، حثوا الدولة القائمة بالإدارة والجبهة الكاناكية الاشتراكية للتحرير الوطني على استئناف الحوار فيما بينهما ، وبدء العمل على تحقيق تطور سريع وسلمي نحو الاستقلال مع إيلاء الاعتبار الواجب للإصلاح الانتخابي .

سابع عشر - الحالة في الشرق الأوسط

١٥٣- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن القلق إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط نتيجة استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين والأراضي العربية الأخرى ونتيجة السياسة والممارسات الاسرائيلية المستمر المتمثلة في أعمالها العدوانية والتوسعية في المنطقة ، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

١٥٤- وأكدوا من جديد التضامن الفعال لحركة بلدان عدم الانحياز مع البلدان العربية التي هي ضحية العدوان الاسرائيلي ومع الكفاح العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد والشرعي وذلك لاستعادة حقوقه الوطنية المغتصبة واستعادة الأراضي المحتلة .

١٥٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا التزام حكوماتهم بمساندة دول خط المواجهة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد التهديدات الإسرائيلية والعدوان الصهيوني ومساندة كفاحها من أجل تحرير أراضيها .

١٥٦- وأكدوا من جديد أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الأوسط والسبب الاساسي للنزاع العربي الاسرائيلي وأن الحلول الجزئية التي تقتصر على بعض جوانب النزاع دون غيرها لا يمكن إلا أن تؤدي إلى مزيد من التعقيدات والتدهور في الوضع في الشرق الأوسط ، وأن السلم الشامل والعادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أراضيه وذلك على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وقراراتها الاخرى ذات الصلة .

١٥٧- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات أي اتفاق أو معاهدة تنتهك أو تمس حقوق الامة العربية والشعب الفلسطيني التي تعترف بها حركة بلدان عدم الانحياز وفقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، وبذلك تحول دون تحرير مدينة القدس والاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما أدانوا الحلول المنفردة والجزئية .

١٥٨- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بقوة انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وتهويد القدس وإعلانها عاصمة الدولة الصهيونية ، وأكدوا مجددا أن جميع التدابير التي نفذتها إسرائيل بهدف تغيير السمات السياسية والثقافية والدينية والديموغرافية وغيرها من السمات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة غير شرعية وباطلة ولاغية .

١٥٩- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات مجلس الامن باتخاذ التدابير الفعالة ، بما فيها فرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، على إسرائيل بغية تحقيق الانسحاب الفوري الكامل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى بما فيها مدينة القدس التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

١٦٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن قرار إسرائيل المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وادارتها على مرتفعات الجولان العربية السورية لاغ وباطل ولا شرعية له . كما يعتبر هذا القرار عملا عدوانيا بموجب أحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٦١- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات من جديد إصرار إسرائيل على احتلالها المستمر لمرتفعات الجولان وعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، في انتهاك صارخ لأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب .

١٦٢- وطلب رؤساء الدول أو الحكومات من مجلس الأمن اتخاذ تدابير فعالة ، بما فيها فرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، على إسرائيل بغية تحقيق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من أراضي الجمهورية العربية السورية . وكرروا تأييدهم الكامل لكفاح الجمهورية العربية السورية من أجل تحرير أراضيها المحتلة . وحيا رؤساء الدول أو الحكومات انتفاضة سكان الجولان العرب السوريين ضد الاحتلال الإسرائيلي .

١٦٣- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات "التحالف الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأكدوا أن هذا التحالف قد عزز الدور العدواني لنظام تل أبيب التوسعي الذي يعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة ، ويشجع ذلك النظام على مواصلة وتصعيد عدوانه ، مما يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الدولي والسلم والأمن في الشرق الأوسط ، كما أدانوا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى تطوير الصناعات الحربية في إسرائيل بما في ذلك صناعة الطائرات الحربية وإشراكها فيما يسمى برنامج "حرب الكواكب" .

١٦٤- وأيد رؤساء الدول أو الحكومات النتائج والاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر القمة السابع والتي تدين جميع هذه السياسات ، ولا سيما سياسة الولايات المتحدة التي تساعد اسرائيل على مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى بما فيها القدس وتمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . وفي هذا الصدد ، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الولايات المتحدة تواصل دعم اسرائيل في مجالات كثيرة ، ولا سيما عن طريق اتفاق لإنشاء منطقة حرة للتعاون المتبادل في إطار

"تحالفهما الاستراتيجي" الذي يهدد أمن المنطقة والعالم ، ويؤكد انحياز الولايات المتحدة التام لاسرائيل .

١٦٥- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بقوة استغلال اسرائيل للموارد الطبيعية وثروات الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة تحديا لاتفاقيتي لاهاي وجنيف المتعلقتين بمبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وثرواتها ، وطلبوا الى جميع الدول والهيئات الدولية الامتناع عن الاعتراف بسلطة اسرائيل والامتناع عن أي تعاون معها .

١٦٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالقرار المتخذ في مؤتمرهم السابع المعقود في نيودلهي في الفترة من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، الذي يحث بلدان عدم الانحياز على العمل من أجل مقاطعة إسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال النقل البحري والجوي ، وطلبوا إلى مجلس الأمن تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية إرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي اعتمدتها الجمعية العامة .

١٦٧- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الملحّة إلى تنظيم مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، وفقا للفقرة ٦ من إعلان جنيف وقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بغية التوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٣٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار د إ ط - ٢/٧ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن اشتراك جميع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع العربي الاسرائيلي في المؤتمر ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، شرط ضروري لتحقيق الأهداف التي يسعى المؤتمر إلى بلوغها .

١٦٨- ويدعو رؤساء الدول أو حكومات بلدان عدم الانحياز مجلس الأمن للنظر في تشكيل لجنة تحضيرية بمشاركة الدول دائمة العضوية في المجلس للبحث عن إيجاد الوسائل

والطرق الفعالة لعقد المؤتمر الدولي الذي تبنته الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم بشأن أزمة الشرق الأوسط ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالنزاع العربي - الاسرائيلي .

١٦٩- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على مسؤوليات مجلس الامن في توفير إطار مؤسسي ملائم لضمان الامتثال للاتفاقات الناشئة عن هذا المؤتمر ، وأدانوا مواقف الولايات المتحدة واسرائيل السلبية إزاء المؤتمر .

١٧٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم الكامل لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف التخفيف من حدة التوتر وزيادة أمن المنطقة ، بما يتفق والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، ولا سيما القرار د إ - ١٢/١٠ لذلك ، فقد ناشدوا الامين العام للامم المتحدة أن يتخذ تدابير ملموسة بغية تهيئة الظروف المؤاتية لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط .

١٧١- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بقوة عدوان إسرائيل المسلح الوحشي وهجومها الإرهابي في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ على سيادة تونس وسلامتها الاقليمية الذي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وأعربوا عن عميق الاسى للخسارة الكبيرة في أرواح المدنيين من التونسيين والفلسطينيين والدمار الذي لحق بمباني منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة للهجوم الذي استهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية الشجاعة . وإذ يشير رؤساء الدول أو الحكومات إلى قرار مجلس الامن ٥٧٣ (١٩٨٥) ، فقد حثوا على اتخاذ تدابير فورية لإرغام إسرائيل على عدم اللجوء إلى تلك الاعمال وتقديم التعويض المناسب لتونس على ما ألحقته بها من خسائر ، وأكد رؤساء الدول أو الحكومات تعاطفهم وتضامنهم ومساندتهم للحكومة التونسية إزاء هذا العدوان .

١٧٢- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات ما ارتكبته اسرائيل من أعمال القرصنة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ عندما اعترضت الطائرة المدنية الليبية وأجبرتها على تغيير اتجاهها في المجال الجوي الدولي ، ونيتها المعلنة لمواصلة ارتكاب مثل هذه الاعمال . وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمنع اسرائيل من تكرار مثل هذه الاعمال غير الشرعية والاستفزازية التي هددت أرواح وسلامة الركاب والملاحين وخرقت بذلك أحكام الاتفاقيات الدولية التي تؤمن

الطيران المدني ، واعتبروا أن استخدام الولايات المتحدة الامريكية لحق النقض في مجلس الامن ، لمنعه من إدانة اسرائيل ، يمثل تأييدا للإرهاب والقرصنة الاسرائيليين .

١٧٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لمواجهة الخطر الذي تمثله إسرائيل على أمن افريقيا الإقليمي ، أخذا في الاعتبار تعاونها الوثيق مع نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري في الميادين العسكرية والاقتصادية والنووية مما يسهم في إدامة احتلال ناميبيا غير الشرعي ويعزز وسائل العدوان والقهر التي يستعملها نظام الفصل العنصري الإجرامي ضد شعوب جنوب افريقيا والدول المجاورة ، وحثوا الدول الاعضاء بشكل خاص على اتخاذ تدابير مناسبة لمواجهة الخطر الناتج عن تنفيذ الخطة الاقتصادية المشتركة للنظامين العنصريين لإبطال مفعول أي تدابير يقصد بها فرض جزاءات إلزامية شاملة .

شامن عشر - العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية

١٧٤- أدان رؤساء الدول أو الحكومات إسرائيل لعدوانها المسلح على المنشآت النووية العراقية ، الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باعتباره عدوانا على نظام ضمانات تلك الوكالة وعلى حق الشعوب غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وطلب رؤساء الدول أو الحكومات من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ اسرائيل لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) . ورأوا أن اسرائيل لم تلتزم حتى الآن بعدم ضرب أو تهديد المنشآت النووية في العراق أو في أي مكان آخر ، بما في ذلك المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لذلك طلب رؤساء الدول أو الحكومات الى الوكالة أن تضع تدابير اضافية تضمن بشكل فعّال التزام اسرائيل بعدم ضرب أو تهديد المنشآت النووية السلمية في العراق أو في أي مكان آخر ، إذ أن عدم التزامها هذا يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ، ويشكل انتهاكا لنظام ضمانات الوكالة . وأكدوا أيضا رفضهم للمحاولات التي قامت بها بعض الدول لحذف البند المعنون "العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية السلمية" من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلا إذا امتثلت اسرائيل لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) .

تاسع عشر - قضية فلسطين

١٧٥- اكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن حركة بلدان عدم الانحياز ككل تعهدت بتأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

١٧٦ - وأكّد رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا يمكن التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ودون استرداد الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وممارسته لها ، بما في ذلك حق العودة الى دياره ، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني وفي اقامة دولة ذات سيادة ومستقلة في فلسطين ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

١٧٧ - ويؤكد رؤساء الدول أو الحكومات أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس سيحول دون تحقيق الشعب الفلسطيني لتطوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي وسيمنعه من تحسين ظروفه المعيشية . وهم يدينون أيضا سياسة اسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والرامية الى ربط اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي مما يحول دون مواصلة الشعب الفلسطيني لنضاله في سبيل التحرر والاستقلال وتأكيد هويته الفلسطينية .

١٧٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأكدوا أن منظمة التحرير الفلسطينية لها الحق الكامل وحدها في تمثيل الشعب الفلسطيني . وأكدوا حق المنظمة في المشاركة على أساس من الاستقلال والمساواة ، ووفقا للقانون الدولي ، في جميع المساعي والمؤتمرات والأنشطة الدولية التي تهدف الى ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحصوله عليها وممارسته لها .

١٧٩ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني بما فيها تلك الصادرة عن دورته السابعة عشرة المعقودة في عمان في الفترة من ٢٢ الى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، التي أكدت من جديد تمسكه التام بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وشرعية الكفاح الذي يخوضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ووجهوا نداء من أجل تقديم دعم اضافي لهذا الكفاح وبغية تصعيد وتكثيف الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال الصهيوني .

١٨٠ - وأكدوا من جديد كذلك تمسكهم التام بمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للشعب الفلسطيني وحق منظمة التحرير الفلسطينية في صنع القرار بحرية واستقلال .

١٨١ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات الحملة التي تقوم بها الولايات المتحدة واسرائيل لتدمير الهياكل الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية و"القضاء" على الفلسطينيين المقاتلين في سبيل الحرية . كما أدانوا العدوان المسلح الذي قامت به اسرائيل ، وساندته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، على المنظمة والدول العربية المضيفة ، وحملاتها المغرضة لتشويه حقيقة نضال الشعب الفلسطيني التحرري والتشكيك في السياسة التي تتبعها منظمة التحرير الفلسطينية .

١٨٢ - ورأى المؤتمر أن نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها ، كما حددها قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ودإط-٣/٧ المؤرخين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠ على التوالي ، وانسحاب اسرائيل انسحابا تاما وفوريا وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، من شأنهما أن يساهما في استعادة الشرعية في العلاقات الدولية وتعزيز عملية اضفاء الطابع الديمقراطي ، وفي اقامة السلم والاستقرار في الشرق الأوسط . وتحقيقا لهذه الغاية كرر رؤساء الدول أو الحكومات دعوتهم الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ على وجه السرعة ، وشددوا من جديد على ضرورة القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط مؤكدين المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل مجلس الامن في تيسير عقد هذا المؤتمر وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاقات التي ينتظر أن تنجم عن مؤتمر السلام هذا . وأدان رؤساء الدول أو الحكومات الموقف السلبي الذي تتخذه اسرائيل والولايات المتحدة ازاء عقد هذا المؤتمر ، وأعربوا عن الأمل في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا الموقف السلبي . وشددوا على ضرورة تقديم كل التشجيع والدعم للأمين العام للأمم المتحدة لتمكينه من مواصلة مشاوراته ومساعيه الرامية الى عقد هذا المؤتمر .

١٨٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن بالغ قلقهم ازاء الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق النزاع المسلح الناشئ عن الغزو والاحتلال الاسرائيليين للأراضي اللبنانية . وكرروا تأكيد ضرورة توفير ضمانات لحماية سلامة أولئك اللاجئين الفلسطينيين . وطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة تأمين هذه الحماية تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٥٨١ (١٩٨٣) وتمشيا مع مسؤوليات الأمم المتحدة .

١٨٤ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات اسرائيل لانكارها حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين ولمنعها اياهم من ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف .

١٨٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء حرمان الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها اسرائيل من جميع أشكال الحماية القانونية ، ووقوعهم ضحايا التشريعات القمعية وسياسة "القبضة الحديدية" والاعتقالات الجماعية التعسفية ، والتعذيب والتشريد والطرد وتدمير المساكن ، مما يشكل انتهاكا صارخا لما لهم من حقوق الانسان ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

١٨٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد رفضهم لجميع السياسات والممارسات الاسرائيلية الرامية الى تغيير الخصائص الجغرافية للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، أو تغيير التكوين الديموغرافي فيها ، لاسيما خطط اسرائيل الرامية الى تغيير ونقل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الى مواقع جديدة . وكرروا مطالبتهم لجميع الدول بعدم الاعتراف بهذه التغيرات ووقف وقطع أي تعاون مع اسرائيل قد يشجعها على متابعة سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) .

١٨٧ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات السياسة الاسرائيلية الرامية الى استقدام مهاجرين يهود جدد للاستيطان في فلسطين المحتلة على حساب السكان العرب الأصليين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي وطردهم واغتصاب أراضيهم ، من جهة ، وعلى حساب حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم من جهة أخرى . وحثوا جميع الدول على الامتناع عن تقديم أية تسهيلات أو تشجيع من أي نوع كان في هذا الاطار يساعد اسرائيل والصهيونية العالمية على الاستمرار في سياساتها الاستعمارية والتوسعية .

١٨٨*- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالقرارات التي اتخذها المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، بشأن قيام بلدان عدم الانحياز باتخاذ اجراء عاجل لمقاطعة اسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال النقل البحري والجوي ، والتي تحث أيضا مجلس الأمن على تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد اسرائيل . وحثوا كذلك جميع الدول على الامتناع عن

---

* تحفظ من زائير .

أي تعاون مع النظام الصهيوني قد يشجعه على مواصلة اتباع سياسته القائمة على ارهاب الدولة وارتكاب أعمال ارهابية وتوسعية ضد البلدان المجاورة .

١٨٩ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة العدوان على الاماكن المقدسة في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، وأعربوا في هذا الصدد عن تأييدهم الكامل لقرارات منظمة المؤتمر الاسلامي ذات الصلة .

١٩٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات من جديد عن تأييدهم لمشروع السلام العربي الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، الذي عقد في فاس في الفترة من ٦ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والذي أكده من جديد مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء في الفترة من ٧ الى ٩ آب/اغسطس ١٩٨٥ . وأكدوا كذلك دعمهم لقرارات المؤتمرات العربية والدولية التي اتخذت تأييدا لمشروع السلم هذا .

١٩١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود التي تبذلها لجنة الثمانية المعنية بفلسطين والتابعة لحركة عدم الانحياز والمنشأة في مؤتمر القمة السابع بنيودلهي على مستوى رؤساء الدول والتي تضم بنغلاديش ، والجزائر ، وزامبيا ، والسنغال ، وكوبا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والهند ، ويوغوسلافيا . وأشاروا الى أن هذه اللجنة لعبت دورا هاما في الجهود المبذولة لحل القضية الفلسطينية التي تعتبر جوهر أزمة الشرق الأوسط . ولذلك قرروا أن تستمر اللجنة في عملها بغية الاسهام في عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة واجراء اتصالات نشطة مع الدول الأعضاء بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وانتهاج أساليب أخرى ملائمة لحفز وتوجيه جهود بلدان عدم الانحياز نحو حل القضية الفلسطينية بشكل يفضي الى حل شامل ودائم وعادل لأزمة الشرق الأوسط . وقرروا أيضا أن تصبح زمبابوي ، بوصفها رئيسة الحركة حاليا ، عضوا اضافيا في اللجنة وأن تتولى رئاستها .

عشرين - لبنان

١٩٢ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ ازاء الوضع الخطير الذي مازال يواجه لبنان . وأعادوا تأكيد القرارات السابقة التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز في هذا المجال ، خاصة القرارات التي اعتمدها مؤتمر القمة السابع وطالبوا بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) التي تدعو الى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية ونشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش

اللبناني حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا . وأعلنوا أيضا تضامنهم مع الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية ، وأعادوا تأكيد تأييدهم الكامل لسلامة لبنان ، ووحدة أراضيه ، وحقه في ممارسة سيادته على أراضيه داخل الحدود المعترف بها دوليا .

١٩٣ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات العدوان الاسرائيلي على لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان ، والممارسات اللاانسانية لقوات الاحتلال في هذه الأراضي مما يشكل انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأعربوا عن تقديرهم وتأييدهم الكامل للمقاومة اللبنانية الوطنية التي تهدف الى تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي . وحث رؤساء الدول أو الحكومات الامم المتحدة على تأمين الحماية للسكان المدنيين ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي .

حادي وعشرين - المحيط الهندي منطقة سلم

١٩٤ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا عزم بلدان عدم الانحياز على مواصلة مساعيها لتحقيق الأهداف الواردة في اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، وحسب ما تم الاتفاق عليه في اجتماع الدول الساحلية والدول الداخلية في المحيط الهندي في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وكذلك في الاجتماعات اللاحقة التي عقدتها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي . وأعربوا مرة أخرى عن يقينهم بأن أي مظهر من مظاهر الوجود العسكري للدول الكبرى ، وكذا القواعد الاجنبية ، والمنشآت العسكرية ، وتسهيلات التزويد بالعتاد ، والأسلحة النووية ، وأسلحة التدمير الشامل المصممة في إطار التنافس بين الدول الكبرى ، كل ذلك يشكل خرقا صارخا لاعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

١٩٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بمزيد من القلق والانزعاج ما يجري من تصعيد متواصل للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي ، بما في ذلك توسيع القواعد الموجودة ، ورفع كفاءتها ، والبحث عن قواعد جديدة ، وانشاء هياكل جديدة للقيادة العسكرية للدول الكبرى بما يخالف الرغبات الصريحة للدول الساحلية والداخلية في المحيط الهندي ، وغيرها من بلدان عدم الانحياز . وأكدوا أن هذه الأنشطة تشكل خطرا على استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الاقليمية وتنميتها السلمية .

١٩٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم الكامل لاعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٨٣٢ (د - ٢٦)

المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، وحثوا على تنفيذه في وقت مبكر . ولاحظوا أيضا أنه برغم الجهود التي تبذلها بلدان عدم الانحياز فقد تأخر بدرجة كبيرة عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو ، وذلك بسبب الموقف المعوّق الذي اتخذته بعض الدول ، وحث رؤساء الدول أو الحكومات لجنة الامم المتحدة المخصصة على استكمال الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفقا لولايتها .

١٩٧ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات مواصلة جهودهم لضمان عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو ، في أقرب وقت ممكن ، أقصاه عام ١٩٨٨ . وفي هذا السياق حث رؤساء الدول أو الحكومات على مشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، والمستخدمين الرئيسيين للبحار ، مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر ، كما حثوا تلك الدول على التعاون مع الدول الساحلية والداخلية ، باعتبار أن ذلك أمر ضروري لنجاح المؤتمر .

ثاني وعشرين - القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا)

١٩٨ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى الاحكام المتصلة باعلان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، وأحاطوا علما بالاهتمام الدولي المتزايد بالقارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) كما وضح من المداولات التي جرت في الدورات اللاحقة للجمعية العامة وفي اجتماعات حركة بلدان عدم الانحياز ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية وفي زيادة عدد الاعضاء في معاهدة انتاركتيكا . وفي هذا السياق أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد اقتناعهم بأنه يجب استمرار قصر استعمال انتاركتيكا الى الابد على الأغراض السلمية وذلك لصالح الجنس البشري . ويجب ألاّ تصبح مسرحا أو هدفا للنزاع الدولي وأن يكون الوصول اليها متاحا لكل الامم .

١٩٩ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات شتى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأعربوا عن أملهم في أن يسهم اعداد الامين العام لدراسة مستكملة وموسّعة ، كما طالب قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ في دراسة أشمل لهذه المسألة في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بغية اتخاذ اجراء مناسب ، مع مراعاة اهتمامات أعضاء الحركة . وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد اقتناعهم بأنه لا يمكن تعزيز مصالح المجتمع الدولي في انتاركتيكاسوى باحاطة الامم المتحدة علما بصورة مستمرة بالتطورات في القارة ، وأشاروا الى أن الامم المتحدة ينبغي أن تواصل اهتمامها بالمسألة .

٢٠٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا اقتناعهم بأن أي استغلال لموارد انتاركتيكا ينبغي أن يضمن صون السلم والأمن الدوليين في القارة وحماية بيئتها وأن يكون في صالح الجنس البشري بأسره . وفي هذا السياق أكدوا أيضا أن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة حقيقية في مثل هذا الاستغلال .

٢٠١ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بأسف أن النظام القائم على الفصل العنصري هو أحد الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا ، وفي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٦/٤٠ جيم ، حثوا الأطراف الاستشارية على أن تستبعد فورا ذلك النظام من المشاركة في اجتماعاتها .

٢٠٢ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات كذلك جميع الدول على استئناف التعاون بغية التوصل الى تفاهم حول جميع الجوانب المتعلقة بانتاركتيكا في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثالثا وعشرين - قبرص

٢٠٣ - كرر رؤساء الدول أو الحكومات الاعراب عن تضامنهم الكامل وتأييدهم التام لشعب وحكومة جمهورية قبرص ، وأعادوا تأكيد تأييدهم لاستقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ووضعها غير المنحاز . وأعربوا عن أسفهم ازاء اعلان القيادة القبرصية التركية الاستقلال من جانب واحد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ واعتبروا ذلك عملا باطلا من الناحية القانونية ، ودعوا الى سحب ذلك الاعلان كما شجبوا جميع الاجراءات الانفصالية اللاحقة وغيرها من الأعمال غير القانونية بما في ذلك "الاستفتاء" المزعوم الذي جرى في أيار/مايو ١٩٨٥ وما يسمى ب "الانتخابات الرئاسية" و "الانتخابات البرلمانية" التي اجريت في حزيران/يونيه ١٩٨٥ والتي تعد تحديا للقرارات ذات الصلة .

٢٠٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء استمرار الاحتلال الأجنبي لجزء من جمهورية قبرص ، وطالبوا بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال باعتباره الأساس الأول لحل مشكلة قبرص ، ورحبوا بالاقتراح الذي تقدم به رئيس جمهورية قبرص بنزع السلاح الكامل لقبرص .

٢٠٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الملحّة لعودة اللاجئين الطوعية

الى ديارهم في أمان ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبرصيين والاسراع في البحث عن المفقودين أو تحديد ما حدث لهم ، وأدانوا كل الجهود أو الأعمال التي تستهدف تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص ، وهي الأعمال التي اتخذت مؤخرا أبعادا تبعث على القلق .

٣٠٦ - واعتبر رؤساء الدول أو الحكومات أن حالة الأمر الواقع التي نشأت بقوة السلاح وباجراء انفرادي ينبغي ألاّ تؤثر بأي حال من الأحوال على حل المشكلة .

٣٠٧ - وأيّد رؤساء الدول أو الحكومات مواصلة الأمين العام للأمم المتحدة للمهمة التي كلفه بها مجلس الأمن لبذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل الى حل عادل وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص يقوم على ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن قبرص .

٣٠٨ - وأخيرا أكّد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد جميع الاعلانات والبلاغات السابقة الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز ، وطالبوا بالتطبيق الفوري وغير المشروط لكل القرارات والمقررات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

رابعا وعشرين - البحر الابيض المتوسط

٣٠٩ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ ازاء تصاعد وتفاقم الحالة في البحر الابيض المتوسط ، وممارسة الضغوط العسكرية وغير العسكرية ضد بلدان عدم الانحياز في المنطقة ، واستمرار المواجهة بين الكتلتين ، وازدياد التواجد العسكري ، وحشد الفعاليات العسكرية وترسانات الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النووية للدول الكبرى ، وبناء القواعد والأساطيل الأجنبية ، وكذلك ازاء استمرار وجود مراكز الأزمات والاحتلال والعدوان في هذه المنطقة .

٣١٠ - وأدانوا المناورات العسكرية وغيرها من استعراضات القوة العسكرية في المناطق المتاخمة للمياه الاقليمية والمجال الجوي للبلدان الساحلية ، التي تؤدي الى وقوع حوادث بالغة الخطورة تهدد سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز في المنطقة ، كما أعلنوا أن مثل هذه الحالة تنطوي على خطر حدوث تطورات لا يمكن السيطرة عليها ، وقد تسفر عن نتائج ذات أثر بعيد على السلم والاستقرار في البحر الابيض المتوسط وأوروبا والعالم أجمع . وأكدوا أنه لا يمكن قبول أي دافع وأية ذريعة لتبرير استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان البحر الابيض المتوسط ، وايجاد حالات قد تؤدي الى مثل هذه النتائج .

٢١١ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد موقفهم المؤيد لتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم وأمن وتعاون ، بعيدا عن المجابهة والصراع ، وأعربوا عن تأييدهم القوي للجهود الرامية الى تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، بما يتوافق مع البيانات السابقة لبلدان عدم الانحياز ومع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢١٢ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى القرار الصادر عن مؤتمر القمة السابع ، الذي عقد في نيودلهي ، الذي دعا دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الى عقد اجتماع بهدف اضفاء التوافق على مواقفهم واتخاذ مبادرات من أجل التعاون وتعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط ، ورحبوا بالاتفاق الذي يجسده الاعلان الخاص بالسلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمده الاجتماع الذي عقد في فاليتا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

٢١٣ - وتأييدا لاتجاه بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الى بذل جهود متواصلة من أجل تخفيف التوترات والتغلب عليها وتعزيز التعاون الشامل لصالح الجميع ، رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالقرار الذي اتخذته بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز بعقد اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية كلما رأت ضرورة لذلك ، بحيث سيُعقد الاجتماع التالي في يوغوسلافيا ، وشجعوا فكرة عقد الاجتماعات الوزارية لدول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز كلما كان ذلك ضروريا لزيادة المساهمة بصورة عملية في استقرار المنطقة وكذلك لتنشيط التعاون الفعّال فيما بين دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز وبين البلدان الأوروبية في مختلف المجالات .

٢١٤ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول ولاسيما الدول الأوروبية الأخرى الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط الى احترام أحكام اعلان فاليتا والالتزام على وجه الخصوص التزاما صارما بمبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحثوا هذه الدول على الامتناع عن استخدام أسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد بلدان عدم الانحياز الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وعدم السماح للقوات الأجنبية باستخدام أراضيها أو مياهها أو أجوائها في شن أعمال عدوانية على بلدان عدم الانحياز .

خامسا وعشرين - عدوان الولايات المتحدة على ليبيا*

٢١٥-** وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء التطورات الاخيرة في منطقة البحر الابيض المتوسط الناجمة عن الاعتداءات والاستفزازات الامريكية المتكررة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، التي شكلت تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة والعالم أجمع . وأشار رؤساء الدول أو الحكومات في هذا السياق الى ما جاء في البلاغات الصادرة عن مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع في اجتماعاته المعقودة في نيويورك في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وكذلك ما جاء في البلاغ الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية ورؤساء وفود مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، على اثر العدوان الامريكي على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بسند وتعاون من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات ادانتهم الشديدة لهذا العدوان الذي لا مبرر له ، والذي يشكل عملا من أعمال الارهاب التي تمارسه دولة وخرقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وطالبوا الولايات المتحدة بالتوقف الفوري عن القيام بمثل هذه الاعمال العدوانية ، بما في ذلك المناورات العسكرية في خليج سرت ، التي تعتبر انتهاكا لسيادة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وسلامتها الاقليمية ، وتعرّض السلم والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط للخطر ، كما تعرقل الجهود المبذولة من أجل تحويلها الى منطقة أمن وسلم وتعاون . ودعوا الولايات المتحدة الامريكية الى تقديم تعويض كامل وفوري الى الجماهيرية العربية الليبية عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها . وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم الكامل للجماهيرية العربية الليبية وتضامنهم معها في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

٢١٦- وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن الهجوم الجوي على دار زعيم الثورة الليبية بغية الفتك به وبأسرته يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وجريمة خاوية من أية قيمة سياسية أو خلقية* .

---

* تحفظ من جمهورية افريقيا الوسطى .

** تحفظ من زائير .

٢١٧-** واذ يضع رؤساء الدول أو الحكومات في اعتبارهم مسؤوليات مجلس الامن في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، فقد أعربوا عن أسفهم لأن هذا المجلس مُنع من اتخاذ قرار يدين هذا الاعتداء الصارخ الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وذلك بالاستعمال المتعسف لحق الفيتو (النقض) من جانب بعض أعضائه الدائمين . وفي هذا الصدد قرر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز أن يؤيدوا حسب مقتضى الحال طلب ادراج مسألة عدوان الولايات المتحدة الأمريكية على الجماهيرية العربية الليبية في جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للامم المتحدة وذلك نظرا لخطورة الموضوع وجرائره السلبية والخطرة بالنسبة للسلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

سادسا وعشرين - أوروبا

٢١٨- رحّب رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود المبذولة لتخفيف حدة التوتر في أوروبا ، وهي القارة التي توجد فيها أكبر الحشود من الترسانات العسكرية ، ومن الانقسامات الواضحة بين الدول الى كتل متناحرة . ورحّبوا أيضا باستئناف المناقشات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن تخفيض أو ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى المنتشرة في القارة الاوروبية . وأكدوا أن هذه المفاوضات ، اذا ما كللت بالنجاح ، سوف تشكل منعطفا تاريخيا في وقف سباق التسلح النووي وربما في تحويل مساره الى الاتجاه العكسي .

٢١٩- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم أيضا في أن تؤكد وتعزز دورة فيينا القادمة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الاتجاهات الايجابية التي أسفر عنها مؤتمر هلسنكي . ولاحظوا أن بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة في أوروبا تقوم بدور هام وبنّاء في تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب . فالدور الذي لعبته هذه البلدان في مؤتمر استكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ، وكذلك دورها فيما يتعلق بعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ككل . يكملان الجهود الشاملة التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز ويشكلان تحقيقا ملموسا لمبادئ وسياسات حركة عدم الانحياز في أوروبا .

** تحفظ من زائير .

٢٢٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن تساهم نتائج مؤتمر استكهولم في تعزيز الثقة والأمن في أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك في تهيئة ظروف تفتح الطريق واسعا أمام المفاوضات بشأن نزع السلاح في أوروبا .

٢٢١- وأكدوا على الترابط الوثيق بين الأمن في أوروبا وأمن البحر الأبيض المتوسط وعلى ضرورة توسيع نطاق تدابير بناء الثقة لتشمل أيضا منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأكدوا انه ينبغي لبلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وللبلدان الأوروبية أن تناقش على قدم المساواة التامة جميع المسائل التي تؤثر على الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢٢٢- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح أن بلدانا أوروبية كثيرة أخذت تهتم اهتماما متزايدا بأنشطة حركة عدم الانحياز وبالتعاون مع بلدان عدم الانحياز .

سابعا وعشرين - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢٣- سلّم رؤساء الدول أو الحكومات بأن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعتبر من المناطق التي تأثرت بشكل مباشر أكثر من غيرها بأعمال العدوان من جانب القوى الاستعمارية والامبريالية . وتعاني هذه المنطقة حاليا من أسوأ أزمة اقتصادية تواجهها منذ الحرب العالمية الثانية ، وهي أكثر المناطق مديونية في هذا العالم ، وتواجه تدهورا متزايدا في الأحوال المعيشية لشعوبها . وأشار رؤساء الدول أو الحكومات في هذا الصدد الى المغزى التاريخي العميق للكفاح الديمقراطي ضد الامبريالية الذي تخوضه شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل توطيد استقلالها الوطني وممارستها الكاملة لسيادتها ، وفقا لمبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز وحقها غير القابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أي تدخل خارجي . كما أعربوا عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها دول المنطقة لتعزيز وحدتها وتضامنها وتعاونها من خلال جهود التكامل الاقليمي المختلفة . ولاحظوا بارتياح ظهور وعي مشترك لدى دول أمريكا اللاتينية بالحاجة الى ايجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية الخطيرة في المنطقة ، وبصفة خاصة مشكلة الديون الخارجية والصراع الدائر في أمريكا الوسطى .

٢٢٤- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات بقلق عميق الى أن الحالة السائدة في أمريكا الوسطى تشكل احدى بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي . ولاحظوا كذلك انه رغم النداءات المتواصلة من جانب حركة بلدان عدم الانحياز والأغلبية الساحقة للدول وجهود

مجموعة كونتادورا سعيا الى التوصل الى حل سياسي ، فقد ازدادت الازمة سوءا نتيجة للسياسات الامبريالية القائمة على التدخل بجميع أنواعه والتي تمثل ، الى جانب ظروف الفقر والقهر التي تعاني منها تلك المنطقة منذ أمد طويل ، تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين . وأعادوا التأكيد على أن جذور المنازعات في أمريكا الوسطى تتخذ طبيعة اجتماعية اقتصادية ، ولذلك لا يمكن تفسيرها من حيث كونها مواجهة ايديولوجية بين الكتل العسكرية ، ولاحظوا كذلك أن خطر التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وفي بلدان أخرى في المنطقة ، قد تزايد بصورة تثير الجزع .

٢٣٥- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات تصعيد العدوان ، والاعتداءات العسكرية ، وغيرها من الاعمال المرتكبة ضد سيادة نيكاراغوا ، واستقلالها السياسي ، وسلامتها الاقليمية ، واستقرارها ، وحقها في تقرير المصير . وأدانوا بصفة خاصة في هذا الصدد انتهاك المجال الجوي والمياه الاقليمية والقيام بمناورات عسكرية وغير ذلك من أعمال التخويف ، والتهديد بالاستيلاء ، والاحتلال ، والقصف الانتقائي لاراضي نيكاراغوا ، واستخدام البلدان المجاورة لها كقاعدة للعدوان وتدريب جماعات المرتزقة ، وأعمال التخريب والهجمات البحرية والجوية ، ووضع الالغام في موانئ البلد الرئيسية ، وفرض تدابير اقتصادية قسرية منها فرض حظر على التجارة . وقد أدت هذه الممارسات الارهابية الى موت الالاف من مواطني نيكاراغوا ، وسببت خسائر اقتصادية جسيمة مما أعاق عملية التنمية الطبيعية في هذا البلد .

٢٣٦- ورأى رؤساء الدول أو الحكومات انه ينبغي بحث أعمال الضغط السياسي والاقتصادي هذه ، بالاضافة الى الاعمال العسكرية ، في اطار الخطة الاوسع نطاقا لزعزعة استقرار نيكاراغوا والاطاحة بحكومتها ، وأن هذه الاعمال تزيد من مخاطر نشوب حرب اقليمية وتعوق الحوار اللازم الذي تدعو اليه مجموعة كونتادورا بغية التوصل الى حل سياسي لمشاكل المنطقة عن طريق التفاوض .

٢٣٧- وأبدى رؤساء الدول أو الحكومات في هذا الصدد مشاعر الغضب لان كونغرس الولايات المتحدة وافق على تخصيص اعتمادات أخرى تبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي لجيش المرتزقة المناهض للنظام وأُذن لوكالة المخابرات المركزية بالاشتراك علنا في تدريب هذا الجيش والاشراف عليه ، كما أُذن للخبراء العسكريين للقوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة في الولايات المتحدة بالاشتراك في تدريب قوات المرتزقة بغية الاطاحة بحكومة نيكاراغوا الشرعية . وأدانوا بشدة هذا العمل اللاأخلاقي وغير الشرعي الذي ينتهك القواعد المقبولة للسلوك والقانون الدوليين . وأكدوا أن هذا الاعتداء الصارخ على جمهورية نيكاراغوا لا يمثل فقط انتهاكا للسيادة والاستقلال السياسي وتقرير

المصير لهذا البلد العضو في حركة عدم الانحياز ، ولكنه يشكل أيضا اعتداء على مبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز وعلى ميثاق الأمم المتحدة .

٣٢٨- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد تضامنهم الراسخ مع نيكاراغوا ودعوا الى الوقف الفوري لجميع التهديدات والأعمال العدائية ضد نيكاراغوا بما في ذلك الهجمات وتمويل أفرقة المرتزقة من جانب حكومة الولايات المتحدة والتدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذت ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها والتي تهدف جميعها الى الاطاحة بحكومة نيكاراغوا الشرعية وزيادة مخاطر انتشار الصراع . وناشدوا جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي التضامن مع نيكاراغوا وتقديم كافة المساعدات التي قد تحتاجها بغية المحافظة على حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الاقليمية .

٣٢٩- وحث رؤساء الدول أو الحكومات الولايات المتحدة على الاذعان للحكم الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ بشأن تدابير الحماية المؤقتة والحكم الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن الولاية القضائية للمحكمة وقبول الطلب المقدم من نيكاراغوا في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ . كما دعوا الولايات المتحدة الى الاذعان لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ولاسيما النتائج التي توصلت اليها المحكمة وهي أن الولايات المتحدة بأعمالها العدوانية المتعددة ضد نيكاراغوا قد انتهكت القانون الدولي وأن من واجبها أن تتوقف وتكف فورا عن كل هذه الأعمال ، وأنها ملزمة بدفع تعويضات لجمهورية نيكاراغوا ، وأن شكل وقيمة هذه التعويضات ستقرره المحكمة في حال تعذر الوصول الى اتفاق بين الطرفين .

٣٣٠- ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود الدبلوماسية التي قامت بها مجموعة كونتادورا المؤلفة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لهذه الجهود الهادفة الى التوصل الى حل لأزمة أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض . وأكدوا من جديد اقتناعهم بأن جهود هذه المجموعة تمثل مبادرة اقليمية حقيقية لايجاد حل لمشكلة أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية ، وحثوا جميع الدول المعنية على زيادة جهودها بغية تحقيق عملية اقرار السلم التي تتصدرها مجموعة كونتادورا .

٣٣١- ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا بتكوين مجموعة ليما المؤلفة من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو لدعم مجموعة كونتادورا ، وأعربوا عن ثقتهم في أن هذه المبادرة سوف تسهم بشكل ملموس في تعزيز الجهود الرامية الى اقرار السلم في المنطقة .

٢٣٢- ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات برسالة كاراباليدا التي وجهتها مجموعة كونتادورا ومجموعة ليما في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والتي أيدها وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وتأكدت مجددا في بونتا ديل استي بأوروغواي . وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي هذه الجهود وكذلك تنفيذ الاجراءات المتزامنة والمتوخاة في الرسالة الى استئناف عملية التفاوض والحوار اللازمين لايجاد حل سلمي للأزمة في أمريكا الوسطى . وكرروا تأكيد انه يتعين اتخاذ الخطوات المشار اليها بصورة متزامنة من أجل تعزيز الثقة المتبادلة اللازمة لضمان السلم ، باعتبار انه من غير المقبول انتقاء بعضها على حساب البعض الآخر . وينبغي التركيز على أن كل خطوة صحيحة في ذاتها . وتبعا لذلك لا يمكن تعليق أي منها على سواها ، حيث انها تمثل واجبا سياسيا وقانونيا تتحمله كل دولة .

٢٣٣- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى انه اذا أمكن توفير جو يفضي الى السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، فانه يلزم اتخاذ اجراءات ملموسة موجهة نحو ضمان أمن دول أمريكا الوسطى . وهم اذ يلاحظون أن وقف جميع أعمال العدوان ضد نيكاراغوا يمثل خطوة أساسية في عملية تحقيق هذا الهدف ، فقد كرروا تأكيد دعوتهم لحكومة الولايات المتحدة الى استئناف المفاوضات مع حكومة نيكاراغوا من أجل تطبيع العلاقات الثنائية ، وبغية التوصل الى تسوية سلمية للصراع في أمريكا الوسطى استرشادا بمبادئ الاحترام المتبادل والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

٢٣٤- وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على الخطوات البناءة التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا سعيا الى ايجاد تسوية سلمية لأزمة أمريكا الوسطى في اطار عملية كونتادورا .

٢٣٥- وناشد رؤساء الدول أو الحكومات جميع الأطراف المعنية أن تيسر توفير مناخ من الثقة المتبادلة الضرورية للوصول الى تسوية عادلة ودائمة للأزمة في المنطقة على أساس ضمان كافة الدول واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وحقها في تقرير مصيرها وذلك باتخاذ موقف بنّاء فيما يتعلق بالتنفيذ المتزامن لخطة كاراباليدا التي وافقت عليها بلدان أمريكا الوسطى في اعلان غواتيمالا .

٢٣٦- ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن ازالة القواعد العسكرية وسحب المستشارين العسكريين الأجانب ووقف المناورات العسكرية والالتزام الدقيق بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول من شأنها أن تحد بشكل كبير من التوتر وتسهم في السعي من أجل الوصول الى حلول سياسية لمشاكل أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض .

٢٣٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم لأن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تحول دون الوصول الى تسوية سياسية عن طريق التفاوض . وطالبوا هذا البلد بأن يساعد في تهيئة جو من الثقة من أجل تحقيق حل عادل ودائم للنزاع الذي يؤثر على المنطقة ، وأن يحترم مبادئ القانون الدولي حتى يمكن تجنب زيادة التوترات ، وبذلك يساعد في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلم .

٢٣٨- ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات بالاتفاقات المعقودة بين نيكاراغوا وكوستاريكا لوضع الاسس السياسية لتشكيل لجنة للاشراف على منطقة الحدود ومراقبتها ، وحثوا حكومة كوستاريكا على تنفيذ هذه الاتفاقات . كما رحبوا باستعداد حكومة نيكاراغوا لتشكيل لجنة مماثلة في منطقة الحدود بين نيكاراغوا وهندوراس ، وحثوا حكومة هندوراس على الموافقة على هذه المبادرة باعتبارها ستساعد على وضع آلية فعالة لمنع وقوع حوادث على الحدود وايجاد مزيد من الثقة المتبادلة .

٢٣٩- ورحّب رؤساء الدول أو الحكومات بانشاء اطار مؤسسي يساعد كثيرا على تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي بين أوروبا وأمريكا الوسطى . وأعربوا في هذا الصدد عن ثقتهم بأن المؤتمرات الوزارية للدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى والبلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا ، التي بدأت بالمؤتمر الذي عقد في سان خوسيه بكوستاريكا في ١٩٨٤ وأعقبه المؤتمر الذي عقد في لكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وكذلك المؤتمر التالي المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، سوف تستمر في المساعدة في السعي من أجل تحقيق السلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

٢٤٠- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير الدور الذي قام به الفريق غير الرسمي لأصدقاء رئيس مكتب التنسيق في مساعدته على رصد الحالة الناشئة في أمريكا الوسطى وطلبوا منه أن يتابع الأحداث في المنطقة عن كثب .

٢٤١- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد قلقهم البالغ لاستمرار تدهور الحالة في السلفادور بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتفاقمة وتزايد التدخل الامبريالي الذي أدى الى زيادة حدة الصراع المسلح في انحاء هذا البلد . وأشاروا الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت في قرارها ١١٩/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ من جميع الدول أن تكف عن التدخل في الوضع الداخلي في السلفادور وأن تشجع استمرار الحوار حتى يتحقق سلم عادل ودائم بدلا من تقديم الاسلحة أو

المساعدة بأي شكل من الأشكال في اطالة أمد الحرب وزيادة حدتها . لذلك دعوا حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى اتخاذ موقف بنّاء يفضي الى تحقيق حل سياسي يضع حدا لمعاناة شعب السلفادور .

٢٤٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء الانتهاكات الخطيرة والمتعددة لحقوق الانسان التي لا تزال تحدث في السلفادور . وأعربوا عن قلقهم بصورة خاصة ازاء الاضرار التي يتعرض لها السكان المدنيون في جميع أنحاء البلد بسبب النزاع المسلح ولا سيما الهجمات وأعمال القصف والإخلاء الاجباري الذي تقوم به القوات الحكومية ضد السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار . وفضلا عن أن هذه الانتهاكات تسفر عن عدد لا حصر له من الضحايا المدنيين فانها تزيد من العدد الكبير بالفعل للاجئين والمشردين داخل بلدهم مما يعرض هذا البلد لعواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة .

٢٤٣- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بموافقة حكومة السلفادور على استئناف الحوار مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية ولاحظوا أن الجبهتين قدمتا اقتراحا سلميا للوصول الى حل سياسي عن طريق التفاوض والذي يجب ان يتمشى مع المبادئ الأساسية لعدم الانحياز . وفي هذا الصدد ذكّروا الطرفين بطلب الجمعية العامة منهما في قرارها ١٣٩/٤٠ "بتكوين آليات مناسبة في أقرب وقت ممكن حسبما تم الاتفاق عليه في اجتماع لا بالما في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ لدراسة الخطط والاقتراحات المقدمة من الطرفين واشراك كافة قطاعات الحياة الوطنية في عملية البحث عن السلم" . وفي الختام أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أنه لا يمكن تحقيق حل سياسي شامل ودائم لهذه الأزمة إلا باجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين ، وحثوا حكومة السلفادور والقوى الثورية ، جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية ، على استئناف محاشاتهما فورا ومواصلتها حتى تحقق السلام القائم على العدل الذي يتوق اليه شعب السلفادور .

٢٤٤- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع الارتياح بأنه قد جرت الانتخابات في غواتيمالا ، وأن حكومة جديدة قد قامت في هذا البلد . ورحبوا أيضا مع الارتياح بعملية إضفاء الطابع الديمقراطي التي شرعت فيها هذه الحكومة الدستورية . وأعربوا عن قلقهم لاستمرار العنف الذي يؤثر على هذا البلد ، كما أعربوا عن أملهم في أن تستمر الحكومة في اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف هذا العنف وضمان أوسع مشاركة ممكنة من جانب جميع قطاعات السكان في البحث عن حل سياسي للنزاع الذي شهده هذا البلد في السنوات الاخيرة وكذلك لتحقيق الممارسة الكاملة لحقوق الانسان .

٣٤٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم العميق لعقد الاجتماع التاريخي لرؤساء أمريكا الوسطى الخمسة في اسكيبولاس بغواتيمالا في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٦ ، حيث أعلنوا أن السلم في امريكا الوسطى لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال عملية ديمقراطية تعددية تضافرية تنطوي على تعزيز العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان ، وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية وحق جميع الشعوب في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بحرية ودون أي تدخل خارجي من أي نوع ، على أساس أن هذا الاختيار سيكون حصيلة التعبير الحر عن ارادة الشعوب .

٣٤٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الحاجة للتخلص من الاستعمار بجميع صوره وأشكاله في امريكا اللاتينية . ومنطقة البحر الكاريبي وأعادوا تأكيد تضامن بلدان عدم الانحياز تضامنا كاملا مع شعوب المنطقة التي لا تزال تعيش وضعا استعماريا ، وعلى ذلك طالبوا الدول الاستعمارية بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) فورا بشأن هذه المناطق كما أعربوا عن قلقهم البالغ ازاء استخدام الدول الاستعمارية لبعض الأراضي في المنطقة كقواعد أو كموانئ للسفن الحاملة لأسلحة نووية وتخزين هذه الأسلحة .

٣٤٧- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات عبور السفن المزودة بأسلحة نووية ، والاحتفاظ بقواعد عسكرية وقوات من خارج امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، كتلك الموجودة في كوبا وبورتوريكو وفي جزر مالفيناس ، ولاحظوا بقلق النية في اقامة قواعد جديدة ، مثل القاعدة المعتزم اقامتها في جزيرة إيستر ، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة .

٣٤٨- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات برفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ووقف اشكال الضغط الأخرى التي تمارسها الولايات المتحدة ضدها فورا وبغير شروط . وأدانوا بقوة التصعيد الأخير للتهديدات العدوانية وانتهاكات المياه الاقليمية لكوبا ومجالها الجوي وخاصة مركبات التجسس والحصار المفروض في مجالات المال والائتمان والتجارة . وأكدوا من جديد تضامن الحركة مع كوبا ودعمها الكامل لمطلب كوبا العادل بأن تعيد الولايات المتحدة المنطقة التي تحتلها قاعدة فوانتاناموا البحرية بصورة غير شرعية ، وأن تعوض الشعب الكوبي عن الخسائر المادية التي تكبدها .

٣٤٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الحاجة الى القضاء على الاستعمار بكافة اشكاله ومظاهره طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وفي هذا الصدد

أكدوا تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله وفقا للقرار السالف الذكر ، ومع المراعاة الكاملة للقرار الذي اتخذته في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢٥٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء الانباء المتعلقة بوضع الوطنيين من أهالي بورتوريكو في سجون الولايات المتحدة ، وحثوا هذا البلد على احترام الحقوق المدنية لكل الوطنيين في بورتوريكو .

٢٥١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تضامنهم وتأييدهم الكامل لشعب هايتي في كفاحه لاستعادة الحريات المدنية والحقوق الانسانية والسياسية والاقتصادية في هذا البلد ، وأعربوا عن احترامهم لحق تقرير مصير شعب هايتي ، معربين عن قلقهم ازاء جميع مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية لهايتي وادانتهم لها بشدة ، لانها قد تعوق هذا الشعب في ممارسة حقوقه واختيار نظامه السياسي والاقتصادي بكل حرية ، وفي هذا الصدد ، أعلنوا تأييدهم لكفاح شعب هايتي من أجل نيل ما له من حقوق الانسان كاملة .

٢٥٢- وأعاد رؤساء الدول او الحكومات تأكيد تضامنهم مع شعب غرينادا ، مناشدين جميع الدول احترام حق هذا الشعب في الاستقلال والسيادة وحريته في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولاحظوا انه على الرغم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧/٣٨ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، مازال الأفراد العسكريون الأجانب موجودين في غرينادا ، وحثوا على انسحاب هؤلاء الافراد فورا بمقتضى ذلك القرار .

٢٥٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم لجمهورية سورينام ، شعبا وحكومة ، وتضامنهم معها في جهودها الرامية الى صون استقلالها وسيادتها ، ورحبوا بالتطورات الأخيرة في سورينام فيما يتعلق بعملية اشاعة الديمقراطية من خلال الحوار الوطني التي أسفرت عن تشكيل حكومة مؤقتة تقوم على أوسع تمثيل امكن تحقيقه في تاريخ البلد .

٢٥٤- ولاحظ رؤساء الدول او الحكومات أن الدوائر الخارجية المتدخلة تضع ، مستعينة بالمرتزقة الأجانب المأجورين وبالعناصر الاجرامية المحلية ، عقبات خطيرة في طريق سورينام وذلك من خلال الأنشطة المعادية للثورة . كما لاحظوا ان المرتزقة ينشطون في منطقة الحدود الشرقية مما يسفر عن خسائر في ارواح المدنيين والجنود في سورينام ،

وأدانوا هذه الأعمال وناشدوا الحكومات المعنية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع استخدام اراضيها في تنفيذ أنشطة مجموعات المرتزقة التي تعوق التنمية والاستقرار والسلم في هذا البلد وتفاقم الاضطراب في المنطقة . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء ما تتخذه بعض الحكومات من تدابير ، وما تقوم به من محاولات مستمرة لممارسة الضغوط ، مما كان له تأثير سلبي على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورينام . وحثوا هذه الحكومات على ايقاف هذه التدابير . وأعربوا عن أملهم في أن تشترك الحكومات المعنية في حوار صريح وعادل وهادئ ، دون قسر أو أي شكل من أشكال التدخل بغية التوصل الى حل يقوم على الاحترام المتبادل ويكفل مصلحة وخير شعب سورينام .

٣٥٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تضامنهم الكامل مع بنما - حكومة وشعبا - في جهودها الرامية الى كفالة امتثال الولايات المتحدة الكامل لمعاهدات قناة بنما وحياد هذا الممر المائي الواقع بين المحيطين ، وأعربوا عن قلقهم ازاء بعض السياسات الادارية والحسابية والممارسات التي تقوم بها الولايات المتحدة في لجنة ادارة القناة والتي تعتبر مخالفة لما اتفقت عليه الدولتان في المعاهدات المعنية ، وبصورة خاصة ازاء تطبيق القانون ٧٠/٩٦ الصادر عن كونغرس الولايات المتحدة مما يتنافى مع هذه المعاهدات وينتهكها نصا وروحا .

٣٥٦- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات حملة التشهير التي تنسقها الدوائر المغالية في المحافظة في الولايات المتحدة الامريكية ، بالتحالف مع عناصر المعارضة الرجعية البنمية ، ضد جمهورية بنما والسلطات العليا فيها بغية زعزعة الاستقرار في ذلك البلد للحيلولة دون استعادته لملكية قناة بنما والسيطرة عليها بصورة كاملة في عام ١٩٩٩ ، ولتحييد السياسة الخارجية غير المنحازة التي تنتهجها جمهورية بنما وكذلك تحييد دورها كمشارك في مجموعة كونتادورا ، وإضعاف الثقة بوضعها كمركز دولي للعمليات المصرفية .

٣٥٧- وجدد رؤساء الدول أو الحكومات نداءهم لجميع البلدان للالتزام ببروتوكول معاهدة الحياد الدائم لقناة بنما ، واحترام حياد هذا الممر المائي الواقع بين المحيطين .

٣٥٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات الجهود التي تبذلها حكومة غيانا لتعزيز استقلالها وسيادتها ولضمان مستقبل مأمون لشعبها . وفيما يتعلق بالمطالب الاقليمية التي تقدمت بها فنزويلا ، لاحظوا أن كلا من البلدين عرض على الأمين العام للأمم المتحدة وسائل لتسوية النزاع مع الامتثال التام باتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦ . ورحبوا

بالتحسن الذي طرأ مؤخرا على العلاقات بين غيانا وفنزويلا ، وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي ذلك الى مزيد من الصداقة والتعاون بينهما .

٣٥٩- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الارجنتين في استرجاع سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . وكرروا دعوتهم لاستئناف المفاوضات بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بمشاركة الامين العام للامم المتحدة وبمساعيه الحميدة . وأكدوا من جديد ضرورة ان يراعي الحل المشار اليه ، مصالح سكان الجزر ، وأحاطوا علما مع الارتياح بالاستعداد الذي ابدته حكومة الارجنتين لاحترام وضمان المحافظة على اسلوب حياة سكان الجزر وتقاليدهم وهويتهم الثقافية ، بما في ذلك استخدام ضمانات وتعهدات ونظم أساسية يمكن التفاوض بشأنها ، مما يضمن التوصل الى حل سريع وسلمي وعادل للمشكلة طبقا لمبادئ ومقررات حركة بلدان عدم الانحياز بهذا الشأن ، وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ و ٢١/٤٠ .

٣٦٠- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢١/٤٠ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وأشادوا بحكومة الارجنتين لما قدمته من مساهمات كبيرة من أجل التوصل الى حل سلمي ودائم للمشاكل المعلقة بين الارجنتين والمملكة المتحدة ولاحظوا مع الارتياح ان حكومة الارجنتين أكدت استعدادها ، بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١/٤٠ ، لاستئناف المفاوضات بناء على طلب الجمعية العامة ، كما حثوا حكومة المملكة المتحدة على ان توافق هي أيضا على استئناف المفاوضات وأن تمتنع عن اتخاذ مقررات من شأنها ادخال تعديلات من جانب واحد على الوضع بينما لا يزال النزاع على السيادة دون تسوية .

٣٦١- كما أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الوجود البريطاني العسكري والبحري المكثف في منطقة جزر مالفيناس ، وجورجيا الجنوبية ، وجزر ساندويتش الجنوبية ، التي يوجد بها ميناء جوي استراتيجي ، يسبب قلقا بالغا لبلدان منطقة امريكا اللاتينية ويعرض السلم للخطر ويؤثر تأثيرا ضارا على الاستقرار في المنطقة .

٣٦٢- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أن إقامة قواعد ومنشآت عسكرية أخرى في أقاليم تابعة أمر يعوق تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ويتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرار سالف الذكر .

٢٦٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى تأييدهم القاطع لمطلب جمهورية بوليفيا المشروع والعادل باستعادة منفذ مباشر ونافع على المحيط الهادئ تكون لها عليه السيادة الكاملة . واقتناعا منهم بأن حل هذه المشكلة يهم المجتمع الدولي ويمكن تحقيقه بتطبيق الاجراءات السلمية التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي إطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات باهتمام كبير الانفتاح الميمون الذي بدأ بين حكومتي بوليفيا وشيلي ، وأعربوا عن أملهم في أن يتم حل مشكلة بوليفيا البحرية من خلال هذه العملية ، معبرة بذلك عن روح الاخوة في امريكا اللاتينية ومسهمة في ايجاد تفاهم أفضل بين دول المنطقة .

٢٦٤- وإذ يلاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن القوى الديمقراطية في شيلي قد حققت مستوى عاليا من الوحدة وأن شعب شيلي قد كشف كفاحه في سبيل حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية التي حرمه منها النظام العسكرية الحاكم ، فقد أكدوا من جديد تضامنهم مع تلك القوى وذلك الشعب وطالبوا بأن تكف الطغمة العسكرية عن انتهاك حقوق الانسان وارتكاب أعمال القمع والجرائم التي أثارت الاستنكار في شتى انحاء العالم . وأكدوا من جديد تأييدهم الكامل للاماني المشروعة لشعب شيلي في استعادة حريته وحياته الديمقراطية وحقوق الانسان الاساسية وكذلك في إحياء سياسة عدم الانحياز التي كان الرئيس الراحل سلفادور الليندي يتبعها .

٢٦٥- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم غير المشروط لاستقلال بليز وسلامتها الاقليمية ، واحترامهم لحق هذا البلد في تقرير مستقبله باعتباره دولة حرة ذات سيادة داخل حدودها البرية والبحرية . وأكدوا أن أي تهديد أو استعمال للقوة ضد بليز أمر غير مقبول ، كما أكدوا مجددا التزامهم بحل المنازعات عن طريق التفاوض والوسائل السلمية الاخرى .

٢٦٦- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن معاهدة تلاتيلولكو تحظر تطوير وصنع ونشر وتخزين الاسلحة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية . وبغية تطبيق هذه المعاهدة بصورة ملائمة تتحتم تهيئة الظروف المؤاتية التي من شأنها أن تفضي الى انضمام جميع بلدان المنطقة الى المعاهدة ، وهو ما يتحقق عن طريق احترام جميع الدول الحائزة لاسلحة نووية لاغراض وأحكام المعاهدة . وفي هذا الصدد حث رؤساء الدول أو الحكومات جميع البلدان الحائزة لاسلحة نووية على الالتزام بأحكام البروتوكول الاضافي للمعاهدة ، وأدانوا بشدة إدخال أسلحة نووية الى المنطقة من جانب أي دولة من الدول الحائزة لاسلحة نووية .

٢٦٧- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بقيام نظم ديمقراطية جديدة في امريكا اللاتينية نتيجة لانحسار نظم الاستبداد العسكري في المنطقة ، الامر الذي يمكن شعوبها من إعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها بكل حرية . وفي هذا الصدد سلموا بأنه من المستصوب ايجاد حلول سياسية وبذل جهود لدعم تلك العمليات الديمقراطية التي تتسبب مشكلة الديون الخارجية في تقويض استقرارها على نحو خطير ومباشر نتيجة لآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى .

٢٦٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات كذلك أن الدفاع عن حقوق الانسان والممارسة الكاملة والفعالة للتعددية السياسية والايديولوجية عاملان هامان في تقدم شعوب المنطقة .

شامنا وعشرين - تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٢٦٩- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح الانشطة التي جرت ، خاصة في إطار الامم المتحدة ، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .

٢٧٠- ورغم أن رؤساء الدول أو الحكومات قد رحبوا بالمكاسب المحرزة في تنفيذ الاعلان فقد أعربوا عن قلقهم تجاه المحاولات المتواصلة التي تقوم بها الدول الاستعمارية لاعاقة وعرقلة الكفاح من أجل الاستئصال الكلي للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره .

٢٧١- ولهذا فقد أدانوا الاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية والبشرية لتلك الاقاليم من جانب الدول الاستعمارية والشركات عبر الوطنية ، وكذلك استعمال بعضها لاغراض عسكرية ، بما في ذلك تخزين و/أو نشر الاسلحة النووية التي لا تمثل فحسب عقبة خطيرة أمام ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وإنما تهدد كذلك أمنها وأمن الدول المجاورة المستقلة .

٢٧٢- وأبدى رؤساء الدول أو الحكومات اقتناعهم بأن النظام الاستعماري الشائن لن يتم التغلب عليه ما دامت هناك حالات استعمار كما هو الحال في ناميبيا وكاليدونيا الجديدة وبورتوريكو وجزر مالفيناس وميكرونيزيا والاقاليم التابعة الاخرى ، وطالبوا بالتنفيذ الفوري في هذه الحالات لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

٢٧٣- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول الاستعمارية الى الكف فورا عن استغلال تلك الاقاليم واستخدامها لاغراض عسكرية ، وخاصة في مجال الاسلحة النووية وتمكين شعوبها من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

٢٧٤- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد قناعتهم بأن الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وسيلة مشروعة لاستئصال الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره ، وحثوا جميع الدول على تكثيف دعمها المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي لحركات التحرر الوطني التي تكافح من أجل تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٦٣٥ (د - ٢٥) .

٢٧٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لعمل لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولمساهمتها الفعالة في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

تاسعا وعشرين - الحق في التنمية

٢٧٦- أكد رؤساء الدول أو الحكومات على ما للبند المعنون "الحق في التنمية" ، الذي هو قيد البحث في هيئات الامم المتحدة المعنية ، من أهمية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وحثوا جميع أعضاء الحركة على إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لهذا البند .

٢٧٧- وأخذًا في الاعتبار توصية الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الذي عقد في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، أصدر رؤساء الدول أو الحكومات تعليماتهم الى مكتب التنسيق في نيويورك باجراء المشاورات اللازمة ، للعمل على إقرار بلدان عدم الانحياز إعلانا عن الحق في التنمية أثناء الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

ثلاثين - الارهاب الدولي

٢٧٨- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء تصاعد أعمال الارهاب على النطاق العالمي بما في ذلك إرهاب الدولة بجميع أشكاله ، مما يهدد حياة الابرياء أو يودي بها ويعرض الحريات الاساسية للخطر ويلحق ضررا متزايدا بالعلاقات

الدولية وقد يمس السلامة والامن الاقليميين للدول . وادانوا جميع الانشطة الارهابية سواء كان مرتكبوها افرادا أو جماعات أو دولا ، وعقدوا العزم على التصدي لها بكل وسيلة قانونية ممكنة . ودعوا جميع الدول الى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي وأن تمتنع عن تنظيم الاعمال الارهابية التي تجرى في دول اخرى أو التحريض عليها او مساعدتها أو المشاركة فيها ، أو قبول القيام بأنشطة في أراضيها تستهدف ارتكاب مثل هذه الاعمال .

٢٧٩- ومع ذلك فقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا يمكن بأي حال من الاحوال المساواة بين الارهاب وبين الكفاح المشروع الذي تخوضه الشعوب التي ترزح تحت نظم استعمارية وعنصرية وكافة أشكال السيطرة والاحتلال الاجنبي وخاصة شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين ، وكذلك الكفاح الذي تخوضه حركات تحريرها ، ضد الجهات التي تقوم بقهرها ، من أجل تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز .

٢٨٠- وتعتبر أنشطة المرتزقة أو أنشطة الجنود المأجورين عنصرا أساسيا من عناصر الارهاب الدولي ، ومن ثم تشكل جريمة دولية . وفي ضوء ما لانشطة المرتزقة من آثار ضارة على عدد من الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، لاسيما البلدان الافريقية ، أدت الى الإخلال بسلم هذه البلدان وسيادتها واستقرارها ، فقد أدان رؤساء الدول أو الحكومات بلا تحفظ الهجوم المتعمد الاخير على غانا من جانب عناصر مرتزقة .

٢٨١- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات في هذا الصدد الى شتى قرارات منظمة الوحدة الافريقية ومشروع الامم التحدة بشأن اتفاقية دولية لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، ولفتوا انتباه جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان الغربية ، الى ضرورة الوفاء بالتزاماتها وفقا لشتى الاتفاقيات الدولية وذلك بمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وتوجيههم والسماح لهم بالعبور ، وبمعاقبتهم بشدة عند اعتقالهم .

حاديا وثلاثين - عدم العدوان وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية

٢٨٢- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق البالغ أن عمليات استخدام القوة وأعمال العدوان قد تفاقمت في السنوات الاخيرة ، وأن كثيرا منها يسبب خسائر بشرية

ومادية خطيرة لاقتصادات البلدان المعنية وأصبح يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ولتماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها ، وأشاروا الى مبادئ ميثاق الامم المتحدة التي تحرّم العدوان وأي استخدام للقوة أو تهديد باستخدامها في العلاقات الدولية والالتزام بحل المنازعات بالوسائل السلمية الذي يمثل جوهر فلسفة التعايش السلمي التي نادت بها بلدان عدم الانحياز .

٣٨٣- وأشاروا الى تعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة والواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥٢٦ (د - ٢٥) ، وأعلنوا أن الحرب العدوانية في العلاقات الدولية تعد أخطر انتهاك للقانون الدولي ومبادئ عدم الانحياز ، كما أنها جريمة ضد الانسانية تترتب عليها مسؤولية دولية . وأعلنوا أيضا أن تنفيذ تدابير عقابية جماعية دولية ، تعتمد وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ازاء أعمال العدوان سوف يؤدي الى تعزيز واحترام القانون الدولي .

٣٨٤- وأعربوا عن تأييدهم الكامل لاعتماد إعلان عالمي بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وتعهدوا بالعمل من أجل تحقيق هذا الهدف في لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ولهذا تعهدوا بالعمل خلال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة من أجل أن تسرع اللجنة الخاصة في عملها في هذا الاتجاه .

ثانيا وثلاثين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

٣٨٥- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق أن المنازعات والصراعات بين بلدان عدم الانحياز قد تفاقمت في السنوات الاخيرة وأن بعضها سبب خسائر بشرية ومادية جسيمة لاقتصادات البلدان المعنية وهدد سلم شعوبها وتقدمها وكذلك تماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها . واعتبروا أن استمرار هذه الظاهرة السلبية يقوض دور بلدان عدم الانحياز وجهودها الرامية الى تعزيز السلم والامن الدوليين . وكرروا تأكيد الحاجة الى الالتزام الدقيق بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والتعايش السلمي ولاسيما المبادئ المتعلقة باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي . وأشاروا الى أن مبادئ تجنب استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ستظل من مبادئ فلسفة التعايش السلمي الاساسية التي تدعو اليها بلدان عدم الانحياز .

٣٨٦- وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع بلدان عدم الانحياز على أن تلتزم بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتنفذها ، وأن تستخدم اجراءات التسوية الودية للمنازعات على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى الوكالات أو الترتيبات الاقليمية أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي ترتضيها باختيارها .

٣٨٧- وفي هذا السياق أشاروا الى الطلب الذي أعرب عنه مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في الفقرة رقم ١٧٠ من اعلانه السياسي بأن ينتهي مكتب تنسيق عدم الانحياز في نيويورك من تشكيل الفريق العامل الذي أنشئ في الاجتماع الوزاري في هافانا ليقوم بدراسة المقترحات وورقات العمل المقدمة بشأن موضوع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، أو ما يقدم في المستقبل من مقترحات وورقات عمل ، بغية إعداد تقرير شامل ووضع توصيات مناسبة بشأن الموضوع لينظر فيها المؤتمر الوزاري في عام ١٩٨٨ . وسيكون الفريق العامل مفتوح العضوية .

ثالثا وثلاثين - عدم التدخل بجميع أشكاله

٣٨٨- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم لإعلان عدم جواز التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٣/٣٦ ولإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) . وكرروا تأكيد أن انتهاك مبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للدول لا يمكن تبريره ولا يمكن قبوله تحت أية ظروف . ولاحظوا ببالغ القلق أن سياسة التدخل بجميع أشكاله والضغط واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا تزال تتبع ضد كثير من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، بما يترتب عليه من آثار خطيرة فيما يتعلق بالسلم والأمن . وأكدوا حق الدول في السعي الى تنميتها الاقتصادية أو الاجتماعية دون تخويف أو إعاقة أو ضغط ، ودعوا جميع الدول الى الالتزام بإعلان عدم التدخل بجميع أشكاله ومراعاة مبادئه في تعاملاتها مع الدول الأخرى .

رابعا وثلاثين - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٢٨٩- أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا وبقوة تأييد حركة بلدان عدم الانحياز الكامل لغايات اليونسكو وأهدافها ، ولدورها بوصفها المحفل الدولي البارز والاكثر ملاءمة لتحقيق التعاون الدولي في ميادين التربية والعلم والثقافة والاعلام . وكرروا أن البرامج والانشطة المنفذة في إطار ولاية اليونسكو ينبغي أن تعبر عن مصالح جميع البلدان وتطلعاتها وقيمها الاجتماعية والثقافية .

٢٩٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم العميق للاجراء الذي اتخذته بعض البلدان ضد اليونسكو . اذ أن هذا الاجراء يمثل انسحابا من التعاون متعدد الاطراف ومن العمل الديمقراطي في إطار المنظمات الدولية ومن ثم فهو يهدد منظومة الأمم المتحدة بأسرها . ووجهوا نداء ملحا الى الدولتين اللتين انسحبتا من اليونسكو لتعيدا النظر في قرارهما .

٢٩١- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح نتائج المؤتمر العام الثالث والعشرين لليونسكو الذي عقد في صوفيا في تشرين الاول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لجميع البرامج والانشطة التي اتخذ المؤتمر قرارا بشأنها ، وتصميمهم التام على تنفيذها .

خامسا وثلاثين - حق الدول في الحفاظ على تراثها الحضاري والقومي

٢٩٢- أكد رؤساء الدول أو الحكومات حق بلدان عدم الانحياز في حماية حضارتها وتراثها القومي الذي يعد دعامة هويتها الحضارية . ورفضوا جميع محاولات التدخل الخارجي بجميع أشكاله التي تعوق الممارسة الحرة والكاملة لهذا الحق ولهذا قرر رؤساء الدول أو الحكومات إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه القضية في الامم المتحدة واليونسكو والهيئات الاخرى ذات الصلة باعتبارها امتدادا لعملية انهاء الاستعمار .

٢٩٣- وأكدوا من جديد حق بلدان عدم الانحياز في استعادة ممتلكاتها الحضارية بما في ذلك الآثار القديمة والسجلات التي تنتمي الى تراثها القومي والتي انتزعت منها .

سادسا وثلاثين - النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال

٢٩٤- اكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد ضرورة زيادة تكثيف التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال الإعلام ووسائط الاتصال الجماهيري بغية انشاء النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال الذي يقوم على أساس التدفق الحر والمتوازن للمعلومات ، والاسراع بالقضاء على التفاوت في امكانيات الاتصال ، نظرا لما يؤدي اليه ذلك التفاوت في عصر التقدم التكنولوجي السريع من اختلالات جديدة ولما يضعه من عراقيل جديدة ومعقدة أمام إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الاعلام والاتصال العالمية . ولاحظوا بارتياح التقدم المحرز في هذا المجال وبصفة خاصة المساهمة الكبيرة من مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز الذي أنشئ بهدف انهاء الاستعمار في مجال الاعلام ، والتصدي للتغطية الاخبارية المتحيزة والحملات التي تشنها وسائط الاتصال الجماهيري ضد بلدان عدم الانحياز وحركات التحرير الوطني .

٢٩٥- وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ودوره البارز في الكفاح من أجل انهاء الاستعمار في مجال الاعلام وإنشاء نظام دولي جديد للإعلام والاتصال باعتباره وسيلة من وسائل التبادل والتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز .

٢٩٦- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع الارتياح بالنتائج التي حققها المؤتمر الرابع لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا خلال الفترة من ١٧ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وأيدوا قراراته وبرنامج عمل هافانا .

٢٩٧- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بمقررات مؤتمر وزراء الاعلام لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في جاكارتا في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، بشأن تطوير التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في مجال الاعلام وفي توفير أساس واسع النطاق للانشطة في المستقبل . ولاحظوا مع الارتياح ان اجتماع جاكارتا قد وضع دستور المجلس الحكومي الدولي ومعاييره في صورتها النهائية استجابة لطلب مؤتمر القمة السابع .

٢٩٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للانشطة التي يضطلع بها المجلس الحكومي الدولي لتنفيذ مقررات المؤتمرات العامة لوزراء الاعلام لبلدان عدم الانحياز . وفي هذا السياق ، أحاطوا علما بصفة خاصة بالاجتماع الوزاري للمجلس الحكومي الدولي المعقود في داكار في الفترة من ٩ الى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، الذي قام باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر جاكارتا ، بما في ذلك توصياته بشأن بلدان عدم الانحياز .

٣٠٠- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات لبلدان عدم الانحياز بارتياح القرار الذي اتخذه مؤتمر وزراء إعلام بلدان عدم الانحياز في جاكارتا في ١٩٨٤ بعقد المؤتمر العام المقبل لوزراء إعلام بلدان عدم الانحياز في هراري في ١٩٨٧ ، ودعوا حكومات بلدان عدم الانحياز الى المساهمة الفعالة في تحقيق نجاح ذلك المؤتمر الذي ستكون مهمته أن يحدد استراتيجيات المستقبل لتنمية التعاون في جميع الانشطة المتعلقة بالاعلام .

٣٠٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية اسهام مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز في مجال تدفق المعلومات فيما بين بلدان عدم الانحياز وطالبوا ببذل المزيد من الجهود للاسراع بهذه العملية . وأعربوا كذلك عن تاييدهم للمشروع الجديد لنظام المعلومات الاقتصادية التابع لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز الذي يتفق وحاجة بلدان عدم الانحياز الى تبادل المعلومات في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية .

٣٠١- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة اعطاء دفعة جديدة لانشطة منظمة الاذاعات لبلدان عدم الانحياز وأكدوا أهمية تعزيز التعاون وتبادل البرامج بين وسائط الاعلام الالكترونية في بلدان عدم الانحياز .

٣٠٢- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح أن تخفيف تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتوخى في مؤتمر القمة السابع في نيودلهي قد نفذه عدد من البلدان ، وحثوا جميع بلدان عدم الانحياز على تنفيذ هذا القرار الهام بغية المساعدة في التدفق الاكثر حرية للمعلومات بين بلدان عدم الانحياز .

٣٠٣- ويرى رؤساء الدول أو الحكومات أنه من الضروري والمفيد للغاية لبلدان عدم الانحياز أن تعمل ، من خلال المؤسسات القائمة مثل مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ومنظمة الاذاعات لبلدان عدم الانحياز والمجلس الحكومي الدولي ، على التبادل الفعال فيما بينها للمعلومات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تؤثر على الإعلام والاتصال ، وأن تجد الوسائل الكفيلة بتقاسم الدراية والخبرة في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالإعلام والاتصال ، بروح المساعدة المتبادلة والاعتماد على الذات .

٣٠٤- وهنأ رؤساء الدول أو الحكومات وكالة الانباء الافريقية (بانا) لإسهامها القيّم في محاربة الإعلام المضلل ولصالح إنهاء الاستعمار وإعادة هيكلة الإعلام ، بهدف اقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال ، أساسه العلاقات السلمية والعادلة ، وشجعوا وكالة الانباء الافريقية على مواصلة العمل في هذا الاتجاه .

٣٠٥- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع الارتياح بنتائج اجتماع وزراء إعلام منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

٣٠٦- كما لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح التطور المثمر للتعاون بين حركة بلدان عدم الانحياز واليونسكو ، لاسيما في مجالات الإعلام والتربية والعلم والثقافة ، وهنأوا اليونسكو على أنشطتها المنتظمة وجهودها المبذولة من أجل إقامة نظام دولي جديد للإعلام والاتصال .

٣٠٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم للتعاون الذي تقدمه اليونسكو لبلدان عدم الانحياز ، لاسيما فيما يتصل بالدراسات المعنية بمشاكل الإعلام والاتصال ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتحقيق تدفق في المعلومات أكثر توازنا بكثير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بعميق القلق التحركات التي قامت بها مؤخرا بلدان معينة لإضعاف اليونسكو . وحثوا جميع الدول على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتعزيز دور اليونسكو .

٣٠٨- وأقر رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة الى تعزيز التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ، بغية تطبيق مبادئ النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال ، واتفقوا على ضرورة دعم إدارة شؤون الإعلام بالامم المتحدة حتى تستطيع زيادة المعلومات التي تأخذ شكل مطبوعات ومواد سمعية - بصرية ، وزيادة الوعي العام بالقضايا التي تهم بلدان عدم الانحياز وكفالة تغطية أكثر تماسكا ومعرفة أفضل في المجالات ذات الاولوية مثل قضايا السلم والامن الدوليين ، ونزع السلاح ، وعمليات حفظ السلم ، وإنهاء الاستعمار ، وقضيتي فلسطين وناميبيا ، وتعزيز حقوق الانسان ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والفصل العنصري ، والتمييز العنصري ، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإدماج المرأة في الكفاح من أجل تحقيق السلم والتنمية ، وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والنظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال . وأثنوا بتقدير بالغ على الدور الايجابي الذي تضطلع به الامم المتحدة واليونسكو في دعم التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في هذا المجال .

٣٠٩- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استخدام إحدى الدول للإذاعة كوسيلة لبث دعاية معادية ضد دولة أخرى ، سواء كانت عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز أو لم تكن عضوا فيها ، لأن ذلك يعد عملا منافيا للمبادئ الاساسية للحركة ، وللنظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال ، كما يعتبر انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية في مجال البث الإذاعي المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

٣١٠- وطالبوا أيضا بأن تتوقف على الفور جميع الإذاعات المعادية الموجهة الى بلدان عدم الانحياز .

٣١١- وجدد رؤساء الدول أو الحكومات دعوتهم الى أعضاء الحركة لتقديم مجموعات كاملة من الوثائق المعتمدة لجميع اجتماعات عدم الانحياز التي ستعقد مستقبلا في بلدانهم الى مركز وثائق عدم الانحياز في كولومبو بوصفه المركز الذي تودع فيه الوثائق المتعلقة بمؤتمرات واجتماعات حركة بلدان عدم الانحياز .

٣١٢ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة وجود تفاعل وتبادل مستمر ومنتظم للخبرات بين العاملين في وسائل الاعلام والعاملين في مجال التدريب في بلدان عدم الانحياز .

سابعا وثلاثين - السنة الدولية للسلم

٣١٣ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات باعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في القرار ٣/٤٠ المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم ، مقدمة بذلك قوة دفع جاءت في حينها لاستئناف التفكير والعمل من جديد من أجل تعزيز السلم وإتاحة الفرصة للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات للإعراب بأسلوب عملي عن الأماني المشتركة لجميع الشعوب في السلم . وكرروا تأكيد وجهة النظر التي أعربت عنها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الاربعين وهي أن السنة الدولية للسلم ليست مناسبة للاحتفال أو مناسبة تذكارية ، وإنما هي فرصة للتفكير والعمل البنّاء والمطرد من أجل تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتعهدوا ، في هذا الصدد ، بمواصلة تعزيز العمل البنّاء الذي تقوم به الدول والشعوب والرامي الى منع نشوب الحرب والقضاء على مختلف التهديدات الموجهة الى السلم ، وذلك على أساس مبادئ وسياسة عدم الانحياز .

ثامنا وثلاثين - الأمم المتحدة

٣١٤ - كرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد أن ايمانهم بالأمم المتحدة أساسي لحركة بلدان عدم الانحياز . وحتى عندما أعطت الأمم المتحدة حافزا قويا لعملية انهاء الاستعمار ، أضفت الدول الفتية ، وغالبيتها الساحقة أعضاء في الحركة ، قدرا أكبر من الثراء والتنوع على المنظمة ، وساعدت على تحويلها الى هيئة عالمية حقة تمثل

الارتباط الحر للدول على أساس المساواة في السيادة وتعكس آمال وتطلعات شعوب العالم بأسره . وكرروا تأكيد عزمهم على الاضطلاع بدور ايجابي في محافل منظومة الامم المتحدة من أجل بلوغ غايات وأهداف الحركة نفسها .

٣١٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الامم المتحدة تمثل أكثر المحافل الدولية ملاءمة لما تقوم به من دور رئيسي في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وتسوية المنازعات والأزمات الدولية بالوسائل السلمية ، وتحقيق ممارسة حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة والاحتلال الاجنبي ، وتعزيز التعاون الدولي في جميع الميادين على أساس من المساواة في السيادة بين الدول ، وإقامة علاقات اقتصادية على أساس من المساواة والعدل ، وكذلك تعزيز سياسة التعايش السلمي والانفراج العالمي ونزع السلاح والتنمية . واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن الامم المتحدة والوكالات المتخصصة حققت نتائج هامة في كثير من ميادين العلاقات الدولية ، وأسهمت في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان والشعوب . وأعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ، الذين يشكلون ما يقرب من ثلثي أعضاء الامم المتحدة ، والذين يتمسكون بمبادئها ، مصممون على صيانة منجزات هذه المنظمة العالمية وتعزيزها . وينبغي تنمية قدرة الامم المتحدة على تحديد المشاكل المحتملة والقائمة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، وعلى الاستجابة لها بصورة منتظمة .

٣١٦ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح أن عددا كبيرا لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء ، ولا سيما من بلدان حركة عدم الانحياز ، اشتركوا شخصيا في الأنشطة التذكارية التي جرت بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لقيام الامم المتحدة في نيويورك . وكان ذلك دليلا على ايمان وثقة المجتمع الدولي بالامم المتحدة وعلى رغبته في تعزيز التعددية . ومع ذلك فقد أبدى رؤساء الدول أو الحكومات أسفهم لأنه رغم المرونة التي أبدتها بلدان عدم الانحياز والبلدان الاخرى ، فقد تعذر اعتماد أي إعلان في هذه المناسبة نظرا للموقف المتعنت لبعض الدول .

٣١٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عميق قلقهم للمحاولات المتكررة والمتزايدة التي تبذل لاضعاف وتقليص دور منظومة الامم المتحدة ، وتقويض مبادئ المساواة في السيادة والعمل الديمقراطي التي تقوم عليها المنظومة . ورأوا أن الأزمة الحالية تكمن في تآكل الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة . وإضفاء الديمقراطية على العلاقات العالمية ، الذي تسعى اليه بلدان عدم الانحياز باشتراكها الفعال مع الامم المتحدة ، قد قاومه بعض الذين يسعون الى الحفاظ على مراكز القوة التي يتمتعون بها . وعدم قبول هذه العملية الطبيعية هو السبب الجوهري لأزمة

التعددية ، وبصورة أكثر تحديدا للهجوم المنسق من جانب تلك الجهات على الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وفي نفس الوقت هناك تزايد في تجاهل قرارات ومقررات هذه المنظمات ، ومن ثم إضعاف دور الامم المتحدة كمحفل للمداولات والمفاوضات بشأن القضايا السياسية والاقتصادية الهامة . ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن استخدام القوة الاقتصادية لاعاقة عمل الامم المتحدة قد زاد من حدة هذه العملية . وكان رأي بلدان عدم الانحياز الثابت هو أن أي امتناع عن دفع الاشتراكات المقررة للامم المتحدة يمثل إخلالا متعمدا بالالتزامات المترتبة بموجب الميثاق ، الذي يعد معاهدة عامة تم الدخول فيها بمحض الارادة ، ومن ثم تقويضا لاساس النظام الدولي . وأدانوا ، بصفة خاصة ، عدم دفع الاشتراكات المقررة الذي يستهدف تغيير الطابع الاساسي للامم المتحدة ومقاصدها .

٣١٨ - ورفض رؤساء الدول أو الحكومات أي محاولة لادخال أساليب في صنع القرار تتعارض مع مبادئ ومقاصد الميثاق وخاصة مبدأ المساواة في السيادة بين الدول . وأكدوا أن الأزمة المالية الحالية للامم المتحدة يجب معالجتها سياسيا بصورة شاملة ومتكاملة . ودعوا جميع الدول الاعضاء المسؤولة عن هذه الحالة أن تظهر الارادة السياسية اللازمة وأن تبذل جميع الجهود لايجاد حل طويل الامد .

٣١٩ - وتعهد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بمواصلة الالتزام بدقة بميثاق الامم المتحدة ، وناشدوا جميع الدول احترام مقررات وقرارات الامم المتحدة .

٣٢٠ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة الذي أنشىء بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، قد أنهى عمله بالفعل . وحثوا جميع أعضاء الامم المتحدة على إعطاء الاهتمام الواجب لدراسة تقرير الفريق وتوصياته والعمل بصورة ايجابية أثناء الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة من أجل تحقيق الهدف المشترك وهو تحسين الكفاءة المالية والادارية للمنظمة بصفة عامة .

٣٢١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة تعزيز فعالية عمل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور منظومة الامم المتحدة بغية دعم دور الامم المتحدة ، وأوصوا في هذا الصدد بأن تعد اللجنة دراسة عن عدد المرات التي استخدم فيها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن حق النقض .

٣٢٢ - ووجه رؤساء الدول أو الحكومات تحية حارة الى الأمين العام للأمم المتحدة لمساعيه الجادة في سبيل دعم دور الأمم المتحدة وكفاءتها .

تاسعا وثلاثين - تعزيز العمل الجماعي

٣٢٣ - وإذ لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات التدهور الكبير في الحالة الدولية وإذ يؤكدون من جديد المسؤولية التاريخية لسياسة عدم الانحياز لمناهضة هذا الاتجاه السلبي ولتعزيز السلام والانفراج والأمن الجماعي والأسلوب الديمقراطي في العلاقات الدولية ، فقد قرروا أن يعززوا التدابير الخاصة بالعمل الجماعي بغية زيادة نفوذ عدم الانحياز وزيادة دوره في الشؤون العالمية ، خصوصا فيما يتعلق بدعم الالتزام الكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوصفها أسس التعايش السلمي بين الدول . وأكدوا أيضا الحاجة الى بذل قصارى الجهود لكفالة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاعلان الحالي على النحو الواجب في إطار الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

٣٢٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على فائدة وصحة التدابير التي ووفق عليها تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وسياسات عدم الانحياز في مؤتمر القمة بالجزائر ، وفي المؤتمر الوزاري الذي عقد في ليما ببيرو ، لتعزيز التضامن والعون المتبادل بين بلدان عدم الانحياز التي تواجه تهديدات ضد سيادتها واستقلالها وتنميتها وأمنها .

٣٢٥ - وأكدوا كذلك من جديد فائدة التدابير الخاصة بالعمل الجماعي بموجب القرار رقم ٣ الذي اتخذه مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات المعقود في مدينة الجزائر .

٣٢٦ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مكتب التنسيق الى تكثيف العمل من أجل تعزيز التنسيق والتعاون المشترك فيما بين بلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك توحيد العمل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ، وكذلك أنسب شكل للتشاور لتحديد الطريقة التي ينبغي بها تطبيق الاعلان الحالي واتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز وتنسيق الخطوات المشتركة التي سوف تضمن الدور النشط والفعال لسياسات عدم الانحياز .

أربعين - الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز

٣٢٧ - بعد أن أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أن الوزراء أحاطوا علما في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الذي عقد في نيودلهي بالعرض الذي تقدمت به حكومة

نيكاراغوا لاستضافة مؤتمر القمة التاسع ، تلقوا هذا العرض بالارتياح ، وأعربوا عن تضامن الحركة مع نيكاراغوا في دفاعها عن سيادتها وسلامتها الاقليمية وحق شعبها في تقرير مصيره في مواجهة العدوان ، وأدانوا استهانة الولايات المتحدة بحكم محكمة العدل الدولية في لاهاي مما يشكل تحديا للقانون الدولي .

٣٢٨ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير بالعرض الذي تقدمت به حكومة جمهورية اندونيسيا لاستضافة مؤتمر القمة التاسع .

٣٢٩ - ووافق رؤساء الدول أو الحكومات على أن يتم البت بشكل نهائي في موعد ومكان مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز في مؤتمر وزاري يعقد في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٨ في قبرص .

٣٣٠ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات عقد اجتماع وزاري استثنائي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٨٧ .

حاديا وأربعين - <u>تشكيل مكتب التنسيق</u>

٣٣١ - قرر رؤساء الدول أو الحكومات أن يكون مكتب التنسيق مفتوح العضوية وأحاطوا علما بأن الترشيحات سوف تقدم في نيويورك .

<u>إعلان خاص بشأن الجنوب الافريقي</u>

نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في دورتنا العادية الثامنة في هراري ، زمبابوي ، في الفترة من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وقد بحثنا الحالة المتفجرة في الجنوب الافريقي ، نعرب عن قلقنا البالغ لاستمرار تدهور الحالة منذ اجتماعنا الأخير في نيودلهي . والسبب الرئيسي لتفاقم الحالة هو استمرار وجود الفصل العنصري الذي وصفه المجتمع الدولي بأنه جريمة ضد الانسانية .

ولقد وضعنا في اعتبارنا أيضا جميع المبادرات التي اتخذها كثير من الدول والمنظمات لحل المشكلة عن طريق المفاوضات والتي رفضها النظام العنصري في بريتوريا . وبدلا من الامتثال لنداء المجتمع الدولي بالقضاء على الفصل العنصري ، ضاعف نظام بريتوريا العنصري من تعسفه وقهره لشعب جنوب افريقيا المستعبد والأعزل ، عن طريق فرض حالة الطوارئ وغير ذلك من التدابير القمعية الأخرى . وقد لاحظنا أيضا

بقلق بالغ أن عدة آلاف من السكان قُتلوا غدرا على أيدي شرطة الأمن العنصرية ، وأن آلافا آخرين زُج بهم في السجون دون محاكمة في موجة من الغضب الأعمى لقمع تيار الانتفاضة الشعبية للمقهورين .

وفي محاولة لإخضاع دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى لسيطرته ، قام النظام العنصري أيضا بتكثيف حملة التخويف والابتزاز والجزاءات الاقتصادية وأعمال العدوان الغاشم ضد الدول المستقلة في المنطقة . ونحن نشير بصفة خاصة الى أعمال العدوان المتكررة ضد شعوب جمهورية أنغولا ، والدعم الذي تتلقاه العصابات المسلحة في موزامبيق وأنغولا ، والغارات المسلحة التي تتعرض لها بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، والتي ألحقت بها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات .

ونحن إذ نضع في اعتبارنا جميع هذه العوامل وندرك مسؤولية المجتمع الدولي التي لا مفر منها في القضاء على الفصل العنصري ، الذي يعد السبب الرئيسي للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة ، فقد اتفقنا ، نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، على تدابير محددة تحت كل من البنود الفرعية التالية ، ونعلن التزامنا بهذه التدابير :

ناميبيا

نحن رؤساء الدول أو الحكومات ، بعد أن لاحظنا بقلق بالغ عدم إحراز تقدم نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بسبب احتلال جنوب افريقيا المستمر لناميبيا ، وإصرار ادارة ريغان ونظام بريتوريا العنصري على ربط استقلال ناميبيا بقضية دخيلة لا علاقة لها بهذا الموضوع ، وهي قضية انسحاب القوات الأممية الكوبية من أنغولا وهو الربط الذي رفضه مجلس الأمن بالفعل ، وإذ نضع في اعتبارنا آلام وتطلعات شعب ناميبيا لنيل حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال ، قد قررنا والتزمنا ، فرادى ومجتمعين ، بالسعي الفعال لتنفيذ التدابير التالية من أجل الاسراع باستقلال ناميبيا .

إننا :

(أ) نؤكد من جديد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد المقبول للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . وفي هذا السياق ، نرفض بشدة وندين ما يسمى بالربط كمحاولة تستهدف إدامة حكم جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ؛

(ب) نؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة لتحقيق الاستقلال لناميبيا دون إبطاء ؛

(ج) نرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل جهوده من أجل الاسراع بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

(د) ندعو جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ونحث المجتمع الدولي على ممارسة أقصى قدر ممكن من الضغط ، بما في ذلك فرض الجزاءات ، من أجل إزالة جميع العقبات التي تعترض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

(هـ) ندعو جميع الدول الأعضاء أن تزيد من مساعدتها الثنائية لمنظمة سوابو الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا ، وأن تسهم في صندوق تضامن عدم الانحياز من أجل ناميبيا ؛

(و) نناشد كافة جماعات الدعم والحركات المناهضة للفصل العنصري في الولايات المتحدة وفي العالم الغربي أن تكثف أنشطتها لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ؛

(ز) ندين مرة أخرى ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة رفضها وعدم منحها أي شكل من أشكال الاعتراف ؛

(ح) نجدد دعوتنا الى مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة والزامية ضد نظام جنوب افريقيا العنصري لارغامه على التعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

(ط) ندعو جميع الدول الأعضاء في الحركة الى المشاركة النشطة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ناميبيا التي من المقرر عقدها في الفترة من ١٧ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وبغية إظهار الأهمية التي نعلقها على هذه القضية ، فنحن نفوض رئيس الحركة أن يقوم بنفسه بنقل مشاعر قلقنا وتصميمنا الى تلك الدورة الاستثنائية .

جنوب افريقيا

وبعد أن استعرضنا الأحداث والتطورات في جنوب افريقيا ، فاننا - نحن رؤساء الدول أو الحكومات - نجدد في هذا الصدد التزامنا الدائم باستئصال شأفة نظام الفصل العنصري الخبيث ، وذلك باتخاذ التدابير الخاصة الكفيلة بالاسراع بالقضاء عليه قضاء تاما .

ولقد أحطنا علما أيضا ، مع التقدير العميق ، باشتداد موجة المقاومة والتحدي بين الجماهير في جنوب افريقيا ، إذ أن تصاعد الكفاح المسلح في ناميبيا وجنوب افريقيا دليل واضح على تصميم شعب ناميبيا وجنوب افريقيا على بذل النفس والنفيس في جهوده لنيل الحرية والاستقلال وتحقيق الأهداف المقدسة لحركة بلدان عدم الانحياز وكذلك الأهداف التي ينص عليها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة .

وقد لاحظنا أيضا بارتياح أن ست دول من بين الدول السبع التي حضرت مؤتمر قمة لندن لزعماء الكومنولث الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وثلاثة منها أعضاء في حركتنا ، وافقت على فرض عدد من التدابير الاقتصادية ضد جنوب افريقيا أو فرضت بالفعل تلك التدابير ، ونأمل أن يطبق أعضاء آخرون من الكومنولث جزاءات مماثلة ضد نظام الفصل العنصري . ونوهنا أيضا بالاسهام الكبير الذي قدمه تقرير فريق الشخصيات البارزة الذي قرر رؤساء دول أو حكومات بلدان الكومنولث تشكيله في اجتماعهم في ناسو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، وهو التقرير الذي أثار مناقشات واعية في العالم كله عن الموقف غير المحتمل في جنوب افريقيا .

إننا ، نحن رؤساء الدول أو الحكومات ، نؤكد من جديد قرارنا واقتناعنا بأن فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ما يزال الاختيار السلمي الوحيد القادر على إرغام نظام بريتوريا العنصري على التخلي عن الفصل العنصري . ومن ثم فنحن نؤيد الدعوة التي وجهتها منظمة الوحدة الافريقية لعقد اجتماع مبكر لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (CM/Res.1952) XL, OAU)) . وريثما يتسنى تطبيق الجزاءات الشاملة الالزامية فإننا ، نحن رؤساء الدول أو الحكومات ، نؤيد التدابير التالية التي اتخذها بعض البلدان والمنظمات ، ونوصي المجتمع الدولي على نطاق أوسع باعتمادها وتنفيذها بصورة عاجلة :

(أ) حظر نقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا ؛

(ب) الكف عن تصدير أو بيع أو نقل النفط أو المنتجات النفطية الى جنوب افريقيا وعن أي تعاون مع الصناعة النفطية لجنوب افريقيا ؛

(ج) عدم القيام باستثمارات جديدة أو تقديم قروض الى جنوب افريقيا أو ناميبيا أو تقديم أي ضمان ائتماني حكومي الى النظام العنصري ؛

(د) وضع نهاية لجميع صور التشجيع أو الدعم للتجارة مع جنوب افريقيا بما في ذلك المعونة الحكومية للبعثات التجارية ؛

(هـ) حظر بيع الكروغراند أو أي عملات أخرى سُكت في جنوب افريقيا ؛

(و) حظر الواردات من جنوب افريقيا من المنتجات الزراعية والفحم واليورانيوم والحديد والصلب وما الى ذلك ؛

(ز) إصدار التشريعات أو اتخاذ التدابير الاخرى اللازمة لتنفيذ المرسوم رقم ١ للأمم المتحدة الخاص بحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا ، الذي أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عام ١٩٧٤ ؛

(ح) إيقاف العمل بامتيازات زيارة جنوب افريقيا دون تأشيرة دخول وعدم تشجيع السياحة في جنوب افريقيا ؛

(ط) قطع الروابط الجوية والبحرية مع جنوب افريقيا ؛

(ى) قطع العلاقات الأكاديمية والثقافية والعلمية والرياضية مع جنوب افريقيا وكذلك العلاقات مع الأفراد والمؤسسات والهيئات الاخرى التي تؤيد الفصل العنصري أو تقوم عليه ؛

(ك) إيقاف العمل بالاتفاقيات المبرمة مع جنوب افريقيا أو الغاؤها مثل الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الثقافي والعلمي ؛

(ل) إلغاء اتفاقيات الازدواج الضريبي مع جنوب افريقيا ؛

(م) حظر إبرام عقود حكومية مع الشركات التي تملك جنوب افريقيا أغلبية أسهمها ؛

كما أننا نحث جميع المنظمات غير الحكومية على المساهمة النشطة في الحملة الاعلامية التي تستهدف إطلاع الرأي العام الدولي على حقائق الفصل العنصري .

ونحن أيضا جميع الدول على زيادة معونتها المادية والمالية الى شعب جنوب افريقيا المقهور المناضل ، من خلال حركات التحرر الوطني ، بغية تمكينه من تصعيد كفاحه ضد الفصل العنصري ولإقامة حكومة نيابية غير عنصرية في جنوب افريقيا .

ونشير أيضا الى القرار المتخذ في الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي يوصي جميع الحكومات والمؤسسات التعليمية بتخصيص الدرس الأول في العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦ للفصل العنصري ، بحيث يُكتب على اللوحات في الفصول في هذه المناسبة موضوع "الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية" ويُعلق عليه . ونوصي جميع الدول الأعضاء والعالم بصفة عامة بالنظر بصورة جدية في تطبيق هذا القرار الذي يهدف الى توعية الشباب بمسألة الفصل العنصري في العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦ .

<u>دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى</u>

نحن رؤساء الدول أو الحكومات قد استعرضنا ولاحظنا بقلق بالغ تفاقم الحالة الخطيرة المتفجرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن انتهاج النظام الحاكم القائم على الفصل العنصري سياسات ارهاب الدولة والاحتلال العسكري والابتزاز واستخدام العصابات المسلحة لزعزعة وتخريب وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في دول خط المواجهة وغيرها من البلدان المجاورة له بهدف إضعافها وإخضاعها . ومن ثم فاننا نؤكد أكثر مما سبق <u>الحاجة العاجلة الى القيام بعمل دولي منسق</u> على المدى القصير والطويل لتوفير العون لدول خط المواجهة وغيرها من دول المنطقة بغية مساعدتها على مواجهة آثار الجزاءات الشارية التي يفرضها نظام بريتوريا العنصري .

إننا نرفض سياسة "الارتباط البنّاء" وأية محاولة من أية جهة للاشتراك في أي حوار مع النظام العنصري لا يتم في إطار عملية محددة لا رجعة فيها تستهدف القضاء التام على الفصل العنصري كما تستهدف التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا .

ونحن نؤيد تماما البيان المتعلق بالحالة الحرجة في الجنوب الافريقي الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية (AH9/S.5(XXII) وكذلك ما تضمنه من تدابير وبشكل خاص ما يلي :

"(ز) توفير الموارد اللازمة لدول خط المواجهة بغية تعزيز قدرتها الدفاعية ؛

"(ح) حشد المساعدات لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة لتعزيز قدرتها على مواجهة آثار التخريب والابتزاز والعدوان الاقتصادي الذي يرتكبه النظام العنصري ؛

"(ط) حشد المساعدات لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة بغية تعزيز قدرتها على مواجهة آثار الجزاءات" .

وانطلاقا من هذا نقرّر إقامة صندوق التضامن لخدمة الجنوب الافريقي الذي سنساهم فيه مساهمات سخية . وسيستخدم الصندوق في توفير المساعدات العاجلة وكذلك المساعدات طويلة الاجل اللازمة لتطوير البنية الاساسية في هذه البلدان بغية تقليل اعتمادها على جنوب افريقيا . وستتولى ادارة الصندوق لجنة مكونة من زامبيا وزمبابوي من دول الجنوب الافريقي والارجنتين وبيرو والجزائر والكونغو ونيجيريا والهند ويوغوسلافيا من الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز .

ونحن نناشد المجتمع الدولي العريض أن يقدم مساهماته السخية الى هذا الصندوق .

صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو
والاستعمار والفصل العنصري

١ - أهدافه هي :

(أ) تعزيز القدرة الاقتصادية والمالية لدول خط المواجهة لتمكينها من محاربة نظام بريتوريا القائم على الفصل العنصري ودعم حركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا في نضالها الذي لا يلين ضد الظلم العنصري والاستعماري ؛

(ب) مساعدة دول المواجهة على فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا ومواجهة أى اجراء اقتصادي انتقامي من جانب النظام العنصري .

٢ - وتحقيقا لهذه الاهداف ، سوف تتخذ التدابير التالية :

(أ) تخفيف حالات النقص في السلع الاساسية المترتبة على فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك انشاء احتياطي استراتيجي للاغاثة ؛

(ب) تعزيز قطاعات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية المتضررة بسبب الكفاح والنضال ضد العنصرية ؛

(ج) الاستجابة ، بصورة فعالة ، للآثار التجارية السلبية للاجراءات التي تتخذ ضد نظام جنوب افريقيا ؛

(د) ضمان استمرار توفير النفط وغيره من أشكال الطاقة الأخرى ؛

(هـ) الاسهام في ضمان قيام المنشآت الاقتصادية الحيوية وشبكاتها بوظائفها على نحو سليم ؛

(و) تنمية المهارات البشرية اللازمة للادارة الفعالة للاقتصادات الوطنية ؛

(ز) تعبئة الرأى العام الدولي والموارد المالية من أجل تحقيق أهداف الصندوق .

٣ - وسوف تتكون لجنة الصندوق من الدول الأعضاء التالية :

١ -	الهند	رئيسا
٢ -	زامبيا	نائبا للرئيس
٣ -	زمبابوي	
٤ -	نيجيريا	
٥ -	الجزائر	
٦ -	الكونغو	
٧ -	يوغوسلافيا	
٨ -	بيرو	
٩ -	الأرجنتين	

نـداء خاص موجه من مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز من أجل الاستقلال الفوري لناميبيا

نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في هراري بزمبابوي في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وقد استعرضنا الوضع الراهن في ناميبيا ونظرنا في الخطاب الموجه إلى مؤتمر القمة هذا من المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، المعقود في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، نعرب عن استنكارنا لاستمرار الاحتلال غير المشروع لذلك الاقليم واستعمال الاساليب الوحشية ضد شعبه من جانب جنوب افريقيا العنصرية .

فمنذ عقدين من الزمان أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا لادارة ناميبيا واضطلعت بالمسؤولية المباشرة على ذلك الاقليم ، ثم صدر قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) متضمنا خطة وضعتها الامم المتحدة لمنح الاستقلال لسكان ذلك الاقليم ، وقبلته الاطراف المعنية ثم قبله بعد ذلك المجتمع الدولي . غير أن الجهود التي بُذلت لتنفيذ القرار قد أحبطها حتى الآن تصلب نظام بريتوريا العنصري وسياسة "الربط" التي تسير عليها الولايات المتحدة الامريكية ، وهي سياسة وليدة تفكير غير سليم .

وإذ ندرك استمرار هذا الوضع الفاضح ، فاننا نوجه بهذا نداءً ملحاً :

(أ) الى ادارة ريغان كي تتخلى عن ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الاممية الكوبية من أنغولا ؛

(ب) الى كل الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والبلدان الاخرى كي تتناول بصفة عاجلة قضية ناميبيا في كل المحافل الدولية ، وكذلك في علاقاتها الثنائية مع ادارة الولايات المتحدة ، لتبين لها بإلحاح الحاجة إلى تخليها عن سياسة "الربط" وإلى تعاونها من الآن فصاعدا مع الامين العام للامم المتحدة تعاونا كاملا في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥-(١٩٧٨) ؛

(ج) إلى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، كي تمتنعا عن استخدام الفيتو لمنع مجلس الامن من فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري ، باعتبار تلك الجزاءات هي خير وسيلة سلمية وفعالة لإرغام ذلك النظام على إنهاء احتلاله غير المشروع لناميبيا ؛

(د) إلى الأمين العام للأمم المتحدة كي يقوم بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بعد أن سويت الآن جميع المسائل المعلقة ؛

(هـ) إلى وسائل الإعلام الجماهيري العالمية كي تكشف محنة الشعب الناميبي وتشرح نضاله ، كجهد لاختراق ستار الاظلام الذي يفرضه النظام المحتل لناميبيا لمنع خروج الاخبار والمعلومات عنه ؛

(و) وإلى المجتمع الدولي كي يقدم المساندة الشاملة المادية والسياسية والدبلوماسية ، للنضال الذي تخوضه سوابو .

إن أوان حصول ناميبيا على استقلالها قد آن من وقت طويل . وكل مزيد من التسويف فيه أمر غير أخلاقي . ولذا فنحن نناشد كل الرجال والنساء من ذوي النية الحسنة أن يعارضوا بشدة أي تأجيل ، لأي سبب وفي أي ظرف من الظروف ، لاستقلال ناميبيا .

نداء هراري بشأن نزع السلاح

نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في هراري بزمبابوي في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، نود أن نعرب لفخامتكم ، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا ، عن قلقنا وانزعاجنا الشديدين ازاء استمرار سباق التسلح النووي . فلم تكن البشرية في أي وقت مضى اقرب إلى تدمير نفسها مما هي الآن . والواقع أن الخيارين المطروحين اليوم ليسا الحرب أو السلام ، بل هما الحياة أو الموت . وهذا أمر يجعل الكفاح من أجل السلام وتوقي الحرب النووية الواجب الرئيسي في عصرنا .

وهذا وضع ، اذا ما ترك ليستمر ، يضاعف خطر المذبحة النووية والاحتمال الفعلي للقضاء على المدنية . ولذا فان هذا الخطر الداهم يقض مضاجعنا ، ونود درءه من أجل البشرية كلها .

ومنذ ٣٥ سنة بالضبط ، شعر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمتهم الأول الذي عقد في بلغراد . أنه لا بد لهم أن يوجهوا نداء إلى فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وسعادة رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للدخول في مفاوضات تهدف إلى استبعاد خطر الحرب في العالم وتمكين الجنس البشري من السير في طريق السلام .

وقد انقضى من الزمان عقدان ونصف ، وأدى تدهور الحالة الدولية ، من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية ، بالبشرية إلى وضع لا يقل خطورة ان لم يكن أخطر من الوضع الذي حدا برؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز إلى أن يخطوا خطوتهم سنة ١٩٦١ .

إن احتمال نشوب الحرب المتمثل في ظهور الأسلحة الأكثر تعقيدا أو الأكثر تدميرا يزيد أكثر من أي وقت مضى من خطورة المناخ السياسي والاستراتيجي .

وهذا بالتالي ما حملنا ، لحرصنا الدائم على الحيلولة دون نشوب الحرب ورغبتنا في دعم السلم والانفراج والتعايش السلمي ، على توجيه نداء لفخامتكم لحثكم على التكرم ببذل أقصى ما لديكم للحد من التوتر القائم ولايجاد مناخ من الثقة في العالم بما يكفل حل القضايا الدولية الكبرى بالطرق السلمية .

اننا نحث الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وكذلك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، على اتخاذ تدابير فورية للحيلولة دون نشوب حرب نووية .

ونعتقد أنه بوسعكم - بوصفكم قائد احدى اقوى دولتين على وجه البسيطة - ايقاف الاتجاه نحو المواجهة والمنازعات . ومن هنا كانت رغبتنا في مناشدتكم التعاون مع نظيركم في مواصلة الحوار الذي بدأ من أجل وضع حد لسباق التسلح كي يتم بذلك التوصل إلى اتفاقات موضوعية في مجال نزع السلاح مع مراعاة مصالح جميع البلدان والشعوب .

ويحدونا الأمل في أنه عندما ينعقد مؤتمر قمتكما التالي يكون الطرفان قد اتفقا على وقف اختياري كخطوة أولى نحو التوصل إلى معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية ، وسوف تلقى مثل هذه الخطوة استحسانا من شعوب العالم كما أنها سوف تسهم إلى حد كبير في وقف سباق التسلح النووي وتشجع على احراز تقدم في غير ذلك من مجالات نزع السلاح .

ولما كنا مقتنعين بأنكم تشاركوننا نفس مخاوفنا وتطلعاتنا ، فاننا نطلب اليكم أن تولوا هذا النداء جل عنايتكم حتى يمكن تلافي الانزلاق الممكن إلى حرب نووية وتعزيز امكانيات السلام والتعاون .

إن حركة بلدان عدم الانحياز ملتزمة بالبحث عن الاستقرار العالمي وتطوير التعاون الدولي المتكافئ في سبيل حل المشاكل السياسية والاقتصادية الكبرى التي تؤثر على العالم اليوم . ونحن ، أعضاء هذه الحركة ، على استعداد لمواصلة القيام بدور فعال في المهمة الخاصة بخلق بيئة دولية آمنة .

وقد وجه خطاب مماثل إلى سعادة ميخائيل غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

واننا نامل في أن يؤدي هذا النداء إلى تشجيع جهودكم الرامية إلى حضور هذا الاجتماع والتوصل إلى نتائج تخدم بأفضل صورة ممكنة مصالح شعوبنا . ويجب تخليص الانسانية من ويلات الحرب ، ويجب أن نقر بوحدة مصيرنا ونسعى بعزم نحو مستقبل يسوده السلام والكرامة والتنمية والتقدم للجميع .

إعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي

نحن ، رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعين في مؤتمر القمة الثامن لعدم الانحياز في هراري بزمبابوي ،

إذ نسلم بأن جميع بلدان عدم الانحياز النامية قابلة للتاثر بصفة خاصة بسياسات الضغط والقسر الاقتصادية والسياسية الناشئة عن القيود الهيكلية أو ، في بعض الحالات ، عن ظروف بيئية شاذة خصوصا في حالة البلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية ، وأقل البلدان نموا ، ودول خط المواجهة ، وغيرها من الدول المستقلة في الجنوب الافريقي ،

وإذ نحن عازمون على صون ما للبلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز من استقلال وسيادة وسلامة اقليمية ، وصون حق كل الدول في المساواة وفي المشاركة الفعلية في الشؤون الدولية ، وعازمون على الالتزام بمبادئ وسياسات عدم الانحياز بغية تعزيز دور الحركة بوصفها عاملا حقيقيا ومستقلا في العلاقات الدولية ،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز مقدرتنا على العمل الجماعي المقرر في برنامج ليما بشأن المساعدة المتبادلة والتضامن المؤرخ في آب/اغسطس ١٩٧٥ ، وهو البرنامج الوارد والمعتمد في الوثيقة الخاصة بالعمل الجماعي في القرار رقم ٣ من

الإعلان الاقتصادي الذي اعتمده مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في مدينة الجزائر في ١٩٧٣ .

نقرر أن نُسند إلى مكتب التنسيق سلطة تكثيف العمل على تعزيز تدابير التنسيق والتعاون المشترك ، بما في ذلك توحيد العمل في الامم المتحدة وفي المحافل الدولية الاخرى ، وعن طريق انسب شكل للتشاور ، من أجل تحديد الطريقة التي ينبغي بها تنفيذ هذا الاعلان ، مع اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بالعمل المشترك وبتنسيق هذا العمل الذي يمون الدور الفعال النشط لسياسات عدم الانحياز ؛ ونعلن أيضا ما يلي :

(أ) أي تهديد باستعمال القوة والعدوان ضد بلد من بلدان عدم الانحياز سيعتبر موجها ضد الحركة ككل ؛

(ب) أى اجراء ضد بلد من بلدان عدم الانحياز يعوق ممارسته الكاملة والحرة والفعالة لحقوقه السيادية سيعتبر موجها ضد الحركة ككل ؛

(ج) ستكون بلدان عدم الانحياز مستعدة آنذاك لتقديم المساعدة للبلد المهدد وذلك بناء على طلبه .

ثانيا - الإعلان الاقتصادي

المحتويات

		الصفحة
أولا	- مقدمة	١٠٩
ثانيا	- الحالة الاقتصادية العالمية	١١٣
ثالثا	- المفاوضات من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد	١١٥
رابعا	- الاستراتيجية الإنمائية الدولية	١١٧
خامسا	- استراتيجية من أجل المفاوضات الاقتصادية الدولية	١١٧
سادسا	- القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد	١٢١
سابعا	- الديون الخارجية والتنمية	١٢٧
ثامنا	- التجارة والمواد الخام	١٣١
تاسعا	- الاونكتاد	١٣٩
عاشرا	- الأغذية والزراعة	١٤٠
حادي عشر	- الطاقة	١٤٣
ثاني عشر	- العلم والتكنولوجيا	١٤٤
ثالث عشر	- التصنيع	١٤٦
رابع عشر	- الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٤٧
خامس عشر	- السيادة على الموارد الطبيعية	١٤٨
سادس عشر	- قانون البحار	١٤٩
سابع عشر	- الشركات عبر الوطنية	١٥١
ثامن عشر	- البيئة وغيرها من الجوانب النوعية للتنمية	١٥٢
	ألف - البيئة	١٥٢
	باء - الجوانب النوعية للتنمية	١٥٣
تاسع عشر	- السنة الدولية لإيواء المشردين	١٥٣
عشرون	- دور المرأة في التنمية	١٥٤
حادي وعشرون	- التصحر وتقديم المعونة الى ضحايا الجفاف	١٥٥
ثاني وعشرون	- حالة اللاجئين والمشردين في افريقيا	١٥٦
ثالث وعشرون	- الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة	١٥٧
رابع وعشرون	- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا	١٥٨

المحتويات (تابع)

		الصفحة
خامس وعشرون -	عقد النقل والاتصالات في افريقيا	١٦٠
سادس وعشرون -	عقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادئ.	١٦٠
سابع وعشرون -	أقل البلدان نموا	١٦٠
ثامن وعشرون -	البلدان غير الساحلية	١٦١
تاسع وعشرون -	البلدان النامية الجزرية	١٦٢
ثلاثون -	أشد البلدان تأثرا	١٦٣
حادي وثلاثون -	إساءة استعمال العقاقير والإتجار غير المشروع بها	١٦٣
ثاني وثلاثون -	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٦٤
	ألف - نظرة عامة	١٦٤
	باء - برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي	١٦٦
	(أ) برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي (عدم الانحياز)	١٦٧
	(ب) برنامج عمل كاراكاس (مجموعة السبعة والسبعين)	١٦٨
ثالث وثلاثون -	برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي	١٦٩
	أولا - مقدمة	١٦٩
	ألف - المواد الخام	١٧٠
	باء - التجارة والنقل والصناعة	١٧١
	جيم - التعاون النقدي والمالي	١٧٣
	دال - التأمين	١٧٣
	هاء - التنمية العلمية والتكنولوجية.	١٧٤
	واو - التعاون التقني والخدمات الاستشارية	١٧٥
	زاي - الأغذية والزراعة	١٧٥
	حاء - مصائد الأسماك	١٧٦
	طاء - الصحة	١٧٧

المحتويات (تابع)

	الصفحة
ياء - العمالة وتنمية الموارد البشرية	١٧٨
كاف - السياحة	١٧٩
لام - الشركات عبر الوطنية والاستثمارات الاجنبية الخاصة	١٨٠
ميم - التربية البدنية والالعاب الرياضية	١٨٠
نون - نظام البحوث والمعلومات	١٨١
صين - دور المرأة في التنمية	١٨٢
عين - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية	١٨٤
فاء - الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٨٤
صاد - الاسكان	١٨٥
قاف - التعليم والثقافة	١٨٦
راء - التوجيه القياسي والمقاييس ومراقبة الجودة	١٨٧
شين - التعاون الدولي لأغراض التنمية ..	١٨٨
تاء - البيئة	١٨٨
ثانيا - توجيهات للمستقبل	١٨٩
رابع وثلاثون - قائمة بأسماء الدول المنسقة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	١٩٢

أولا - مقدمة

١ - أجرى رؤساء الدول أو الحكومات تقييما لتطور الحالة الاقتصادية الدولية ، وأعربوا عن قلقهم لأن الأزمة الاقتصادية العالمية استمرت في التصاعد منذ مؤتمر القمة السابع المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، واتسمت ، ضمن جملة امور ، باشتداد الاختلالات الهيكلية ونواحي الظلم الناجمة عن عدم كفاية التقسيم الدولي الحالي للعمل من أجل تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة للاقتصاد العالمي ، وإنهيار النظام الدولي للمدفوعات . وتشكل الفجوة المتسعة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، واستمرار النظام الاقتصادي الدولي الجائر وغير المنصف ، عقبة رئيسية أمام عملية التنمية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى* وتنطوي على تهديد خطير للسلم والامن الدوليين . وفي هذا السياق كرروا التزام بلدان حركة عدم الانحياز ، بمواصلة العمل من أجل إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بغية إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على العدالة والتكافؤ والمساواة وتبادل المنفعة .

٢ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى المبادرات الهامة الكثيرة التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز على مدى ربع القرن الماضي من أجل إعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي العالمي على أساس المساواة في السيادة ، والعدالة والتكافؤ وتحقيق المصلحة المشتركة والنفع المتبادل . وأعربوا في هذا السياق عن أسفهم بوجه خاص لعدم إحراز تقدم في تنفيذ المقترحات البناءة والعملية والمتوازنة التي قدمت خلال مؤتمر القمة السابع لبدء حوار حقيقي وفعال وإيجابي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المجالات الحيوية من أجل تنشيط التنمية المستمرة في الاقتصاد الدولي ، ولاسيما في اقتصادات البلدان النامية . ويكشف التآكل الحالي الذي يتعرض له مبدأ التعددية واللجوء المتزايد الى الثنائية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو لتحقيق أهداف سياسية على حساب مصالح البلدان النامية . وكذلك الجمود في المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، عن إنعدام الارادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو لمعالجة المشاكل الملحة والمتغلغلة في الاقتصاد العالمي ككل وفي جميع عناصره الاساسية . وأشاروا الى الحقيقة الجلية

---

* يشير تعبير "البلدان النامية الاخرى" كلما ورد في هذه الوثيقة ضمن عبارة "بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى" الى الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

المتمثلة في مفهوم الترابط في الاقتصاد العالمي . وأكدوا أن تحقيق نمو منتظم ومستمر للاقتصاد الدولي سيتطلب التنشيط العاجل لعملية التنمية في البلدان النامية ، فضلا عن اتخاذ نهج متكامل تجاه القضايا التي تتزايد تشابكها ، وهي قضايا النقد والتمويل والديون والتجارة والتنمية .

٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم لأن بعض البلدان المتقدمة النمو ، عندما تسعى الى ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية ، تنسى أن مشاكل التنمية في البلدان النامية جزء لا يتجزأ من اقتصاد عالمي مترابط . وأعربوا في هذا الصدد عن اقتناعهم العميق بأنه ما دامت السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان المتقدمة النمو تتعارض مع أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فان هدف تحقيق نمو منتظم ودائم للاقتصاد العالمي سيظل سرابا . وفي هذا السياق ، دعوا البلدان المتقدمة النمو الى الدخول في مفاوضات جادة مع البلدان النامية لتحقيق أهداف التوافق الدولي من أجل التنمية ، والذي يتمثل ضمن جملة أمور في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم الكامل بمبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك دور الامم المتحدة كمحفل رئيسي للحوار والمفاوضات بشأن القضايا التي تتصل بالتعاون الدولي لأغراض التنمية . وطالبوا جميع الدول باحترام المبادئ الديمقراطية ، وجميع القوانين والممارسات التي تحكم منظومة الامم المتحدة ، ومساعدتها على تجاوز صعوبات التمويل الحالية . وأثنوا على المؤسسات الدولية التي أسهمت في تحقيق التقدم الاقتصادي للبلدان النامية . وأعربوا في هذا الصدد عن قلقهم العميق إزاء المحاولات الاخيرة لتخريب وإضعاف مبدأ التعددية بشكل عام ، والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشكل خاص . وأعربوا عن تصميمهم على العمل من أجل تعزيز المؤسسات الدولية وتأمين عدم تآكل دورها .

٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم العميق لتزايد الاتجاه من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو الى إتباع سياسات وممارسات اقتصادية فردية وقسرية وتمييزية كوسيلة لممارسة ضغط اقتصادي وسياسي على أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى مما يشكل انتهاكا صارخا لاحكام ميثاق الامم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وحثوا تلك البلدان المتقدمة النمو المعنية على الامتناع عن تنفيذ أو التهديد بتنفيذ القيود التجارية أو عمليات الحصار أو الحظر أو الجزاءات أو أية تدابير قسرية أخرى أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ،

بما يتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وأعربوا عن تضامنهم الكامل مع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي وقعت ضحية لمثل هذا العدوان في سعيها من أجل تعزيز استقلالها وسيادتها ووحدتها الاقليمية . وقرر رؤساء الدول أو الحكومات تكثيف جهودهم الفردية والجماعية من أجل التصدي لهذه الأعمال العدوانية .

٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الصلة المباشرة بين السلم ونزع السلاح والتنمية . ولاحظوا أن سباق التسلح ولاسيما سباق التسلح النووي يزعزع الاستقرار العالمي . وطالبوا بانهاء سباق التسلح ولاسيما سباق التسلح النووي واتخاذ تدابير من أجل نزع السلاح وخاصة من جانب الدول النووية الرئيسية من أجل تهيئة نظام دولي سليم . وشددوا على أن التنمية المنظمة لا يمكن أن تتحقق إلا في جو يسوده السلم والتعاون ، وكرروا في هذا السياق دعوتهم لانهاء سباق التسلح على الفور ، بحيث تعقب ذلك تدابير عاجلة لنزع السلاح تؤدي الى توفير الموارد البشرية والمالية والمادية والتكنولوجية اللازمة بصورة ماسة من أجل التنمية .

٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الاستعمار والامبريالية ، والاستعمار الجديد ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، والفصل العنصري ، والصهيونية ، والعنصرية ، وجميع أشكال التمييز العنصري ، والعدوان الأجنبي ، والاحتلال ، والسيطرة ، والهيمنة ، والنزاعات التوسعية ، والاستغلال ، وزعزعة الاستقرار تشكل عقبات رئيسية أمام التحرر الاقتصادي للبلدان النامية ، وأكدوا من جديد التزامهم باتخاذ تدابير فعالة بصورة فردية وجماعية من أجل وضع نهاية لهذه الممارسات .

٨ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجه بلدان افريقيا ، حيث يستمر الدخل الفردي في الانخفاض ، مع توقف عملية النمو في كثير من البلدان ، وبذلك وصلت اقتصاداتها الى مستوى الكفاف . وأعلنوا أن جهود المجتمع الدولي من أجل مساعدة الدول الافريقية المعنية على مواجهة احتياجاتها الطارئة تستحق الثناء . والأهم من ذلك هو أن يستمر المجتمع الدولي في مساعدة الدول الافريقية بسخاء لكي تواصل جهودها من أجل التغلب على هذه الحالة الطارئة ، وتنمية اقتصاداتها ، بما في ذلك اصلاح واعادة بناء الهياكل الأساسية للنمو التي أصيبت بأضرار بالغة . ولاحظوا كذلك مع الارتياح أنه خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، اعترف المجتمع الدولي بضرورة توفير الموارد الخارجية الاضافية اللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في افريقيا . وهم يناشدون المجتمع الدولي والمؤسسات النقدية والمالية الاقليمية والدولية أن تحشد على الفور الأموال اللازمة ، وتتخذ التدابير الملائمة من أجل التنفيذ الكامل والفعال

لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

٩ - وإذ يدرك رؤساء الدول أو الحكومات الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، والعلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، ولاسيما الجمود الذي أصاب المفاوضات العالمية من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وما ترتب على ذلك من آثار خطيرة على اقتصادات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وعلى احتمالات التنمية لديها ، فقد أكدوا على أهمية الاعتماد الجماعي على الذات بوصفه جزءا أساسيا من جهود بلدان عدم الانحياز لإعادة تشكيل هيكل العلاقات الدولية . وأكدوا من جديد أن زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لن تعمل فقط على تحسين احتمالات التنمية لديها ، بل ستعزز أيضا قوتها التفاوضية في مواجهة البلدان المتقدمة النمو . وشددوا على أن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما أنه سبيل لإقامة هذا النظام . وأكدوا في هذا الصدد تصميمهم على العمل بسرعة ونشاط من أجل بلوغ هذه الغاية .

ثانيا - الحالة الاقتصادية العالمية

١٠ - أجرى رؤساء الدول أو الحكومات تقييما للحالة الاقتصادية العالمية ، وأعربوا عن قلقهم لتفاقم الأزمة في النظام الاقتصادي الدولي . وأكدوا أن الأزمة التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي ليست ذات طبيعة دورية فحسب ، بل هي أحد أعراض الاضطراب الهيكلي المتأصل الذي اتسم باختلالات وتجاوزات متزايدة تعمل كلها ضد مصلحة البلدان النامية . ولاحظوا أيضا أن هذه الحالة قد ازدادت تفاقما بسبب السياسات الاقتصادية الكلية التي اتسمت بقصر النظر وضيق الأفق والتي انتهجتها بعض البلدان المتقدمة النمو ، وهي البلدان التي لا تحبذ نمو الاقتصاد العالمي ككل أو اجراء اصلاحات هيكلية في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد أسفرت هذه السياسات في كثير من الحالات عن نقل عبء التكيف الى الدول الأعضاء الأضعف في المجتمع الدولي ، وعلى رأسها البلدان النامية . وأعربوا كذلك عن قلقهم لأن هذه السياسات تعبر في حالات كثيرة عن رغبة متعمدة من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو في استخدام القوة الاقتصادية لتحقيق غايات سياسية .

١١ - وإذ يعي رؤساء الدول أو الحكومات آثار عدم الاستقرار المستمر في الاقتصاد العالمي ، والصلة بين التجارة والنقد والتمويل والتنمية ، فقد أعربوا عن قلقهم

إزاء الانخفاض الحاد في أسعار السلع الاساسية ، الذي أدى الى زيادة تدهور معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية ؛ وظهور الاتجاهات الحمائية ؛ واتساع نطاق الممارسات التمييزية التي تتعارض مع مبادئ وممارسات مجموعة "غات" (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية) ؛ والقيود التجارية الاخرى التي أثرت بشكل حاد على صادرات البلدان النامية ، وعدم الاستقرار النقدي والمالي وارتفاع أسعار الفائدة ، وتفاوت أسعار النقد الأجنبي ، وتزايد أعباء سداد الديون الخارجية غير المحتملة ، والنقل العكسي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، وإنعدام الرقابة الفعّالة والمتعددة الأطراف على سياسات البلدان الصناعية الكبرى . ولاحظوا بقلق بالغ أن هذه العوامل التي تسود الحالة الاقتصادية العالمية أعاقت عملية النمو في الاقتصاد العالمي بشكل عام ، وفي اقتصادات البلدان النامية بشكل خاص .

١٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات الانخفاض المستمر والحاد في أسعار النفط وما نتج عنه من تحول ضخم في الدخل من البلدان النامية المصدرة للنفط الى البلدان المتقدمة النمو ، وأعربوا عن قلقهم إزاء ما سيحدثه هذا من أثر ضار على اقتصادات البلدان النامية المصدرة للنفط وعلى قدرتها على الاستمرار في التنمية . فمن شأن الانتقاص الشديد من قدرة هذه البلدان على الاستيراد وعلى مواصلة تقديم المساعدات المالية أن ينجم عنه المزيد من النتائج الضارة على بعض البلدان النامية الاخرى .

١٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن الاتجاهات المتباينة في الاحتمالات الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو زادت من حدة التناقضات القائمة في النظام الاقتصادي الدولي ، وبذلك عملت على زيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وهي حالة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

١٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الاسف أن معظم البلدان النامية قد شهدت إما ركودا أو انخفاضا في معدلات نموها خلال النصف الاول من عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث على عكس معدل النمو المتوقع في الاستراتيجية الانمائية الدولية وقدره ٧ في المائة وكذلك على عكس أهداف ومقاصد برنامج العمل الجديد الكبير للامم المتحدة للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وأعربوا كذلك عن قلقهم لان الاتجاهات الحالية في الاقتصاد العالمي تشير الى خطر حدوث مزيد من الانكماش والجمود مما تترتب عليه معاناة بشرية على نطاق واسع فضلا عن مخاطر انتشار الفقر والجوع وسوء التغذية والامراض التي تهدد النسيج الاجتماعي لبعض البلدان النامية ، وأصبحت مصدرا جديدا للخطر الذي يتعرض له السلم والأمن . ولاحظوا أيضا أن الانتعاش الاقتصادي المحدود الذي

تحقق في بعض البلدان المتقدمة النمو لم يؤد الى حدوث تحسن ملموس في البيئة الاقتصادية المعاكسة التي تواجه البلدان النامية أو في احتمالات التنمية لديها . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ لأن مثل هذا الانعاش الاقتصادي استند الى أنشطة اقتصادية لم يحفز نمو الطلب على السلع الاساسية التي تنتجها البلدان النامية .

١٥ - وفي ضوء الشكوك الاقتصادية والاوضاع البالغة الصعوبة التي تواجه البلدان النامية ، أصبح انخفاض المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان النامية بشكل عام ، ولاقل البلدان نموا بشكل خاص ، أمرا يبعث على القلق البالغ . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم لانخفاض التدفقات التساهلية على البلدان النامية ولعدم الوفاء بهدف المساعدة الانمائية الرسمية الذي حدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي والذي طالبت به الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي وبأهداف المساعدة الانمائية الرسمية ولبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وأكدوا على أن المشاكل الانمائية الحادة التي تواجه البلدان النامية إنما ترجع في الجانب الاكبر منها الى عدم كفاية نقل الموارد من أجل التنمية .

١٦ - واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن مشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية هي مظهر من مظاهر سوء ادارة النظام الاقتصادي الدولي . وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء آثار أزمة الديون التي اتخذت الآن أبعادا سياسية دولية خطيرة . ولاحظوا أيضا أن العبء الضخم الذي تتحمله البلدان النامية لخدمة ديونها الخارجية المتزايدة قد ازداد تعقيدا بسبب عملية التسوية التقييدية التي تفرضها المؤسسات المالية والائتمانية الدولية ، وكذلك بسبب عدم امكانية الوصول الى الاسواق المالية والجمود الذي أصاب المساعدة الانمائية الرسمية . وهذه المشاكل تهدد الاستقرار الفعلي لمعظم البلدان النامية .

١٧ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بشكل خاص أن الحالة الاقتصادية لمعظم بلدان القارة الافريقية هي أحد الاسباب التي تبعث على القلق البالغ ، لانه كان يتعين على هذه البلدان أن تواجه ، بالاضافة الى عواقب الازمة الاقتصادية ، الآثار المدمرة للجفاف المستمر . وفي هذا السياق أيدوا برنامج عمل الامم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٤ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، وأثنوا على البلدان الافريقية للجهود التي تبذلها من أجل اصلاح اقتصاداتها واستئناف تنميتها

المنتظمة وناشدوا الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز أن تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق هذا البرنامج .

١٨ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن الطبيعة المتكاملة للاقتصاد العالمي ، وتشابك المشاكل بصورة متزايدة ، وحلولها المتداخلة ، تجعل من الامور الاكثر الحاحا أن تبدأ البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء حوارا جادا يهدف الى ايجاد حلول للمشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر ، بما في ذلك ادخال اصلاحات في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وسوف يلزم اتخاذ نهج متكامل في مجالات النقد والتمويل والديون الخارجية والتجارة والتنمية وكلها مجالات متشابكة . وأعربوا عن الأمل في أن تتيح الدورة العادية الحادية والاربعون للجمعية العامة واجتماع الاونكتاد السابع فرصا هامة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء للعمل بصورة بناءة من أجل ايجاد نهج مشترك إزاء المشاكل المتعلقة بالمجالات المتشابكة : النقد والتمويل والديون الخارجية والتجارة والتنمية .

ثالثا - المفاوضات من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

١٩ - كان من رأي رؤساء الدول أو الحكومات أن استمرار الازمة الاقتصادية العالمية يؤكد أهمية اجراء تعديلات هيكلية أساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل اقامة نظام اقتصادي عادل ومنصف يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي والتنمية بصورة سريعة ومنتظمة ، ولاسيما في البلدان النامية . وفي هذا السياق أكدوا من جديد التزامهم بالاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والواردين في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ وبميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . وأعادوا التأكيد على استمرار صلاحية وأهمية كل من الاعلان والبرنامج والميثاق .

٢٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم العميق لعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه برغم المواقف المرنة والبناءة التي اتخذتها البلدان النامية . وأثنوا على مجموعة السبعة والسبعين لما بذلته من جهود ضخمة بهدف تنشيط عملية المفاوضات الدولية عن طريق تنفيذ مقترحات المؤتمر السابع لبلدان عدم الانحياز ، التي تضمنت بدء مفاوضات عالمية على مرحلتين ، ووضع برنامج للتدابير الفورية في المجالات ذات الاهمية الملحة للبلدان النامية بما في ذلك عقد مؤتمر دولي

للنقد والمال من أجل التنمية بغية تحقيق اصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي الحالي غير الملائم والجائر والبالي . وأعربوا عن أسفهم لانه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ هذه المقترحات بسبب الموقف السلبي لبعض البلدان المتقدمة النمو . وشددوا مرة اخرى على الحاجة الملحة الى تنفيذ برنامج التدابير الفورية من أجل إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي .

٢١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن المفاوضات العالمية التي اقترحها مؤتمر القمة السادس والتي وردت ضمن إطار قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ لا تزال تمثل أهم وأشمل محاولة من جانب المجتمع الدولي لاعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتحقيق التنمية المعجلة في اقتصادات البلدان النامية ، وتعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف . وطلبوا من مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك أن تواصل جهودها لاعادة تنشيط المشاورات لبدء المفاوضات العالمية في أقرب وقت ممكن ، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على اظهار الارادة السياسية اللازمة لبدء هذه المفاوضات .

٢٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن أية مفاوضات تجرى بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ينبغي أن تكون ذات طبيعة عالمية ، وأن تجرى ضمن إطار الامم المتحدة ، وذلك بغية حل المشاكل المرتبطة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٣ - واستعرض رؤساء الدول أو الحكومات تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) . وأكدوا من جديد طبيعته كعنصر جوهري في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأعربوا عن خيبة أملهم للتقدم البطئ في تنفيذه . وفي هذا الصدد ، حثوا البلدان المتقدمة النمو التي لم تصبح بعد أطرافا في الميثاق على أن تعيد النظر في مواقفها وأن تناصر مبادئ ذلك الميثاق وأحكامه .

٢٤ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استخدام بعض الدول المتقدمة النمو لتدابير قسرية ضد بعض البلدان النامية ، مثل فرض الحظر أو الجزاءات الاقتصادية وتجميد الودائع . وأكدوا من جديد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن ينتهج وسائل عاجلة وفعّالة من أجل القضاء على مثل هذه الممارسات التي أصبحت تتزايد وتأخذ أشكالا جديدة . وأيدوا قرار الامم المتحدة ١٨٥/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ تأييدا تاما ، وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي تعرضت للقسر الاقتصادي على أن تزود الامين العام للامم المتحدة بالمعلومات المطلوبة لاعداد الدراسة الشاملة المشار اليها في قرار الامم المتحدة هذا .

رابعا - الاستراتيجية الانمائية الدولية

٣٥ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد استمرار صلاحية غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث كما وردت في المرفق لقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وأكدوا أن هذه الاستراتيجية تشكل عنصرا رئيسيا لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٣٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن خيبة أملهم لأن أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث بقيت دون تنفيذ الى حد كبير . وأحاطوا علما بالنتائج التي وافقت عليها اللجنة المعنية باستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والتي أظهرت البلدان النامية موقفا بنّاء ومرنا أثناء مفاوضاتها . وأعربوا عن أسفهم لأن النتائج المحدودة التي حققتها اللجنة قد أضعفتها التحفظات التي أبدتها بعض البلدان المتقدمة النمو . وطالبوا بإظهار الارادة السياسية المطلوبة ، وبمزيد من الالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو لتنفيذ تدابير السياسة الواردة في هذه الاستراتيجية .

خامسا - استراتيجية من أجل المفاوضات الاقتصادية الدولية

٣٧ - من المصلحة العامة للدول قاطبة اعادة تنشيط المفاوضات الاقتصادية الدولية وتوسيع نطاق التعاون في الميدان الاقتصادي لصالح البلدان كافة . ومن الضروري التبكير باعادة تنشيط الحوار وتكثيف الجهود داخل الاطار المتعدد الجوانب للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية اذا أريد استعادة توافق الآراء الدولي من أجل التنمية بصورته الواردة ، ضمن أمور أخرى ، في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٠١ (د-إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د-إ - ٦) بخصوص اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي مرفق قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وفي عالم يتزايد فيه التكافل يكون السعي من أجل التوصل الى حلول أحادية الجانب تحاول البلدان من خلالها تحقيق الرخاء الاقتصادي على حساب البلدان الاخرى أمرا لا يسفر إلاّ عن نتائج عكسية . وتتطلب مشاكل الاقتصاد العالمي المترابطة ، وخاصة تلك المتعلقة بالنقد والمال والتجارة والتنمية ، مجموعة موحدة ومتسقة ويدعم بعضها بعضا من السياسات والتدابير .

٣٨ - وقد قدم مؤتمر القمة السابع مجموعة متماسكة ومتوازنة من المقترحات لتشجيع الحوار بين الشمال والجنوب بغية تنشيط نمو الاقتصاد العالمي وانتعاشه واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة . وقد تألفت هذه المقترحات من المفاوضات العالمية وبرنامج التدابير الفورية ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية . وفي حين قوبلت هذه المقترحات بالترحاب على نطاق واسع بوصفها مقترحات بنّاءة حتى من جانب البلدان المتقدمة النمو ، فانه لمما يؤسف له أنه لم يتحقق أي تقدم كبير في تنفيذها بسبب عدم استجابة البلدان الصناعية الكبرى لها بصورة ايجابية . وقد دعا رؤساء الدول أو حكومات البلدان المتقدمة النمو الى أن تعكس تلك الاتجاهات السلبية وأن تكرر تأكيد الحاجة الى اجراء متزامن لتعزيز الانعاش المتصل للاقتصاد العالمي واعادة تشكيله بغية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٣٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم لأنه رغم القلق المتزايد الذي أبداه رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية أثناء الدورة الاربعين التذكارية للجمعية العامة للأمم المتحدة فانه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل بشأن المجالات الاساسية للتعاون وخاصة التعاون الاقتصادي ؛ وبدلا من ذلك ، كان هناك ما يدل على وجود نزعة تراجعية في بعض المجالات . ويتطلب السعي من أجل التوصل الى حلول دائمة للمشاكل المترابطة للاقتصاد العالمي اجراءات مشتركة من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء . ودعوا الى اتخاذ اجراءات ومبادرات ملائمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وسائر المنظمات الدولية بشأن القضايا ذات الاهمية الحيوية للاقتصاد العالمي وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . وفي هذا السياق ، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الدورة السابعة القادمة للأونكتاد تشكل فرصة هامة للمجتمع الدولي لكي يحرز تقدما بشأن القضايا المترابطة المتعلقة بالنقد والتمويل والديون الخارجية والتجارة والتنمية .

٤٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتجارة في اطار الجولة الجديدة المقترحة من مفاوضات التجارة متعددة الاطراف من الضروري وضع نهج متواز وموحد يشمل ، ضمن أمور أخرى ، المسائل المتعلقة بالنقد والتمويل بما في ذلك الديون الخارجية . وشددوا على الحاجة الى توافر موقف بنّاء من جانب البلدان المتقدمة النمو استجابة لهذا النهج .

٣١ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أن مجموعة الخبراء الخمسة الرفيعة المستوى التابعة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى والتي شكلتها رئيسة وزراء الهند الراحلة السيدة أنديرا غاندي بوصفها رئيسة حركة عدم الانحياز قد أسهمت اسهاما قيّما بدراستها الشاملة للقضايا الجوهرية والاجرائية وتوصياتها الهامة فيما يتعلق باصلاح النظام النقدي والمالي الدولي .

٣٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى قيام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بمراجعة وتنسيق سياساتها وبرامجها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وذلك تجاوبا مع الحالة الاقتصادية الدولية المتغيرة وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المترابطة المتعلقة بالنقد والمال والديون والتجارة والتنمية . وأكدوا أيضا على الحاجة الى تعزيز وتوسيع وضع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف ، والى صياغة استراتيجيات واشراء البرنامج التفاوضي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في المفاوضات المقبلة في ضوء اتجاهات وتطورات الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية .

٣٣ - وبعد أن نظر رؤساء الدول أو الحكومات في توصية الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ بإنشاء لجنة وزارية دائمة للتعاون الاقتصادي ، وبعد أن درسوا التقرير المقدم من المكتب في هذا الصدد ، وافقوا على انشاء اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي . وقرروا أيضا استعراض عمل اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

٣٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات الترابط المتزايد فيما بين البلدان وفيما بين القطاعات المختلفة للاقتصاد العالمي ولاسيما في المجالات المترابطة المتعلقة بالنقد والتمويل والتجارة والديون الخارجية والتنمية . ومع تأييدهم للمحاولات الجارية لحل القضايا الاقتصادية في الوكالات والمنظمات المتخصصة ذات الصلة ، فقد كرروا تأكيد الحاجة الى اجراء حوار شامل ورفيع المستوى لاصلاح جوانب الخلل الحالية وتعزيز النمو المتصل والمتوازن في الاقتصاد العالمي . وفي هذا السياق أحاطوا علما مع الاهتمام بفكرة أن ذلك الحوار ينبغي اجراؤه في محفل متعدد الاطراف ملائم داخل منظومة الامم المتحدة ، مع المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية . لذلك قرروا اجراء مشاورات أخرى في هذا الصدد ، بما في ذلك مشاورات داخل

مجموعة السبعة والسبعين ، بغية تقدير الحالة الراهنة للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية وتقرير الترتيبات الخاصة بذلك الحوار بهدف توفير الحافز اللازم للمفاوضات المتوقفة بين الشمال والجنوب .

٣٥ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات في هذا السياق انه بالنظر الى الاحوال المتغيرة للاقتصاد العالمي أصبح من الضروري مواصلة الجهود وتكثيفها من أجل احياء الحوار مع البلدان المتقدمة النمو واعادة تنشيط التعاون الاقتصادي الدولي . ومن هنا أضحت الحاجة ماسة الى شروع البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في العمل سويا وبحث مختلف الخيارات المتاحة من أجل احياء الحوار بين الشمال والجنوب حول الانماء الاقتصادي الشامل والمنتظم وخاصة في البلدان النامية . وقد رأوا أن هذه المبادرة من شأنها أن تهيئ الاساس السليم لابرام اتفاقات على الصعيد السياسي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن التدابير والاليات الكفيلة بدفع الحوار بين الشمال والجنوب قدما والنهوض بعملية النمو الاقتصادي العالمي والتنمية الاقتصادية العالمية بصورة متوازنة ومنتظمة .

٣٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى تكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الرامية الى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات لان ذلك لا يعزز فقط القوة التفاوضية للبلدان النامية ولكنه يزيد أيضا من فرص تنميتها . وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد الاعلان الخاص بالاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الذي اعتمده مؤتمر القمة السابع بغية توفير قوة دافعة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك بتعبئة جميع الموارد والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الغاية . وأكدوا انه يلزم اتخاذ خطوات ملموسة وعملية المنحى من أجل التنفيذ الفعّال لبرنامج التعاون في هذا المجال .

٣٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أهمية الدور الذي تقوم به مجموعة السبعة والسبعين في الحوار والمفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو بشأن قضية التنمية ، وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على الابقاء على وحدتها وتضامنها في مواجهة الظروف المعاكسة ، والعمل بصورة جماعية من أجل حل المشاكل المشتركة .

٣٨ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير بالمعلومات التي قدمها سعادة الدكتور مهاتير محمد ، رئيس وزراء ماليزيا فيما يتعلق بانشاء اللجنة غير الحكومية المستقلة للجنوب لخدمة قضايا التنمية ، برئاسة فخامة السيد جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنزانيا السابق . كما أحاطوا علما بأن اللجنة سوف تشكل من شخصيات مرموقة ذات خبرة ، تبدي آراء مستقلة وتقدم توصيات بتدابير واستراتيجيات عملية بشأن المسائل الاقتصادية الكبرى التي تهم بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الاخرى ، بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية .

سادسا - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد

٣٩ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء عدم احراز تقدم في الجهود الجارية من أجل الاصلاح الفعّال للنظام النقدي والمالي الدولي واعادة تشكيله وأكدوا أن نظاما نقديا وماليا تتوفر له مقومات البقاء يعتبر شرطا لتحقيق التعاون الدولي المحسّن والموسّع . وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد على الحاجة الملحّة لاعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الحالي ، وللتبكير بانشاء نظام يلبي بالكامل المتطلبات المتنوعة والدائمة التغير للاقتصاد العالمي وخاصة احتياجات البلدان النامية .

٤٠ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات في هذا الصدد تأكيد الحاجة الى الانعقاد المبكر للمؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية الذي اقترحه مؤتمر القمة السابع . وأثنوا على الجهود التي بذلتها مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك خلال الدورة الاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية ، وحثوا المجموعة على مواصلة جهودها من أجل بدء عملية التحضير خلال اجتماعات الدورة الحادية والاربعين القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الاشتراك بصورة كاملة وبنّاءة في الاعمال التحضيرية اللازمة لعقد ذلك المؤتمر بما يحقق المشاركة العالمية فيه . وفي هذا الصدد ، أشاروا الى أن تقرير اجتماع فريق الخبراء رفيع المستوى الذي دعت الى عقده رئيسة وزراء الهند الراحلة بوصفها رئيسة لحركة بلدان عدم الانحياز قد أوضح القضايا وقدم مدخلات هامة للمناقشات المقبلة المتعلقة بالجوانب الاساسية والاجرائية الخاصة بالمؤتمر المقترح .

٤١ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بدراسة مجلس صندوق النقد الدولي لتقارير مجموعة الاربعة والعشرين ومجموعة العشرة المتعلقة بعمل النظام النقدي

الدولي . ورحبوا في هذا الصدد بالمبادرات التي اتخذتها مجموعة الاربعة والعشرين ودعوا الى اتخاذ اجراء عاجل لاصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ، بما في ذلك اعتماد التدابير والاليات الملائمة التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي العالمي والتنمية وتيسر عملية اصلاح متكافئة ومتناسقة . وأعربوا عن قلقهم لكون توصيات مجموعة الاربعة والعشرين فيما يتعلق بهذه القضايا لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي من جانب البلدان المتقدمة النمو في المحافل الملائمة . وحثوا البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ اجراء فوري في هذا الصدد .

٤٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة الملحّة الى زيادة نسبة أصوات البلدان النامية ومستوى مشاركتها في عملية صنع القرار الخاصة بالمؤسسات النقدية والمالية الدولية بدرجة كبيرة من خلال اعادة تشكيل الانظمة الحالية بغية جعل عمل تلك المؤسسات يجري بصورة أكثر فعالية وأكثر انصافا .

٤٣ - واقتنع رؤساء الدول أو الحكومات بالحاجة الى تحقيق مزيد من التنسيق ، بصفة مستمرة ، بين مجموعة السبعة والسبعين ومجموعة الاربعة والعشرين ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، العمل التحضيري لعقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية . وفي هذا السياق حثوا على اجراء مشاورات مبكرة بين جميع من يعنيهم الامر .

٤٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن النظام النقدي والمالي الدولي الحالي ، لاسيما آليته المؤسسية ، قد أثبت عدم كفايته لدعم جهود البلدان النامية في مجال معالجة المشاكل التي تنشأ من حالات العجز الكبيرة الناجمة عن مؤثرات خارجية . وفي هذا الصدد ، أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد على الحاجة الماسة الى اتخاذ اجراءات في مجالات من بينها ما يلي :

(أ) انشاء نظام نقدي دولي مستقر ومتجاوب من شأنه أن يضمن استقرار أسعار الصرف وتحقيق نمو غير متضخم ومستويات ملائمة من السيولة من خلال تنسيق سياسة الاقتصاد من جانب البلدان المتقدمة النمو الرئيسية في اطار متعدد الاطراف عن طريق الاستخدام المتكامل لادوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من أدوات السياسة الضرورية ؛

(ب) الرقابة الفعّالة المتعددة الاطراف لضمان تسوية دولية منصفة ومتناسقة وحث البلدان المتقدمة النمو على اعتماد سياسات لدعم النمو ، وخاصة في البلدان النامية ؛

(ج) اتخاذ اجراء منسق لتوفير سيولة دولية مناسبة على أساس مؤكد ومستمر ويمكن توقعه على نحو متزايد ، وبما يتمشى مع متطلبات النمو للنظام الاقتصادي العالمي ويلبي بوجه خاص احتياجات البلدان النامية ؛

وسوف يتضمن ذلك ، في أمور أخرى ، ما يلي :

'١' تنفيذ القرار الذي يقضي بأن تكون حقوق السحب الخاصة هي الرصيد الاحتياطي الرئيسي للنظام النقدي الدولي . وينبغي في هذا الصدد اصدار حقوق السحب الخاصة على أساس سنوي منتظم لضمان زيادة نسبتها في الاحتياطيات بشكل مطرد ؛

'٢' ربط جميع المخصصات من حقوق السحب الخاصة باحتياجات التنمية في البلدان النامية ؛

'٣' تخصيص حقوق سحب خاصة قبل نهاية سنة الأساس الرابعة لا يقل مجموعها عن ١٥ بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة ، مع تخصيص حصص استثنائية من حقوق السحب الخاصة خلال العامين القادمين . ومن الممكن أن يتراوح المقدار المخصص للعام الأول بين ٢٥ و ٣٠ بليون وحدة ، أما متطلبات العام الثاني فينبغي تحديدها في ضوء الظروف ؛

'٤' كفالة الطابع غير المشروط لحقوق السحب الخاصة وتوزيعها بشكل يتسم بقدر أكبر من الفعالية ؛

(د) ادخال تغييرات كبيرة في معايير المشروطية الخاصة بصندوق النقد الدولي ، بتحويلها عن خفض الطلب الى اجراء تعديلات هيكلية موجهة للنمو تتطلب اطالة فترات البرامج وزيادة مستويات التمويل . وينبغي زيادة المرونة في تطبيق معايير المشروطية مع ايلاء المراعاة الواجبة للأسباب التي أدت الى حدوث اختلالات ؛

(هـ) التوسع الكبير في مرفق التمويل التعويضي ، مع تجنب الاتجاه نحو تشدد مشروطيته ، واعادة حدود فرص الوصول الى موارده الى ما كانت عليه ، وتحديد نطاق المرفق ليغطي ليس فقط نواحي القصور في الصادرات بل التدهور في معدلات التبادل التجاري القابلة للقياس أيضا ؛ ونظرا لأن مهمة هذا المرفق هي تعويض القصور المؤقت

في ايرادات الصادرات فان أهمية المشروطية تعتبر ضئيلة ، وينبغي للائتمانات التي تقدم في اطار هذا المرفق أن تكون على أساس تلقائي تماما ؛

(و) كان التخفيض الكبير في الحدود الرسمية لغرض الوصول الى موارد الصندوق في السنوات الأخيرة بمثابة خطوة الى الوراء . ومن ثم يتعين الاستمرار في سياسة التوسع في فرص الوصول الى هذه الموارد ، الأمر الذي يحتمه ، بين أمور أخرى ، عدم كفاية الحصص الحالية ؛

(ز) احراز تقدم في الاستعراض التابع للحصص ، نظرا لأن الاستعراض الثامن كان قاصرا على الوفاء بالمتطلبات الراهنة الى حد كبير ؛ وينبغي للحصص ، بوصفها تمثل نسبة من التجارة العالمية ، أن تعود مرة أخرى الى مستوى الـ ١٠ في المائة الذي كان سائدا حتى أوائل السبعينات . والى أن تتحقق الزيادة الملائمة في الحصص ، ينبغي أن يظل خيار اقتراض صندوق النقد الدولي من المصادر الرسمية الأخرى متاحا .

٤٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بعميق القلق المستويات المرتفعة ، الى درجة مزعجة ، لصافي الموارد المالية المنقولة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو (التي بلغت ٣١ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، حسبما جاء في دراسة الأمم المتحدة عن الحالة الاقتصادية في العالم) . وهكذا ، بلغت قيمة الفائدة التي دفعتها البلدان النامية في عام ١٩٨٥ وحده ٥٤ بليون دولار ، بينما استمرت التدفقات المالية ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية ، في الانخفاض بالقيمة الحقيقية والمطلقة . وازدادت هذه الصعوبات المالية تفاقما بسبب الانخفاض الشديد في معدلات التبادل التجاري فيما يتعلق بالسلع الأساسية التي تصدرها هذه البلدان بما في ذلك النفط (ما يقرب من ١٠٠ بليون دولار في عام واحد طبقا لتقارير صندوق النقد الدولي والأونكتاد) . وأكدوا من جديد قلقهم البالغ ازاء هذا الاتجاه الشاذ الذي يعوق قدرة البلدان النامية على تلبية احتياجاتها الأساسية أو الوفاء بمتطلباتها الانمائية الأساسية . وطالبوا ، في هذا الصدد ، بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف النقل الصافي للموارد الى البلدان المتقدمة النمو . وكذلك أعربوا عن مساندتهم للبلدان النامية التي تتعرض لضغوط أو تهديدات خارجية لاتخاذها تدابير بشأن سياستها الاقتصادية ترمي الى اصلاح اختلال التوازن في النقل الصافي للموارد الى البلدان المتقدمة النمو .

٤٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الأزمة الاقتصادية الحرجة التي تواجهها البلدان النامية جاءت ، الى حد كبير ، نتيجة لعدم كفاية نقل الموارد من أجل التنمية . ولاحظوا بقلق عميق انخفاض التدفقات التساهلية في السنوات الاخيرة ، وان الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية وهو ٠,٧٪ من الناتج القومي الاجمالي الذي دعي اليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث لم يتحقق بعد . وأعربوا عن أسفهم لاستمرار الهبوط الكبير في التدفقات المتعددة الأطراف والاقراض المصرفي الخاص والائتمانات . وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي اعتمد في عام ١٩٨١ ، تضمن كذلك التزام البلدان المتقدمة النمو بتقديم ٠,١٥٪ من ناتجها القومي الاجمالي في صورة مساعدة انمائية رسمية الى أقل البلدان نموا في سياق الزيادة العامة في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لجميع البلدان النامية . وحثوا جميع البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج العمل الجديد الكبير فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ، وعلى وضع عملية نقل الموارد الى البلدان النامية على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبوء به .

٤٧ - وأعربوا عن قلقهم لقيام حكومات البلدان المتقدمة النمو ووكالاتها الرسمية باستحداث شكل جديد للمشروطية في المساعدة الانمائية الرسمية أساسه اخضاع تقديم الموارد التساهلية لتسوية الالتزامات المالية المعلقة .

٤٨- وناشد رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المانحة المتقدمة النمو مضاعفة جهودها لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية على وجه الاستعجال من خلال اجراءات تتخذ في المجالات التالية :

(أ) بلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة المتوخى للمساعدة الانمائية الرسمية من الناتج القومي الاجمالي في أقرب وقت ممكن ، على ألا يتجاوز ذلك بأي حال النصف الثاني من هذا العقد . وينبغي ، علاوة على ذلك ، بلوغ هدف الـ ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لأقل البلدان نموا المتوخى للمساعدة الانمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن وذلك في اطار زيادة عامة في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لجميع البلدان النامية . وينبغي للمساعدة الانمائية أن تتوفر لها على نحو مطرد أسس مضمونة ومستمرة وقابلة للتنبؤ . وأن يجري توزيعها فيما بين البلدان النامية على أساس من الترشيد والتكافؤ على النحو الذي أعرب عنه في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لأقل البلدان نموا .

(ب) تعزيز دور البنك الدولي في مواجهة التحديات الجديدة كي يفي بالتزاماته فيما يتعلق بالتنمية والنمو وتخفيف حدة الفقر على نحو ما جاء في مواد الاتفاق الخاصة به ، لتتحقق على وجه الاستعجال زيادة في رأس المال العام للبنك الدولي الذي ينبغي أن يؤدي الحد الأدنى لحجم تعاملاته الى مضاعفة رأس المال الحالي المصرح به ، وضرورة تحقيق معدل نمو في مجال إقراضه لا يقل عن ٦,٥ في المائة سنويا بالقيم الحقيقية . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات في هذا الصدد عن قلقهم البالغ ازاء القصور البادي في برنامج إقراض البنك وعارضوا بقوة أي اتجاه للإقراض يقوم على السياسة أو يربط مساعداته بمشروطية متزايدة على أساس اعتبارات سياسية .

(ج) عكس مسار التدهور في موارد المؤسسة الانمائية الدولية مع مراعاة الزيادة في متطلبات البلدان النامية الأكثر فقرا وعدم كفاية التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية وذلك عن طريق :

'١' الانتهاء في وقت مبكر من المفاوضات الخاصة بالتغذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية والتي ينبغي أن تحقق زيادة في قيمتها الحقيقية تفوق التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية ، بحيث تبلغ على الأقل مستوى قدره ١٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛

'٢' العكس الفوري لأي اتجاه يرمي الى تغيير نوعية مساعدات المؤسسة الانمائية الدولية عن طريق تشديد الشروط أو المفاضلة بين البلدان ؛

(د) زيادة حجم المرفق الخاص لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى بفضل تعهدات بموارد اضافية من البلدان المانحة . وينبغي أن تنطبق على هذا المرفق نفس شروط تقديم طلبات الحصول على القروض وشروط وأحكام الاقتراض السائدة فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية ؛

(هـ) تعزيز المصارف الانمائية الاقليمية القائمة بصورة كبيرة وهي المصارف التي تقوم بدور بارز في عملية تنمية بلدانها الاعضاء ، وهناك حاجة ملحّة لزيادة رؤوس أموالها الأساسية حتى تزيد قروضها على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبؤ به ؛

(و) الإبقاء على الخصائص الأساسية للمصارف الانمائية الاقليمية وطبيعتها الاقليمية التي لا ينبغي أن تتغير حتى لا تؤدي الى الإضرار بمصالح البلدان النامية الأعضاء ، ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان النامية الأعضاء في تلك المصارف الى الامتناع عن ربط المفاوضات الخاصة بزيادة أو تغذية رؤوس الأموال الاساسية لهذه المصارف بالمقترحات الخاصة بأية تغييرات على هذا النحو ؛

٤٩- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق الانخفاض الحاد في تدفقات رأس المال الخاص الى البلدان النامية ، ودعوا الى عكس هذا الاتجاه فورا وتحسين امكانية وصول البلدان النامية الى الأسواق المالية الخاصة . وكرروا تأكيد رأيهم بأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة يمكن أن تلعب دورا فعالا في دفع عجلة النمو والتنمية في البلدان النامية وفقا لسياسة كل منها . وأكدوا الحاجة الملحّة الى وضع مدونات قواعد سلوك فعالة بشأن نقل التكنولوجيا والمؤسسات عبر الوطنية .

٥٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة المستمرة لزيادة الالتزام بمبدأ التعددية وتقديم المزيد من المساعدات المتعددة الأطراف المالية والتقنية وغيرها الى البلدان النامية .

٥١- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق أن بعض البلدان المتقدمة النمو تمارس ضغوطا متزايدة على مؤسسات النقد الدولية والمؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك على بعض مصارف التنمية الاقليمية لحملها على وضع شروط لها دوافع سياسية ومنح قروض لا تتوافق وحاجات التنمية والتعديلات الهيكلية . وحذروا من اعتماد صيغ مفرطة البساطة لحل المشاكل الاقتصادية استنادا الى نهج أيديولوجية معينة لا تأخذ في اعتبارها تنوع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وأعربوا عن رفضهم التام لأية محاولة لادخال معايير مشروطية على سياسة الإقراض في هذه المؤسسات تقوم على اعتبارات سياسية ، وكذلك لزيادة أي نوع من المشروطية .

سابعا - الديون الخارجية والتنمية

٥٢- كرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد قلق حركة بلدان عدم الانحياز العميق ازاء النتائج البالغة الخطورة لأزمة الديون الخارجية فيما يتعلق بعملية تنمية بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وسلموا بأن مشكلة المديونية الخارجية هي نتيجة مباشرة لتدهور حالة العالم الاقتصادية التي تعكس أوجه عدم التكافؤ القائم وإجحاف النظام الاقتصادي الدولي .

٥٣- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية قد اتخذت أبعادا سياسية واجتماعية خطيرة زاد من حدتها الأثر الشديد لجوانب الخلل التي تعتري النظام الدولي في المجالات النقدية والمالية والتجارية . لذلك أكدوا أن اتباع نهج ضيق تجاه حلها لا يأخذ في الاعتبار سوى خصائصها الاقتصادية أو جوانبها التقنية ، بمعنى تقييد التدابير التي يلزم اتخاذها فيما يتعلق بالديون الخارجية وأزمة التنمية بحيث تقتصر على مجرد تمويل المدفوعات الخارجية بدلا من مواجهة المشكلة الهيكلية الأساسية ، إنما هو نهج غير ملائم . وفي هذا الصدد ، أكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة الى نهج سياسي وعالمي تشترك فيه البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة النمو المانحة للائتمانات ، وكذلك المؤسسات المالية والمصرفية الدولية التي تشارك في تحمل مسؤولية حل مشكلة مديونية البلدان النامية . وأعربوا عن قلقهم لأنه رغم التسليم الدولي بخطورة أزمة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية وبآثارها الضارة على الاقتصاد العالمي ، فإن المجتمع الدولي لم يتخذ حتى الآن الخطوات اللازمة للتوصل الى حل دائم لهذه المشكلة عن طريق تعهد سياسي .

٥٤- وبينما يقر رؤساء الدول أو الحكومات بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها البلدان المدينة فيما يتعلق بالديون ، أكدوا مجددا أن الالتزامات المالية التي تعهدت بها البلدان النامية لمانحي الائتمانات من البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف قد أصبح من غير الممكن تحملها في الظروف الراهنة . وعلاوة على ذلك ، فما لم يتم ايجاد حلول عاجلة وعادلة ودائمة من جانب المجتمع الدولي ، فإن تلك الالتزامات بسبيلها الى أن تتخطى قدرات اقتصادات بعض البلدان النامية .

٥٥- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد وجهة نظرهم التي تذهب الى أن سياسات صندوق النقد الدولي لحل قضايا الديون قد ثبت عدم ملاءمتها لأنها لا تأخذ في اعتبارها آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل للبلدان النامية ومن ثم ، أكدوا أن سياسة صندوق النقد الدولي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مستلزمات نمو الانتاج والعمالة وتحترم قدرة كل بلد على وضع خططه التصحيحية وتنفيذها .

٥٦- واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أن مشكلة الديون الخارجية لا تتعلق فحسب بالحالة المالية لبلدانهم وانما تعتبر كذلك مسألة خطيرة ترتبط بسيادة الدولة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، مما يرجع الى ممارسات اعادة التفاوض التي يفرضها صندوق النقد الدولي وسائر المؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وأعلنوا في

هذا الصدد ، أنه ، لا ينبغي تحت أية ظروف أن تشمل ممارسات اعادة التفاوض شروطا تستبعد من نطاق سلطات الدولة القدرة على تحديد سياستها الاقتصادية الخاصة بها وتخصيص الموارد للاستثمار والاستهلاك الأمر الذي لا غنى عنه لممارسة الدول لحقوقها في التنمية وللحيلولة دون خفض مستوى معيشة شعوبها التي تعاني من الفقر بالفعل . ومن ثم أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في حرية اختيار نظمها الاقتصادية وتنظيم أنشطتها الاقتصادية واتخاذ ما يعن لها من قرارات فيما يتعلق بالسياسات التي تراها ملائمة لمواجهة الأزمة ولتعزيز تنميتها ، بما في ذلك خدمة الديون .

٥٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن البلدان النامية المدينة بذلت جهودا تصحيحية مضنية تجاوبا مع بيئتها الخارجية مما يعرضها لعواقب سياسية واجتماعية خطيرة . ومع ذلك فقد أعربوا عن أسفهم لأنه العملية التصحيحية لاتزال غير متناسقة وغير منصفة الى حد كبير نظرا لأن البلدان المتقدمة النمو لا تبذل جهودا موازية لوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية على نحو منسق ، أو لإزالة القيود التجارية واعانات الصادرات أو التقليل الفعال لجوانب الخلل المالية التي تؤدي الى أسعار فائدة حقيقية مرتفعة تزيد في الوقت الحاضر على المعدلات التاريخية . وأكدوا من جديد ضرورة معالجة مشكلة الديون على أساس النمو والتصحيح . ولاحظوا أنه رغم أن هذه الحقيقة أصبحت اليوم أمرا مسلّما به من جانب البلدان الكبرى المتقدمة النمو ، فإن الخطوات التي اقترحت حتى اليوم غير كافية .

٥٨- وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على الصلة الوثيقة بين الحل الفعال والدائم لمشاكل الديون الخارجية الخطيرة في البلدان النامية واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأكدوا من جديد وجهة نظرهم بأن اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية برمتها ، من خلال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمر لا غنى عنه لتنمية ونمو البلدان النامية .

٥٩- وطلب رؤساء الدول أو الحكومات من حكومات البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة النمو الدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية الدخول معا في حوار سياسي من أجل التوصل الى حلول حقيقية لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية . وأكدوا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ ، من أجل تحقيق هذه الغاية ، سلسلة من التدابير ، منها ما يلي :

(أ) التسليم بالمشاركة في المسؤولية من جانب البلدان المدينة والدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ؛

(ب) تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على نحو لا يعتمد على آليات السوق ومدفترات السداد والسماح وتثبيت الديون ؛

(ج) انشاء مرفق ائتمان جديد في صندوق النقد الدولي بموارد اضافية لتوسيع نطاق مرفق التمويل التعويضي من أجل تخفيف عبء خدمة الدين الناجم عن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية ؛ وإحداث تغييرات كبيرة في معايير المشروطية للمؤسسات المالية الدولية ؛ وكفالة ألا يؤدي أي تنسيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الاخرى المتعددة الأطراف الى مشروطية متقاطعة ؛

(د) تحديد مدفوعات خدمة الديون بنسبة من حصيلة الصادرات بما يتمشى مع الاحتياجات الانمائية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ؛ ووضع آليات جديدة لمعاونة البلدان الناسية المدينة التي لا تتمكن بسبب عوامل خارجية معاكسة ، من الوفاء بالتزاماتها قبل المؤسسات النقدية والمالية المتعددة الاطراف وفقا لجداول زمنية محددة واستئناف التدفقات المالية لأغراض التنمية .

(هـ) التمييز بين الديون القائمة وبين التدفقات الائتمانية الجديدة لغرض تحديد أسعار الفائدة من أجل توفير حوافز لتدفقات جديدة من الأموال الى البلدان المدينة ، وذلك في حالة البلدان التي لديها ديون ضخمة قبل النظام المصرفي الدولي ؛ ومنح معاملة خاصة لأقل البلدان نموا وأكثرها فقرا في مجال حل مشكلة ديونها الخارجية ؛

(و) زيادة فرص وصول صادرات البلدان النامية الى الاسواق في البلدان المتقدمة النمو زيادة كبيرة ، والتنفيذ الفوري لتعهدات البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بوقف الحمائية والتراجع عنها ؛ وعكس مسار الاتجاه نحو ممارسات تثير الاضطراب في الاسواق والتجارة القائمة على التمييز والتحايل ، وتعزيز أسواق السلع الأساسية من أجل ضمان أسعار عادلة ومجزية للمنتجين .

٦٠- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات دعوتهم الى التنفيذ الفوري والكامل للقرار ١٦٥ (د إ - ٩) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة

والتنمية وتوصيات الاستعراض النصفي الشامل لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات المعقود في عام ١٩٨٥ .

٦١- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالعرض المقدم من حكومة بيرو لاستضافة الاجتماع الاستشاري للخبراء في ليما من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بالخبرات الوطنية في مجال قضية الديون الخارجية . وحثوا في هذا الصدد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على الاشتراك في الاجتماع سابق الذكر على مستوى رفيع ومستوى الخبراء . وأوصوا بتقديم تقرير اجتماع الخبراء الى المؤتمر الوزاري المقبل لحركة بلدان عدم الانحياز .

٦٢- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير الجهود التي بذلتها والاعمال التي قامت بها مجموعة السبعة والسبعين في الامم المتحدة في الإبقاء على مشكلة أزمة الديون الخارجية والتنمية للبلدان النامية قيد الاستعراض المستمر . ونظرا لاهمية هذه القضية ، فقد قرر رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة النظر بصورة شاملة في "أزمة الديون الخارجية والتنمية" في الدورة العادية القادمة للجمعية العامة ولاحظوا بارتياح أن مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك قد اتخذت الخطوات اللازمة التي تجعل قضية "أزمة الديون الخارجية والتنمية" بندا قائما بذاته في جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . وأعربوا عن مساندتهم لمزيد من الخطوات من جانب مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك في هذا المجال .

٦٣- كذلك أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع الارتياح بالنتائج والاقتراحات التي توصل اليها الاجتماع الثالث والثلاثون الذي عقد مؤخرا لوزراء مجموعة الاربعة والعشرين لشؤون النقد الدولي ، وذلك في جملة ميادين من بينها الديون ، ونقل الموارد ، والإصلاح النقدي الدولي . ودعوا المجموعة الى مواصلة جهودها من أجل ايجاد حل للمشاكل الملحة التي تواجه العلاقات النقدية والمالية الدولية .

ثامنا - التجارة والمواد الخام

٦٤- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق تجاه الازمة الاقتصادية العالمية التي تضر بقدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية . ولاحظوا بقلق أن التجارة الدولية فيما يتعلق بالمنتجات التي تصدرها البلدان النامية ، لا تزال تتسم بعدم استقرار أسواقها ، وبهبوط حاد ومستمر في أسعار

منتجاتها ، وعدم امكانية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، وبزيادة النزعة الحمائية ، والمنافسة غير المتكافئة الناجمة عن اعانة البلدان المتقدمة النمو لصادراتها ، والتأثير الحاسم للشركات عبر الوطنية التابعة لبعض البلدان المتقدمة النمو في تحديد الأسعار بفضل تحكمها في الأسواق الرئيسية لتلك المنتجات .

٦٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية توسيع نطاق التجارة بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل . ولاحظوا بقلق أن نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية قد ارتفع من ٣٠,٦ في المائة الى ٣٦,١ في المائة فقط ، فترة السنوات العشرين من ١٩٦٣ الى ١٩٨٣ ، كما أن نصيبها من تجارة المصنوعات بلغ ١٠,٩ فقط . وكان قد حدث في الفترة المذكورة تحول في اتجاه التجارة ، إذ زادت الصادرات فيما بين البلدان النامية من ٢٢ في المائة الى ٣١,٥ في المائة ، بينما انخفض نصيب صادراتها الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . أما في مجال المصنوعات ، فقد زادت صادرات البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية بنسبة ٥٤,٤ في المائة لتبلغ ٧٥١,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ما يمثل ٢٨ في المائة من اجمالي صادرات تلك البلدان . ومن ثم فبينما شرعت البلدان النامية في زيادة صادراتها من السلع المجهزة والمصنعة تدريجيا ظل نصيبها من المنتجات التي تصدرها ضئيلا وظلت تعتمد على صادراتها من السلع الأساسية والمواد الخام الى حد بعيد بينما أتاحت في الوقت نفسه أسواقا رائجة لصادرات البلدان المتقدمة النمو .

٦٦- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الزيادة التي سجلتها أسعار النفط الخام خلال العقد الماضي ، قد استخدمتها البلدان المتقدمة النمو كذريعة لتبرير الزيادة الحادة في أسعار مصنوعاتها التصديرية . وأعربوا عن قلقهم لأنه على الرغم من الانخفاض الذي طرأ مؤخرا على أسعار النفط ، لم يحدث انخفاض مقابل في أسعار الصادرات من مصنوعات البلدان الصناعية .

٦٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عن قلقهم العميق ازاء الهبوط الحاد والمستمر في أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية وازاء تدهور معدلات تبادلها التجاري ، الأمر الذي زاد من تفاقم صعوبات ميزان مدفوعاتها وأدى الى حدوث تحويل عكسي للموارد . وقد أصبحت عدة أسواق للسلع الأساسية تعاني من اختلال واضطراب شديدين . ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق أنه لم تبذل أية محاولة جادة على الصعيد الدولي لعكس هذا الاتجاه ، وأكدوا ضرورة النظر على وجه الاستعجال في اتخاذ تدابير لايجاد حلول لهذه المشاكل . وفي هذا الصدد ، دعا رؤساء الدول أو الحكومات

الى تكثيف الجهود ، في جميع المحافل الملائمة ، من أجل التوصل الى توازن بين أسعار صادرات البلدان النامية من المواد الخام والسلع الاساسية وبين أسعار الواردات من البلدان الصناعية .

٦٨- ولايزال نظام التجارة الدولية يتعرض لتهديد خطير . فعلى الرغم من المناشدات البليغة والمتكررة للحد من النزعة الحمائية ، لاتزال الترتيبات القطاعية وما يطلق عليه "الترتيبات الطوعية لتقييد الصادرات" ، وغير ذلك من اجراءات المراوغة لتفادي تنفيذ أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") آخذة في الازدياد . وظل النجاح المحدود الذي أحرزه الاجتماع الوزاري المعقود في ١٩٨٣ بلا متابعة تذكر ، وكذلك لم ينفذ برنامج العمل الذي اعتمد في الاجتماع ذاته بسبب موقف بعض البلدان الصناعية . ولا تزال المراقبة التي تمارسها مجموعة "غات" في مجال الممارسات التقييدية واعاقة الصادرات مراقبة قاصرة . وفضلا عن ذلك تعاني مجموعة "غات" من عدم كفاءة وفعالية آلية تسوية المنازعات وإعمال الحقوق ، مما ترتب عليه عدم القدرة على حماية حقوق البلدان النامية أو تنفيذها . وقد أدى عدم وجود تفاهم شامل بشأن الضمانات الى وضع حواجز أمام صادرات البلدان النامية ، وخاصة في المجالات التي حققت فيها ميزة نسبية . وعلاوة على ذلك ، اتخذت اجراءات لتقييد التجارة على أساس تمييزي ضد البلدان النامية ، وقد عملت البلدان المتقدمة النمو على ادامة هذه الاجراءات ، بدلا من اعتماد تدابير تصحيحية مناسبة . ولا يزال حوالي ثلث صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو يواجه حواجز من نوع أو آخر فضلا عن النزعة الحمائية التي جرى تكثيفها .

٦٩- وكان هناك اتجاه متزايد من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو لاجراء استقصاءات لا مبرر لها بحجة مكافحة الإغراق والتعويض ، وقد أدت هذه الاجراءات الى اضطراب صادرات البلدان النامية . وغالبا ما جرت محاولات لاتخاذ اجراءات عن طريق تدابير للسياسة التجارية لا مبرر لها ، لمواجهة المشاكل الناجمة عن السياسات الوطنية التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو في مجالات النقد ، والتمويل ، وأسعار الصرف والميزانيات . وقد أدى ذلك الى تعزيز قوى الحمائية . ولذا ينبغي اتخاذ تدابير منسّقة على صعيد الاقتصاد الكلي في تلك المجالات وذلك بالمشاركة الكاملة للبلدان النامية .

٧٠- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ أن التقدم المحرز في المجالات الرئيسية للتجارة الدولية وقضايا التنمية ذات الصلة ضئيل أو أنه لم يحرز أي تقدم

في هذه المجالات ، بل أن الاتفاقات التي نجمت عنها لم تكن فعالة أو ذات معنى . فالصندوق المشترك للسلع الاساسية ، الذي تم التوصل الى اتفاق بشأنه في جنيف/يونيه ١٩٨٠ ، لم يدخل بعد حيز التنفيذ . وقد جرى التفاوض على اتفاقات دولية قليلة للغاية بشأن السلع الاساسية ، وافتقر معظمها الى آليات فعالة وانهار بعضها . ولم ينبثق قانون فعال بشأن الممارسات التقييدية للتجارة أو في مجال نقل التكنولوجيا . وقد فشلت جهود البلدان النامية الرامية الى جعل مجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بالممارسات التقييدية للتجارة قانونا يتمتع بشرعية ملزمة ، بينما تعذر اتمام مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا بسبب إصرار بعض البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ مواقف سلبية من الابواب المتعلقة بالممارسات التقييدية للتجارة وبالقوانين المنطبقة ، وبتسوية المنازعات . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن خيبة أملهم ازاء امتداد وتوسيع النظام التمييزي الموجه ضد البلدان النامية في التجارة الدولية في مجال المنسوجات والملابس . وأبدوا أسفهم لعدم إحراز تقدم هام في القطاع الزراعي أو في مجال المنتجات المدارية ، ولإدماج عناصر دخيلة في مشاريع نظام الافضليات المعمم لبعض البلدان . وقد أدت هذه المحاولات أيضا الى ايجاد تمييز بين البلدان النامية . وقد تضاءلت أو ألغيت المعاملة التفضيلية والمعاملة الاكثر رعاية للبلدان النامية .

٧١- ومن منطلق الوعي بضرورة تشجيع تجارة البلدان النامية وتنميتها دعا رؤساء الدول أو الحكومات - بين ما دعوا اليه - الى اجراء مناقشات من أجل التوصل الى نتائج في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل المترابطة الخاصة بالنقد ، والتمويل ، والتجارة والتنمية . وإذ وضعوا في اعتبارهم الصلة القائمة بين التجارة ، والنقد ، والتمويل والتنمية فقد طالبوا البلدان المتقدمة النمو باتخاذ اجراء منسق في مجال النقد والتمويل وباتخاذ تدابير التكيف اللازمة التي من شأنها أن تؤدي أن توسيع تجارة البلدان النامية وأن تسهم في تحويل الموارد الفعلية اليها . وطالبوا باتخاذ كل التدابير الضرورية لتعزيز مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بقصد بلوغ هذه الاهداف . وفي هذا السياق ، يتعين على أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقديم الدراسات التحليلية اللازمة لدعم مفاوضات مكثفة وهادفة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي .

٧٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد مساندتهم للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية على النحو الوارد في القرار ٩٣ (د - ٤) . وفي هذا السياق ، طالبوا بابرام المزيد من الاتفاقات الدولية بشأن السلع الاساسية ، وتعزيز الاتفاقات القائمة

والتصديق على الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية لتمكينه من الدخول في مرحلة التنفيذ في أقرب وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، طالب رؤساء الدول أو الحكومات بلدان عدم الانحياز التي لم تصدق بعد على الاتفاق أن تفعل ذلك دون مزيد من الابطاء . وطالبوا بوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان المتقدمة النمو الأخرى التي لم تصدق بعد على الاتفاق أن تفعل ذلك دون ابطاء .

٧٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد ضرورة قيام صندوق النقد الدولي بضمان اجراء توسّع هام في مرفق تمويل المخزون الاحتياطي وتحريره من أجل تعويض البلدان النامية عن عجزها تعويضا كاملا وسريعا وتلقائيا دون فرض أية شروط . ودعوا أيضا الى انشاء نظام تثبيت حصائل الصادرات على الصعيد العالمي بغية تثبيت حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية .

٧٤ - وأكّد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية جمعيات المنتجين بوصفها من وسائل تحسين القدرة التفاوضية للبلدان النامية من أجل الحصول على أسعار عادلة ومجزية لصادراتها وزيادة حصائلها من التصدير . وأكّدوا أيضا ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل زيادة اشراك البلدان النامية في عمليات تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها .

٧٥ - وأكّدوا أيضا ضرورة دعم الاتفاقات السلعية القائمة عن طريق التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة بغية ادخال آليات فعالة لتحقيق الأهداف الرامية الى استقرار السوق وتحقيق أسعار مجزية للمنتج ومعقولة للمستهلك .

٧٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى تحسين نظام الأفضليات المعمم لاسيما فيما يتعلق بأسلوب عمله وبعدد المنتجات المشمولة . وأكدوا ضرورة توسيع المخططات الحالية لتشمل جميع البلدان النامية ، وضرورة اقلاع جميع البلدان المتقدمة النمو عن ممارسة كافة أشكال التمييز ضد البلدان النامية وتقسيمها الى مجموعات بما في ذلك فرض تعريفات تصاعدية حسب مستوى التجهيز .

٧٧ - ويجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية لأية جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في صون وتعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف بشكل يؤدي الى تعزيز النمو والتنويع السريعين لتجارة البلدان النامية وتحسين حصائلها الحقيقية من

صادراتها وتحقيق الحماية الكاملة لمصالح وحقوق البلدان النامية ، مع السماح بمعاملة تفضيلية وأكثر رعاية للبلدان النامية . وتعد الحالة الراهنة أساسا غير مقبول لاية مفاوضات يتم اجراؤها في المستقبل نظرا لان هذه الحالة تتسم بتجاوزات وانحرافات كثيرة عن مبادئ مجموعة "غات" من جانب البلدان المتقدمة النمو . ومن ثم ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقوم في اطار مجموعة "غات" بتصحيح الاضرار التي لحقت بنظام "غات" ولاسيما الاضرار التي لحقت بمصالح البلدان النامية :

(أ) من الضروري كشرط لا غنى عنه لبدء جولة جديدة ، في اطار مجموعة "غات" :

'١' أن تقدم البلدان المتقدمة النمو في بداية الجولة الجديدة تعهدا أكيدا ومعقولا بشأن مسالة الجمود الحالي ، يكون نافذا عند بدء الجولة الجديدة . ويجب أن يخضع هذا الالتزام لمراقبة متعددة الأطراف ؛

'٢' أن تقدم البلدان المتقدمة النمو تعهدا بأن تتراجع ، في فترة قصيرة ومحددة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، عن التدابير غير المتمشية مع اطار عمل مجموعة "غات" أو الخارجة عليه في جميع القطاعات ؛

'٣' أن يقدم جميع المشتركين تعهدا بالتفاوض على أساس الأولوية على اتفاق شامل بشأن الضمانات يستند الى مبادئ مجموعة "غات" وخاصة عدم التمييز ، وأن يشمل - في جملة أمور - العناصر المدرجة في برنامج العمل الوزاري لمجموعة "غات" لسنة ١٩٨٢ .

(ب) ينبغي تنفيذ الالتزامات الواردة في الاعلان الوزاري الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٢ على وجه الاستعجال من أجل اشاعة الثقة واعطاء المصداقية للعملية التحضيرية للجولة الجديدة . وفي هذا الصدد ، ينبغي ترجمة تحرير تجارة المنسوجات الى طرائق محددة لضمان عودة هذه التجارة الى الاحكام العادية لمجموعة "غات" في غضون فترة قصيرة ؛

(ج) ينبغي أن تلقى المجالات التالية خلال الجولة الجديدة اهتماما على أساس الأولوية :

'١' ضرورة تنفيذ أحكام وقرارات مجموعة "غات" بشأن المعاملة التفضيلية والاكثر رعاية على نحو هادف وفعّال ، مع ايلاء اهتمام خاص للحالات والمشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا بين البلدان النامية من أجل دفع عجلة التنمية فيها عن طريق حصولها على نصيب عادل من منافع التجارة ؛

'٢' ينبغي تحقيق مطلب البلدان النامية القائم منذ أمد طويل بامكانية وصول المنتجات المدارية الاولية والمجهّزة بصورة غير مقيدة ومعفاة من الرسوم الى أسواق البلدان المتقدمة النمو وذلك خلال فترة قصيرة ومحددة ؛

'٣' وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي ، ينبغي أن تستهدف المفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغاء الصادرات من المنتجات الزراعية المدعومة التي تدخل في اطار المنافسة مع صادرات البلدان النامية . وينبغي كذلك الغاء الزيادة المتصاعدة للتعريفات وتكثيف التدابير غير التعريفية في المراحل المتقدمة لتجهيز المنتجات الزراعية والقائمة على الزراعة بغية تشجيع تنمية وتوسيع الانتاج ذي القيمة المضافة الاكثر ارتفاعا في البلدان النامية وفي صادراتها ؛

'٤' ينبغي اجراء مفاوضات من أجل تخفيف والغاء القيود والتدابير الكمية ذات الآثار المماثلة ؛

'٥' ينبغي ايجاد الطرق والوسائل التي تخفف على نحو فعال من التأثير المعوق للممارسات التقييدية في مجال التجارة ، ولاسيما فيما يتصل بالشركات عبر الوطنية ، بغية ضمان عدم تأثير هذه الممارسات على التجارة الدولية ، من خلال كبح المنافسة وتقييد الوصول الى الاسواق ودعم السيطرة الاحتكارية ؛

'٦' ينبغي تحسين وتعزيز آلية "غات" لتسوية المنازعات وإعمال الحقوق ، بهدف حماية حقوق البلدان النامية ؛

'٧' ينبغي الغاء تصعيد التعريفة في أسواق البلدان المتقدمة النمو ؛

(د) وسلّم رؤساء الدول أو الحكومات بأنه ليس للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات" ولاية في مجال الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار . ورأوا أن الخدمات شملت طائفة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية المتغايرة للغاية . ويتصل بعض هذه الخدمات باستقرار السكان أو تحركهم ، أو ترتبط ارتباطا وثيقا ببنية البلد الاجتماعية والاقتصادية . وهناك الى جانب ذلك الوكالات الدولية التي تقدم بالفعل بعض الخدمات المحددة . ولذلك ، فإن مسألة ضرورة أو جدوى القيام بعمل دولي في أي قطاع من قطاعات الخدمات ، ومدى أثره على البلدان النامية ، تحتاج الى دراسة شاملة ، وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات بشكل قاطع أنه ينبغي ألاّ يرتبط الحصول على سلع البلدان النامية بأي تنازلات من جانبها في مجالات الخدمات إذ أن من عواقب هذا زيادة حدة الاختلال القائم في النظام الاقتصادي الدولي .

٧٨ - وطلب رؤساء الدول أو الحكومات من الأطراف المتعاقدة في مجموعة "غات" اتخاذ قرار في اجتماعهم الوزاري في بونتادل أستي ، يستبعد النظام العنصري في جنوب افريقيا من الاشتراك في الجولة القادمة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة .

٧٩ - وسلّم رؤساء الدول أو الحكومات بالأهمية المتزايدة للتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، خاصة في سياق التدهور العام في المناخ التجاري الدولي والتدابير الحمائية التي واجهتها صادرات البلدان النامية في البلدان المتقدمة النمو . ولا يشكل التعاون فيما بين البلدان النامية بديلا عن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . بيد أن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية سيقلل من اعتمادها على البلدان المتقدمة النمو ويمكنها من أن تلعب دورا أكثر دينامية في المحافظة على النمو والتنمية في العالم . ولاحظوا بارتياح نتائج مؤتمر وزراء التجارة المعقود في نيودلهي في تموز/يوليه ١٩٨٥ بدعوة من حكومة الهند والذي أضاف قوة دفع الى الجهود المبذولة من أجل التوصل الى نظام شامل للأفضليات التجارية الذي هو أحد العناصر الرئيسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وحثوا بلدان عدم الانحياز والأعضاء الآخرين من مجموعة السبعة والسبعين على أن يشاركوا بهمة في المفاوضات التي ستجرى بشأن النظام الشامل للأفضليات في برازيليا في أيار/مايو ١٩٨٦ ، بما يكفل انتهائها بنجاح في وقت مبكر لا يتجاوز أول أيار/مايو ١٩٨٧ .

٨٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لتمديد الحظر التجاري الكامل الذي فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا في أيار/مايو ١٩٨٥ في تشرين الثاني/نوفمبر

من نفس العام ، انتهاكا لحق نيكاراغوا في السيادة وتقرير المصير . ورفض رؤساء الدول أو الحكومات بشدة تمديد هذا الحظر ضد نيكاراغوا ودعوا الى رفعه ، وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

٨١ - وطلب رؤساء الدول أو الحكومات ، آخذين في الاعتبار البلاغ الصادر عن مكتب التنسيق في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ التنفيذ الفوري للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ الذي يعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة الموقّعة بين البلدين وذلك بفرضها حظرا تجاريا على نيكاراغوا واتخاذها تدابير اقتصادية قسرية أخرى ضدها ، وان الولايات المتحدة ملزمة بتعويض جمهورية نيكاراغوا عن الضرر الذي حدث بسبب انتهاك المعاهدة المذكورة أعلاه .

٨٢ - وبحث رؤساء الدول أو الحكومات الاجراءات التي اتخذتها ادارة الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمتمثلة في فرض المقاطعة الاقتصادية عليها وتجميد أموالها بالولايات المتحدة . وأدانوا هذه التدابير بوصفها شكلا من أشكال القسر الاقتصادي لأغراض سياسية ، وطالبوا ادارة الولايات المتحدة بالغائها فورا . وأعربوا عن تضامن حركة عدم الانحياز المطلق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضد هذه الاجراءات التي تهدف الى تقويض خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والنيل من سيادة واستقلال شعبها . ودعوا كافة الدول الى اتخاذ الترتيبات العملية المناسبة لمساعدة الجماهيرية العربية الليبية في التغلب على هذه الاجراءات التعسفية .

تاسعا - الأونكتاد

٨٣ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أهمية الدور الذي ظل يقوم به الاونكتاد منذ انشائه في مجال التعاون الاقتصادي الدولي في التجارة والتنمية . وأكدوا في هذا السياق الحاجة الى الحفاظ على روح هذه المنظمة وأهدافها على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ (د - ١٩) وفي القرارات والمقررات اللاحقة ذات الصلة التي استهدفت تعزيز استقلال الاونكتاد في تنفيذه لولايته . وأشاروا الى أن الاونكتاد يمثل الاداة الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاجراء المفاوضات الاقتصادية الدولية فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية .

٨٤ - واعتبر رؤساء الدول أو الحكومات أن الدورة السابعة للأونكتاد فرصة سانحة لاجراء استعراض شامل ومترابط للحالة الاقتصادية في العالم ولعواقبها على التجارة والتنمية في البلدان النامية . وأكدوا في هذا السياق أنه على الأونكتاد في دورته السابعة أن يتخذ ، في جملة أمور ، خطوات فعالة للاضطلاع ببرنامج من أجل انعاش الاقتصاد العالمي وتنشيط النمو والتنمية على نحو متوازن ومنتظم . ويتعيّن على الاونكتاد في دورته السابعة ، في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة ، أن ينظر في القضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية في ميادين من بينها السلع الأساسية والتجارة والنقد والتمويل والديون الخارجية والتنمية والعلاقات المترابطة بينها . ودعوا الى اعتماد تدابير واستراتيجيات عملية للتعاون الدولي من أجل تخفيف حدة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تلك المجالات . وفي هذا السياق ، يتعين ايلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نموا . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن يتمكن الأونكتاد في دورته السابعة من احياء المفاوضات البنّاءة والمتواصلة ، والموجهة نحو تحقيق نتائج ، بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ودعوا الدول كافة الى اتخاذ الاستعدادات المناسبة لعقد الاونكتاد السابع وأن تمثل فيه على المستوى الوزاري .

عاشرا - الأغذية والزراعة

٨٥ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ ازاء التدهور المستمر والخطير في حالة الأغذية والزراعة في عدد كبير من البلدان النامية وخاصة في افريقيا . وأكدوا من جديد الحاجة الملحّة الى ابقاء قضايا الأغذية والزراعة في بؤرة اهتمام العالم . وأكدوا من جديد ضرورة النظر بصورة شاملة في اتخاذ اجراء دولي لمعالجة مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية وذلك في ضوء الأبعاد المختلفة لهذه المشاكل ومن منظور مباشر ومتوسط وطويل الأجل . ودعوا في هذا السياق الى تعزيز دولي مستمر وملائم من أجل بلوغ الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية في البلدان النامية .

٨٦ - ولاحظوا بقلق حالة الركود التي سادت الالتزام بتقديم موارد خارجية للقطاع الزراعي ، وخاصة الانخفاض في التدفقات التساهلية . ولاحظوا أيضا بأسف أن المساعدة المتعددة الأطراف للقطاع الزراعي قد هبطت بحوالي ٥ في المائة في ١٩٨٥ (تقرير الفاو) . وحثوا البلدان المتقدمة النمو على القيام بعمل حازم لعكس هذا الاتجاه ، منخلال جملة أمور منها زيادة مساهمتها في الوكالات المتعددة الأطراف ، واضعة في

اعتبارها الحالة المالية الصعبة التي تواجهها وكالات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، التي تستخدم مواردها لتطوير الزراعة . ورأوا أنه من الضروري اتخاذ خطوات فورية لعكس مسار تدفق الموارد المالية من بلدان نامية الى بلدان متقدمة النمو . واقترحوا اعتماد برنامج دولي خاص للمعونات الغذائية والمساعدات المالية من أجل تخفيف حدة الحالة في تلك البلدان النامية ، التي تعاني من عجز مزمن في الأغذية ، وخاصة في افريقيا .

٨٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الحق في الحصول على الغذاء حق انساني عالمي وأساسي يجب كفالته لجميع الشعوب . وأدانوا بشدة استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي وحذروا من فرض أي نوع من الشروط للحصول على المعونات الغذائية . كما أكدوا مرة أخرى أن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالأغذية والزراعة يعدّ أمرا ضروريا لتحسين الأحوال الاقتصادية ودعم الأمن الغذائي . وشددوا في هذا السياق على ضرورة توريد الأغذية في الوقت المناسب الى أولئك الذين يحتاجون اليها ، ولاسيما في افريقيا وفي أقل البلدان نموا ، وضرورة مساعدة البلدان المتلقية على تطوير وتعزيز قدرتها السوقية والادارية ، فضلا عن نظم التوزيع الداخلي فيها . وحثوا على دعم نظام المعلومات والانذار المبكر العالمي في مجال الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، وأكدوا على أهمية انشاء وتطوير أنظمة وطنية واقليمية للانذار المبكر . كما رحبوا بالتدابير التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي من أجل ضمان توريد المعونة الغذائية على وجه السرعة وفي الوقت المناسب ، الى جانب وضع نظام للمعلومات يضطلع بتوزيع كافة المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية بشكل منتظم لتيسير التخطيط والتنسيق في التنفيذ .

٨٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى تعزيز التعاون على الصعيد دون الاقليمي ، والاقليمي ، والاقاليمي بغية تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية . وطلبوا من هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وضع الأولويات لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة .

٨٩ - وفي هذا السياق ، كرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد دعوة مؤتمر القمة السابع للتبكير بانشاء نظام أمن غذائي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

٩٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم لمشروع الأمن الغذائي الذي اعتمده مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الثالثة والعشرين .

٩١ - ووجهوا نداء عاجلا الى المجتمع الدولي كي يسدي مساندته الكاملة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لضمان أساس مالي متين للصندوق . وفي هذا الصدد ، ناشدوا بالحاح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي بمقدورها ذلك أن تبذل جهدا اضافيا لزيادة حصتها النسبية في اعادة التغذية الثالثة لموارد الصندوق ، مع مراعاة الحالة الاقتصادية الحرجة التي تسود البلدان النامية .

٩٢ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد قلقهم العميق ازاء حالة الأغذية والزراعة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص تدهور الحالة في افريقيا بسبب الجفاف المستمر وزيادة سرعة عملية التصحر . وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم لاعلان هراري بشأن أزمة الأغذية في افريقيا ، الذي اعتمده المؤتمر الاقليمي الثالث عشر لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل افريقيا وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتخذة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، وحثوا المجتمع الدولي على تنفيذها فورا وعلى نحو فعال ، مراعاة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية في افريقيا التي اعتمدت في منروفيا ، وخطة عمل لاغوس . وعلى هذا الأساس أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد تأييدهم لبرنامج الأولويات الافريقي من أجل الانتعاش الاقتصادي لتحسين حالة الأغذية والنهوض بالزراعة في افريقيا والذي اعتمد في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

٩٣ - وقد تلقوا بارتياح برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الخاص بالبلدان الافريقية التي تأثرت بالجفاف والتصحر ، وهو البرنامج الذي وضع لمساعدة تلك البلدان في عملية الانتعاش والاصلاح والتنمية على المدى الطويل . واذ لاحظوا أن بعض تلك البلدان الصناعية الكبيرة لم تعلن بعد عن اسهامها في هذا البرنامج ، مع أن الموافقة عليه كانت اجماعية ، فقد ناشدوا بالحاح تلك البلدان أن تعمل دون ابطاء على بلوغ هدف الـ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في أقرب وقت ممكن ، بحيث تقيم دليلا جديدا على مساندتها لبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

حادي عشر - الطاقة

٩٤ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات على الدور الحيوي الذي تضطلع به الطاقة في النمو الاقتصادي ورفاهية البلدان النامية . وشددوا على ضرورة أن تستمر الجهود الرامية الى تنمية جميع موارد الطاقة في العالم وتوسيع نطاقها بغية تحقيق انتقال منظم من النمط الراهن لانتاج الطاقة واستهلاكها الى نمط يستند باضطراد الى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والاستخدام الرشيد لجميع أشكال الطاقة .

٩٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن عددا كبيرا من البلدان النامية لاتزال تواجه مشاكل خطيرة في تنمية موارد الطاقة . وأكدوا مجددا على أحكام قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٦/٣٩ و ٢٠٨/٤٠ بشأن تنمية موارد الطاقة ، وأعربوا عن أملهم في أن يواصل جميع الدول الأعضاء ، بالتعاون مع المنظمات والهيئات والأجهزة المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، استكشاف سبل ووسائل تعزيز جهود البلدان النامية في مجال استكشاف وتنمية موارد الطاقة فيها .

٩٦ - ولاحظوا أيضا أن مستوى الاقراض الخاص بالطاقة من جانب المؤسسات المالية الدولية ، مازال دون المستوى المطلوب . وحثوا على زيادة هذه الموارد برفع المستوى العام للاقراض ، بما في ذلك الاقراض المتعلق بالتكيف الهيكلي عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تمويل حالات العجز في ميزان المدفوعات .

٩٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس قدرا كبيرا من الاهتمام للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل نيروبي من أجل تنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأعربوا عن قلقهم لأن عددا قليلا فقط من الاجتماعات الاستشارية المتوخاة في برنامج عمل نيروبي قد عقد . فالاجتماعات الاستشارية العالمية وان كانت مفيدة في تحديد المشاريع ، إلا أنها لم تؤد الى التعبئة اللازمة للموارد المالية . وحث رؤساء الدول أو الحكومات على المزيد من العمل النشط في هذا الميدان .

٩٨ - وفي حين كرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أن توفّر البلدان المتقدمة النمو امكانية الوصول بأكبر قدر من الحرية الى تكنولوجيا الطاقة بكاملها ، فقد شددوا أيضا على أهمية التعاون في مجال الطاقة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى من أجل تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات ، وحثوا هذه البلدان على تعزيز برامجها من أجل التعاون التقني والاقتصادي في هذا الميدان .

ثاني عشر - العلم والتكنولوجيا

٩٩ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية الدور الذي يضطلع به العلم والتكنولوجيا في تعزيز التنمية في البلدان النامية . وأعربوا عن أسفهم لما اتسم به تنفيذ برنامج عمل فيينا من بطء وقصور شديدين . وأعربوا عن قلقهم المتزايد بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التنمية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية ، ولاسيما آثارها على قدرة هذه البلدان على استيعاب التكنولوجيا الجديدة وتطويعها ، والصعوبات المتزايدة التي تواجه نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بشروط وقواعد تكفل تنميتها بصورة مستقلة . وقد وضعت عدة بلدان نامية سياسات علمية وتكنولوجية فضلا عن أنها تبذل جهودا نشطة من أجل تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن مجال العلم والتكنولوجيا ينطوي على أهمية بالغة للتعاون المتعدد الأطراف على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وأكدوا على دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد . ورحبوا كذلك بالخطوات الاقليمية الرامية إلى الاصلاح في مجال العلم ، ولاسيما بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بعقد المؤتمر الأول للعلميين في افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ في برازافيل (جمهورية الكونغو الشعبية) ، وناشدوا جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن تقدم من جانبها الدعم الملائم للمؤتمر .

١٠٠ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو على أن تظهر الارادة السياسية تجاه هذا القطاع الحيوي للتنمية وفقا لما نصت عليه أهداف مؤتمر فيينا المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية المعقود عام ١٩٧٩ ، وذلك بتخصيص ٠,٠٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي سنويا لحل بعض المشاكل العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية وتخصيص ١٠ في المائة من نفقاتها في مجال البحث والتطوير لدراسة مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، كما تتيح لهذه البلدان تحقيق أهدافها في القيام بنسبة ٢٠ في المائة من الأنشطة العالمية في مجال البحث والتطوير بحلول عام ٢٠٠٠ .

١٠١ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالمداولات التي جرت في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وعلى ضوء قرار اللجنة بتركيز الاهتمام على عدد قليل من المواضيع المختارة في كل دورة من دوراتها ، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن تؤدي المناقشات بشأن المواضيع المحددة الى توصيات ملموسة في المجالات ذات الصلة وأن تعمل على تطوير

أعمال المتابعة التي تعزز بدورها التعاون العلمي والتكنولوجي . وأكدوا أيضا أن المواضيع التي تختارها اللجنة لدوراتها المقبلة يجب أن تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لاهتمامات التنمية في جميع البلدان النامية . ومع هذا أكد رؤساء الدول أو الحكومات على أنه الى جانب تركيز الاهتمام على مواضيع مختارة ينبغي للجنة أن تطرح للنظر في دوراتها المسائل التي لم تحل في مؤتمر الامم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ولاسيما المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا .

١٠٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق أن الجهود لم تنجح حتى الآن في تنفيذ الترتيبات المالية والمؤسسية الطويلة الاجل لنظام الامم المتحدة لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، الذي تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء في الجمعية العامة . ودعوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى مواصلة جهودها لتنفيذ الترتيبات الطويلة الاجل لهذا النظام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٤٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ .

١٠٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بأسف أنه على الرغم من تضييق شقة الخلافات الى حد ما ، فإن التفاوض حول وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا لم تسفر عن استكمال هذه المدونة . ولاحظوا أن البلدان المتقدمة النمو لا تبدي استعدادا لمواصلة المفاوضات من أجل استكمال هذه المدونة . وأحاطوا علما بقرار الجمعية العامة ٤٠/١٨٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ وأعربوا عن استعدادهم للتعاون مع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ايجاد سبل ووسائل تحديد الحلول المناسبة للقضايا المعلقة في المدونة .

١٠٤ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن عملية التنمية في البلدان النامية تتطلب بصورة متزايدة نقل التكنولوجيا اليها بشروط تفضيلية من أجل تمكينها من التغلب على العقبات التي تصادفها في عملياتها الانمائية ، على أن يتم ذلك بطريقة تتفق وسياساتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية . وأصبح اقتناء التكنولوجيا المتقدمة في المجالات الملائمة أمرا بالغ الاهمية في هذا الصدد . ويتطلب تعزيز قدرات البلدان النامية على استيعاب مثل هذه التكنولوجيا بذل جهود عاجلة ومتضافرة . وحث رؤساء الدول أو الحكومات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى المعنية على اقتسام الخبرة واتخاذ نهج تعاوني في مجال اقتناء ونقل واستيعاب التكنولوجيا ، ولاسيما التكنولوجيا المتقدمة ، وخاصة من بلدان الشمال .

١٠٥ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو الى تحسين آلياتها لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بدرجة كبيرة ولاسيما بجعل شروطها أكثر مرونة وبالقضاء على ممارساتها وسياساتها التقييدية والتمييزية .

١٠٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية اتخاذ تدابير عملية لضمان التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا ، ورحبوا باستكمال النظام الأساسي لمركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وحثوا جميع البلدان الأعضاء على الاسراع بعملية التصديق حتى يمكن للمركز أن يبدأ عمله في وقت قريب جدا .

١٠٧ - وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بالدور الهام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وأكدوا أن الموارد المخصصة لمثل هذه الأنشطة ، لاسيما من قبل منظومة الأمم المتحدة ، لا بد من زيادتها زيادة ضخمة .

ثالث عشر - التصنيع

١٠٨ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن المساهمة المحتملة للقطاع الصناعي كأداة دينامية للتنمية الوطنية لم تتحقق . وفي الواقع فإن احتمالات النمو الصناعي تبدو الآن أسوأ مما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت ، وذلك نتيجة للأزمة التي يواجهها الاقتصاد العالمي ، وندرة الموارد المالية ، والنقص في الموارد البشرية الماهرة ، وتزايد النزعة الحمائية ومشاكل الديون الخطيرة ، وهي عوامل كان لها أثر سلبي على النمو الصناعي وتعرّض للخطر ما أحرز من تقدم حتى الآن . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أن التنمية الاقتصادية المتوازنة تتطلب نمو القطاعين الزراعي والصناعي بصورة متوازنة بحيث يعزز كل منهما الآخر .

١٠٩ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل للغاية نحو بلوغ الأهداف التي حددها المؤتمران العامان الثاني والثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، لزيادة حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي والتجارة العالمية في المصنوعات . وبالمقارنة بهدف ليما الذي يبلغ ٢٥ في المائة ، بلغ نصيب البلدان النامية عام ١٩٨٥ أقل من ١٢ في المائة .

١١٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لتحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة داخل منظومة الامم المتحدة . وأكدوا أهمية اتمام عملية التحويل بطريقة سلسة ، وطالبوا الدول الاعضاء في اليونيدو ، بصورتها الجديدة ، بكفالة السلامة المالية للمنظمة وتوفير الموارد الكافية لها لكي تتمكن من الاضطلاع بولاياتها .

١١١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى التنفيذ الفوري والكامل لقرار الجمعية العامة ٣٣٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، ولتحقيق هذا الهدف، دعوا اليونيدو الى أن تزيد بقدر كبير من مساهمتها في العقد .

١١٢ - وحثوا الحكومات على زيادة وتنويع تبادل المعلومات والموارد البشرية في المجالات التقنية والعلمية والمالية وفي مجال الطاقة والمجالات الاخرى .

رابع عشر - الاتصالات السلكية واللاسلكية

١١٣ - سلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ولاسيما المؤتمرات التي تعالج خدمات اذاعات التردد العالمي والخدمات الفضائية ، وأكدوا على ضرورة التعاون الوثيق فيما بين جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بغرض اتخاذ نهج متوافقة ومنسقة يمكن أن تحقق فوائد طويلة الاجل لجميع البلدان النامية .

١١٤ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو ، الى تقديم المساعدة المالية والتقنية الضرورية للبلدان النامية مع مراعاة أولوياتها الوطنية ، وأهدافها ، وخططها الانمائية ، حتى تتمكن من التغلب على الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بتوسيع شبكاتها الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتحسين وتحديث هذه الشبكات . ودعوا أيضا المجتمع الدولي ، ولاسيما جميع البلدان المتقدمة النمو ، إلى تقديم مساهمة أكبر حتى تتمكن البلدان الافريقية من أن تنفّذ بنجاح برامجها الخاصة بالمرحلة الثانية من عقد النقل والاتصالات في افريقيا الذي اعتمده وزراء النقل والمواصلات الافريقيون في ١٩٨٤ .

١١٥ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أوجه التقدم المهمة التي تحققت في مجال العلم والتكنولوجيا والفضاء . وذكروا أن الاستخدامات السلمية الفعالة لهذا التقدم

من شأنها أن تتمخض عن مكاسب عظيمة للبشرية . ولاحظوا أن مزايا استخدام الفضاء الخارجي ليست موزعة توزيعا عادلا بين بلدان العالم . ومن ثم فينبغي أن يكون مبدأ ضمان الانتفاع بهذه المزايا على أساس من العدل جوهر أي جهاز تنظيمي جديد ، كما ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، بما في ذلك البلدان الاستوائية . ويمكن للتعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى أن يغير الحالة الراهنة ، وقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات من جديد عن استعدادهم لارساء أسس مثل هذا التعاون . كما ينبغي على البلدان النامية ، من جانبها ، أن تزيد من نطاق تعاونها الاجمالي لضمان توزيع المكاسب التي تتحقق من الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي توزيعا عادلا بين البشرية جمعاء .

خامس عشر - السيادة على الموارد الطبيعية

١١٦ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على حق جميع البلدان والشعوب غير القابل للتصرف ، في أن تمارس بشكل دائم وتام وفعال سيادتها وسيطرتها الكاملتين على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد جميعا ، وعلى كل أنشطتها الاقتصادية . كما أكدوا من جديد على الأهمية القصوى لتعزيز الاستقلال السياسي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى من خلال التحرير الاقتصادي ، وأكدوا فضلا عن ذلك ، بأن حركة عدم الانحياز ينبغي لها ، كي تحقق مهمتها التاريخية أن تواصل دعم وحماية الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان والشعوب النامية ، وأعربوا عن استنكارهم للجوء بعض البلدان المتقدمة النمو وشركاتها عبر الوطنية الى أساليب القسر الاقتصادي والضغط وغير ذلك من التدابير لتقويض سيادة البلدان النامية والحق الاساسي لشعوبها في انتهاج سياساتها وبرامجها الذاتية الاقتصادية المستقلة .

١١٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد مساندتهم للشعوب التي لا تزال ترزح تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، كما أكدوا من جديد على الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لتلك الشعوب ، بما فيها حق تقرير المصير والحرية والاستقلال والسيادة الكاملة على مواردها الطبيعية وموارد الاخرى وأنشطتها الاقتصادية ، وخاصة حقوق الشعبين الفلسطيني والناميبي اللذين نهبت مواردهما واستغلت بصورة غير مشروعة على أيدي النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب أفريقيا . ودعا رؤساء الدول أو الحكومات كل الدول والشعوب للعمل بصورة منفردة ومجتمعة من أجل القضاء على العوائق التي تعترض تحقيق الحقوق الوطنية لتلك الشعوب ، بما فيها الحرية والاستقلال ، وحثوا على اتخاذ خطوات فعالة في هذا السبيل . وأهابوا بجميع الدول

والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وجميع المؤسسات الاخرى بألا يصدر منها اعتراف أو تعاون أو مساعدة بأي شكل من الاشكال لاية خطوة تتخذ لاستغلال الموارد الفلسطينية والناميبية .

١١٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد حق جميع البلدان والشعوب التي تعرّضت للعدوان الخارجي أو الاحتلال الاجنبي أو السيطرة الاستعمارية والصهيونية ، أو الفصل العنصري في استعادة حقوقها والتعويض الكامل عن كل ما تعرضت له الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد من استغلال واستنزاف وخسائر وأضرار .

سادس عشر - قانون البحار

١١٩ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح أنه قد تم بالفعل استلام ١٥٩ توقيعا و ٣٦ مصادقة منذ اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢ . ولاحظوا أيضا بارتياح التقدم الذي حققته حتى الآن اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار في سبيل استكمال أعمالها ، مما يكفل بدء عمل السلطة والمحكمة في وقت مبكر . ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو لم تنضم اليها أن تبادر الى اتمام ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى وضع النظام القانوني الجديد موضع التنفيذ .

١٢٠ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ واتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ والقرارات والمقررات اللاحقة ذات الصلة عندما أعلنت أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الموجودين خارج حدود الولاية القومية ، وكذلك موارد تلك المنطقة ، هما تراث مشترك للانسانية . قد أكدت ضمن ما أكدته :

(أ) أنه يمكن لاية دولة ، أو شركة ، أو فرد الاستيلاء على الموارد التي تعتبر تراثا مشتركا للانسانية ؛

(ب) أنه من الواجب أن تدار هذه الموارد بواسطة آلية دولية مناسبة تعمل لصالح البشرية ككل ، على أن تراعي على وجه الخصوص احتياجات البلدان النامية ؛

(ج) أنه من الواجب اقتسام المنافع الناتجة عن التراث المشترك والتي لا بد وأن تتضمن ليس فقط المنافع المالية وإنما أيضا الامتيازات الادارية ونقل التكنولوجيا .

وأشار رؤساء الدول أو الحكومات أيضا الى أن الاتفاقية نصت على انشاء السلطة الدولية لقاع البحار بوصفها الهيئة الوحيدة المختصة بادارة هذه المنطقة ومواردها لصالح البشرية ككل .

١٣١ - وفي هذا السياق ، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء ما قامت به مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو من محاولات لتقويض الاتفاقية والقرارات المتصلة بها والتحايل عليها . وأعلنوا بطلان أي عمل تقوم به من جانب واحد أية دولة أو مجموعة من الدول في اطار اتفاقية مصغرة أو نظام موازٍ يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

١٣٢ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة "الاتفاق المؤقت بشأن المسائل المتعلقة بقاع المحيطات الكبرى" الذي وقعته ايطاليا ، وبلجيكا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، والذي يستهدف سلب التراث المشترك للانسانية . وأكدوا من جديد أن الاتفاق باطل من الناحية القانونية وأنه لا يمكن الاستناد اليه لانشاء حقوق شرعية حيث أنه يتعارض والقانون الدولي المعاصر بصفة عامة ومع اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بصفة خاصة .

١٣٣ - وفي هذا الصدد ، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح ، الموقف القوي الذي اتخذته اللجنة التحضيرية ، في اعلانها الصادر في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، إذ رفضت أي ادعاء ، أو اتفاق أو اجراء يتعلق بالمنطقة الدولية ومواردها ، يكون قد اتخذ خارج اطار اللجنة التحضيرية ويتعارض مع الاتفاقية والقرارات المتصلة بها ، بوصفه أساسا لنشوء حقوق قانونية . واعتبروا مثل هذا الادعاء ، أو الاتفاق ، أو الاجراء ، أمرا غير قانوني تماما .

١٣٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء التدابير التشريعية وغيرها من التدابير الصادرة على وجه الخصوص من جانب الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة بشأن استغلال قاع البحار ، ورفضها باعتبارها غير قانونية بموجب اتفاقية قانون البحار وما يتصل بها من قرارات .

سابع عشر - الشركات عبر الوطنية

١٣٥ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم للصعوبات التي لا تزال تعوق التوصل المبكر لوضع مدونة لقواعد السلوك تنظم أنشطة الشركات عبر الوطنية من أجل ازالة الجوانب السلبية لهذه الانشطة وجعلها تسهم بأقصى امكاناتها في تقدم البلدان النامية . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة أن تتواءم أنشطة الشركات عبر الوطنية مع الأولويات الوطنية وخطط التنمية للبلدان النامية . وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم احراز تقدم في استكمال صياغة المدونة على الرغم من المواقف المرنة والبناءة للبلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو . وفي هذا الصدد ، حث رؤساء الدول أو الحكومات البلدان الأخرى المتقدمة النمو على اتخاذ موقف ايجابي وبناء من المفاوضات الرامية الى التوصل الى مدونة فعالة ومجدية . وأكدوا أن اعتماد مدونة قواعد سلوك يعتبر عنصرا أساسيا في قيام علاقات عادلة ومتكافئة بين البلدان .

١٣٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن استيائهم من السياسات والممارسات غير المشروعة وغير المقبولة لبعض الشركات عبر الوطنية التي يؤدي هدفها المتمثل في تحقيق أكبر قدر من الربح الى تشويه اقتصادات البلدان النامية وتقويض سيادتها . وأدانوا التعاون المستمر بين بعض الشركات عبر الوطنية ونظام الأقلية في جنوب افريقيا وأكدوا أن التعاون يسهم في ترسيخ جذور الفصل العنصري ويطيل احتلال بريتوريا غير الشرعي لاقليم ناميبيا . ودعوا الشركات عبر الوطنية الى الامتثال بدقة لكل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الشأن والامتناع عن اعاقة الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري .

١٣٧ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع الارتياح بتقرير فريق الشخصيات البارزة الذي أُنشئ لعقد جلسات استماع عامة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا . وطلبوا الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة اقتراح اجراءات محددة تستهدف منع الشركات عبر الوطنية من الاستمرار في ممارسة أنشطتها في جنوب افريقيا الأمر الذي ساعد على تعزيز نظام الفصل العنصري ، وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على التعاون في مجال اعتماد الاجراءات اللازمة في محافل منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تحقيق هذا الغرض .

ثامن عشر - البيئة وغيرها من الجوانب النوعية للتنمية

ألف - البيئة

١٢٨ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم للتدهور المستمر في نوعية البيئة في العالم ، ولاحظوا أنه في غيبة التدابير التي يجب اتخاذها في الوقت المناسب فإن هناك إمكانية واضحة لتدهور أوضاع البيئة العالمية وتعرضها لدمار لايمكن تلافيه . وفي هذا السياق ، أكدوا ضمن جملة أمور على الحاجة الى تخطيط انمائي رشيد ومتوازن ايكولوجيا ، واقتسام المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات حفظ الموارد ، وكذلك الحاجة الى إجراء تقييم للموارد الايكولوجية للبيئة والمحافظة على تلك الموارد .

١٢٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن حماية البيئة البحرية هي مسؤولية مشتركة لجميع الدول ، ودعوا كافة الدول الى الكف تماما عن اتخاذ أية اجراءات أو القيام بأية أنشطة تمثل خطرا على البيئة البحرية والأوضاع الايكولوجية أو تعرض الحياة البحرية للخطر .

١٣٠ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سبيل اعداد المنظور البيئي لعام ٢٠٠٠ وما بعده ، وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على تنسيق مساهماتهم في اعداد ذلك المنظور . كما رحب رؤساء الدول أو الحكومات بانشاء اللجنة الخاصة للمنظور البيئي لعام ٢٠٠٠ وما بعده ، والتي اتخذت اسم "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" . وأعربوا عن أملهم في أن يوجه تقرير اللجنة ووثيقة المنظور البيئي اهتمام العالم الى قضايا البيئة والتنمية المترابطة وأن يساعدا في تعبئة موارد ضخمة لتمكين البلدان النامية من اتباع سياسات طويلة الاجل توفق بين الأهداف البيئية والانمائية .

١٣١ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٥/٣٧ و ١٦٣/٣٨ و ١٧٦/٣٩ و ١٩٧/٤٠ ، وهي القرارات الخاصة بالمشاكل المتعلقة بمخلفات الحروب في أراضي البلدان النامية . وناشدوا كافة الدول المسؤولة عن مثل هذه المخلفات أن تتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع المنظمات والوكالات المتخصصة ، في سبيل دعم المطالب المشروعة للبلدان التي تأثرت بوجود مخلفات الحروب ، وخصوصا الالغام ، في أراضيها لأن استمرار وجود مثل هذه المخلفات يعرض الجهود الانمائية لتلك البلدان لخطر بالغ .

١٣٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح القرارات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الافريقي المعنى بالبيئة ، المعقود بالقاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وحثوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وباقي الوكالات المتخصصة على ان تقوم بزيادة المساعدات التي تقدمها للبلدان الافريقية كي تتمكن من التغلب على آثار الجفاف والتصحر .

١٣٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حماية البيئة ، وحثوا كافة الدول على التقيد بالصكوك القانونية الدولية لحماية البيئة وذلك ضمانا لتطبيق تلك الصكوك تطبيقا شاملا .

باء - الجوانب النوعية للتنمية

١٣٤ - إن رؤساء الدول أو الحكومات ، ادراكا منهم لأهمية الجوانب النوعية للتنمية ، واقتناعا بالحاجة الى الحفاظ على التوازن العالمي بين القضايا المترابطة للموارد والبيئة والسكان والتنمية ، وآخذين في اعتبارهم التطورات العلمية والتكنولوجية ، أكدوا من جديد تأييدهم للقرار ١٧٩/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين ، والمعنون "أنماط الاستهلاك : الجوانب النوعية للتنمية" ، كما أكدوا مجددا على الحاجة الى ايجاد أداة للقياس يمكن الاعتماد عليها في اجراء تقييم سليم للتحسن في مستوى المعيشة . وأكدوا في هذا الشأن أهمية تحديد أنماط الاستهلاك الارشادية التي تتناسب مع الحاجات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية ،وتكييف تلك الأنماط لتتوافق مع الظروف المحلية والوطنية المحددة ، مع مراعاة الخبرات والخطط والاستراتيجيات الوطنية . ودعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى توجيه اهتمام خاص لهذه المسألة ، وابلاغ آرائهم وملاحظاتهم عن هذا الموضوع الى الأمين العام للأمم المتحدة الذي طلبت منه الجمعية العامة إعداد تقرير عن أنماط الاستهلاك وما يتعلق بها من مؤشرات اجتماعية واقتصادية .

تاسع عشر - السنة الدولية لايواء المشردين

١٣٥ - أثنى رؤساء الدول أو الحكومات على المبادرة التي اتخذتها حكومة سرى لانكا بتوجيه اهتمام العالم الى احتياجات المشردين وذلك من خلال اقتراحها بأن توافق الأمم المتحدة على اعلان ١٩٨٧ عاما دوليا لإيواء المشردين . وأدرك رؤساء الدول أو

الحكومات أنه لا تزال هناك حاجة لبذل جهود من أجل تحسين أماكن إيواء الفقراء والمعوزين والاحياء التي يعيشون فيها في شتى أنحاء العالم وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على دعم خطط ومهام التعاون والمشاركة في هذه الخطط التي نشأت عن أهداف الاسكان التي اقترحتها "مجموعة الدول المنسقة في مجال الإسكان" . وأكدوا من جديد عن عزمهم على تقوية وتوسيع نطاق التعاون مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بهدف دعم وتنفيذ الاجراءات المتعلقة بالنسبة الدولية لإيواء المشردين والذي سيجري الاحتفال بها في عام ١٩٨٧ .

عشرون - دور المرأة في التنمية

١٣٦ - أكد المؤتمر أن المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية يجب أن تظل جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وكذلك من الجهود الشاملة التي تبذل لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٣٧ - وفي هذا الخصوص ، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأن التوصيات الصادرة عن مؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٥ والمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم المعقود في نيروبي ، كينيا ، تشكل أساسا شاملا وبنّاء لتحقيق تلك الأهداف .

١٣٨ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات التزامهم الكامل بسرعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي ودعوا المجتمع الدولي الى زيادة الدعم المقدم للبرامج التي تستهدف تعزيز دور المرأة في عملية التنمية .

١٣٩ - وقد وجّه رؤساء الدول أو الحكومات نداء الى المجتمع الدولي بأسره كي يستعمل كل الوسائل المتاحة له ليكثّف الكفاح ضد الفصل العنصري بحيث تستطيع نساء ناميبيا وجنوب افريقيا أن يساهمن مساهمة فعّالة في تطبيق الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة وتحقيق أهداف عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم .

١٤٠ - وقد حيّا رؤساء الدول أو الحكومات انعقاد مؤتمر نساء كل افريقيا في لواندا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ واعتبروا أن هذا الاجتماع يشكل حدثا هاما لمشاركة النساء الافريقيات على نحو فعّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهن .

حادي وعشرون - التصحر وتقديم المعونة الى ضحايا الجفاف

١٤١ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق أن الزحف السريع للصحراء في افريقيا والجفاف المستمر هناك وفي اجزاء أخرى من العالم النامي أثّرا تأثيرا شديدا على الجهود الانمائية للعديد من البلدان وعلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبها، وخاصة في مجالي انتاج الاغذية والنشاط الاقتصادي مما أسفر عن خلق حالات طارئة شهدت صراعا يائسا من أجل البقاء .

١٤٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ان تحقيق أهداف مكافحة التصحر والجفاف يتطلب موارد بشرية وتقنية ومالية تتجاوز امكانات البلدان المتأثرة . ولذلك حثوا المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها البلدان المتأثرة . وأكدوا أن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي يجب ألاّ تقتصر في هدفها على حل المشكلة الطارئة بل يجب توجيه هذه المساعدات على نحو ينهض بتحسين البنية الاساسية في تلك البلدان .

١٤٣ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالنتائج المحرزة في وضع سياسة منسقة لمكافحة الجفاف والتصحر من قبل البلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، وبلدان المغرب ، وكذلك مصر والسودان ، خلال المؤتمر الوزاري المعقود في داكار في الفترة من ١٨ الى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وخلال المؤتمر الثاني اللاحق المعقود في داكار أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . وناشدوا كذلك مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تكثيف معونته المقدمة الى البلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل نظرا للتردي الجغرافي المستمر للتربة والعجز المتزايد في المواد الغذائية .

١٤٤ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح انشاء بلدان شرق افريقيا الستة ، اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا والصومال ، للهيئة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية ورحبوا بعقد اجتماع على مستوى القمة في هذا الصدد في جيبوتي في

الفترة من ١٥ الى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وأعربوا عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذلها هذه البلدان وحثوا المجتمع الدولي على تقديم كافة المساعدات المالية والتقنية الضرورية اليها .

١٤٥ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بقيام الجمعية العامة للامم المتحدة بالنظر ولأول مرة ، في بند بعنوان "البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف" وذلك في دورتها التاسعة والثلاثين ثم في دورتها الأربعين . ودعوا المجتمع الدولي الى القيام على وجه الاستعجال بتنفيذ قراري الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٩/٢٠٨ و ٤٠/١٧٥ المتعلقين بهذا الموضوع .

١٤٦ - كما رحب رؤساء الدول أو الحكومات بانشاء صندوق خاص لتقديم المساعدة العاجلة للبلدان الافريقية المتأثرة بالجفاف والجوع خلال الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وحثوا جميع أعضاء المجتمع الدولي ولاسيما البلدان المتقدمة النمو على تقديم مساهمات سخية الى هذا الصندوق .

ثاني وعشرون - حالة اللاجئين والمشردين في افريقيا

١٤٧ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء التدفق الحالي للاجئين في افريقيا وكذلك الآثار السلبية التي يفرضها عبء اللاجئين على الاقتصادات الضعيفة لبلدان اللجوء .

١٤٨ - وفي هذا الصدد ، رحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدات الى اللاجئين في افريقيا في عام ١٩٨٤ والذي كان هدفه ايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . وحثوا المجتمع الدولي والامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على التعاون لتنفيذ المشاريع التي اعتمدها المؤتمر المعنى بتقديم المساعدات الى اللاجئين في افريقيا . وحثوا كذلك جميع البلدان على المساعدة في غوث وإعادة تأهيل اللاجئين والعائدين الافريقيين .

١٤٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات ايضا عن قلقهم العميق ازاء ضخامة عدد المشردين في افريقيا ومحنتهم . وفي هذا الصدد حثوا المجتمع الدولي وجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة على تقديم أكبر مساعدة ممكنة الى البلدان المتأثرة عن تناول تلك المشاكل .

١٥٠ - وفيمايتعلق بحالة اللاجئين في الجنوب الافريقي ، أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وسياسات العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار الاقتصادي التي يتبعها ضد دول وشعوب المنطقة تمثل السبب الرئيسي لزيادة عدد اللاجئين والمشردين في ذلك الجزء من القارة الافريقية . وفي هذا الصدد ، أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا على حق دول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية المستقلة في تلك المنطقة في استقبال وإيواء ضحايا النظام العنصري . وأعربوا عن تأييدهم الكامل للتدابير المتخذة في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بحيث تقدم المساعدة المالية والمادية لدول الجنوب الافريقي ولحركات التحرير الوطني لتمكينها من مواجهة أعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا .

ثالث وعشرون - الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة

١٥١ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ استمرار تدهور الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، نتيجة للاحتلال الاسرائيلي . ولاحظوا بوجه خاص أن السلطة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، قد نزعت ملكية أكثر من ٦٠ في المائة من تلك الاراضي لاغراض توسعية ، بما في ذلك بناء مستوطنات استعمارية ، كما صادرت أكثر من ٩٠ في المائة من الامدادات السنوية للموارد المائية الفلسطينية . ولاحظوا أيضا أن الحصار الاسرائيلي للاقتصاد الوطني الفلسطيني قد عطل الانشطة في مختلف قطاعاته وجعله معتمدا الى حد كبير على الاقتصاد الاسرائيلي ، بما في ذلك اتجاهاته التضخمية ، الامر الذي حال دون تطوير اقتصاد وطني مستقل وسليم يمكن أن يصلح كقاعدة وطيدة لدولة فلسطينية .

١٥٢ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وشددوا بوجه خاص على أن ازالة الاحتلال الاجنبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه يعد شرطا أساسيا للتنمية . وأكدوا أن الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال دعمها المادي والمعنوي غير المحدود لاسرائيل ، تشارك في مسؤولية استمرار احتلال الاراضي الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني . ودعوا كل الدول الى المساعدة في تمكين الشعب الفلسطيني من القضاء على الاحتلال الصهيوني وتمكينه من تطوير اقتصاده الوطني بحرية . وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ،

وأن يزيد من هذه المساعدة ، كما حثوا المجتمع الدولي وهيئات الامم المتحدة على عدم استخدام السلطة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، كقناة لتقديم المعونة أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة الموجهة الى الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، اذ أن ذلك الاجراء سيساعد على إطالة أمد الاحتلال الاسرائيلي .

١٥٣ - وقرر رؤساء الدول أو الحكومات معارضة أية محاولة لمنح السلطة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، عضوية أي من اللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للامم المتحدة .

رابع وعشرون - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا*

١٥٤ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجه القارة لا تزال مستمرة بشكل حاد في معظم البلدان المتأثرة . ولم تظهر أية علامات تدل على تراجع الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بدخل الفرد كما ظلت معدلات النمو راكدة . وعلاوة على ذلك استمر المناخ الاقتصادي الدولي المعاكس الذي اتسم ضمن جملة أمور بارتفاع أسعار الفائدة الثقيلة وانخفاض أسعار السلع الاساسية وزيادة الحواجز الحمائية وأعباء خدمة الدين التي تتزايد سوءا ، وانخفاض مستويات المساعدة الخارجية التي تقدم بشروط ميسرة ، بالاضافة الى الآثار المدمرة للجفاف المتأصل وزحف الصحراء الذي لا يرحم ، في اضعاف الاقتصادات الافريقية بشكل خطير مما يزيد من صعوبة انعاشها . والواقع أن حالة متناقضة قد نشأت تتسم بتدفق صاف في الموارد المالية من افريقيا الى البلدان المتقدمة النمو .

١٥٥ - واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن التنمية في القارة الافريقية هي المسؤولية الاولى للحكومات والشعوب الافريقية التي اتخذت ولا تزال تتخذ تدابير مضنية لاعادة التكييف وهي تدابير غير خالية من العواقب السياسية والاجتماعية . وأدرك رؤساء الدول أو الحكومات أنه وفقا لكافة التقديرات فإن احتمالات الانتعاش والنمو والتنمية سوف تظل بعيدة جدا ما لم يقدم المجتمع الدولي دعما كاملا للجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لتأمين احتياجاتها الطارئة . وقد لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن المجتمع الدولي قد اعترف ، اثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، أن هناك حاجة لتوفير المزيد من الموارد الخارجية كي تستطيع افريقيا ان تحقق انتعاشا اقتصاديا . وأكد

---

* تحفظ : زائير

رؤساء الدول أو الحكومات أنه ينبغي للمجتمع الدولي وهو يواصل تصديه للحالة الطارئة في افريقيا ، أن يولي اهتماما أكبر لدعم اجراءات التنمية المتوسطة والطويلة الأجل التي لا يمكن بدونها ايجاد حل دائم لتلك الحالة الطارئة . وناشدوا بالتالي المجتمع الدولي والمؤسسات المالية القيام بصفة عاجلة بتوفير الموارد التي تكفل التنفيذ الكامل والفعّال لبرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦-١٩٩٠ .

١٥٦ - وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بخطورة ما تعاني منه البلدان الافريقية من مشاكل المديونية ونقص الموارد . ودعوا البلدان المتقدمة النمو الدائنة والمؤسسات المالية والنقدية والمصرفية المتعددة الأطراف ، الى أن تتخذ بأسرع ما يمكن تدابير ملموسة لحل مشكلة المديونية الخارجية لافريقيا ، وينبغي أن تنصبّ تلك التدابير بصفة خاصة على شروط الدين الخارجي الحالي وعلى منح موارد مالية اضافية بشروط مواتية لمساعدة البلدان الافريقية المدينة على مواصلة السير في طريق النمو والتنمية الاقتصادية . وفي هذا الاطار أيدوا قرار مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المتعلق بعقد مؤتمر دولي عن الدين الخارجي لافريقيا .

١٥٧ - وبحث رؤساء الدول أو الحكومات النتائج الاقتصادية لسياسات زعزعة الاستقرار التي يمارسها النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد بلدان الجنوب الافريقي ، وأكدوا من جديد دعمهم الكامل وتضامنهم التام مع تلك الدول وحركات التحرير من أجل التغلب على الآثار المعوقة الناتجة عن أعمال زعزعة الاستقرار هذه . وفي هذا المجال ، أثنوا على مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي لما أُحرز من تقدم ملموس نحو بدء برامج في قطاعات اقتصادية هامة تساعد على النمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ونحو تقليل اعتماد اقتصادات البلدان الأعضاء على جنوب افريقيا . ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بنتائج الاجتماع الاستشاري السنوى الاخير لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي المعقود في هراري في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والذي ناقش الاستراتيجيات القطاعية المقرر اعتمادها للسنوات الخمس القادمة . وناشدوا المجتمع الدولي أن يقدم كل المساعدات المالية الممكنة وغيرها من المساعدات لبرامج مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . كما حثوا بلدان عدم الانحياز على تقديم دعم أكبر لصالح برامج ومشاريع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، بغية إعطاء مضمون ملموس لتضامنها مع دول خط المواجهة .

١٥٨ - وعند استعراض رؤساء الدول أو الحكومات للتقدم المحرز في تنفيذ أحكام خطة عمل حركة بلدان عدم الانحياز لمواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والتي اعتمدت في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، رحبوا بعروض المساعدة التي وصلت من الارجنتين ، واندونيسيا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبيرو ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، وكوبا ، ومصر ، والمغرب ، ونيجريا ، والهند ، ويوغوسلافيا . كما رحبوا بالجهود التي تبذلها الهند لتنسيق المساعدات المقدمة لمواجهة الاحتياجات الطارئة للبلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى . وحث رؤساء الدول أو الحكومات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على مواصلة تقديم كل المساعدات الممكنة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية المماثلة لدى الدول الافريقية على النحو الوارد في خطة عمل حركة بلدان عدم الانحياز وفي برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ .

خامس وعشرون - عقد النقل والاتصالات في افريقيا

١٥٩ - استعرض رؤساء الدول أو الحكومات تنفيذ البرامج الخاصة بعقد النقل والاتصالات في افريقيا ، ولاحظوا مع الأسف أن الموارد المالية والتقنية التي توفرت لتحقيق تلك البرامج كانت غير كافية بكل المقاييس . وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي أن يقدم للدول الافريقية الدعم الاقتصادي والسوقي اللازم لتمكينها من الاسراع في تنفيذ البرامج الواردة في إطار عقد النقل والاتصالات في افريقيا (١٩٧٨-١٩٨٨) .

سادس وعشرون - عقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادي

١٦٠ - أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٣٩ بشأن عقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادئ (١٩٨٥-١٩٩٤) وحثوا المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم لتحقيق أهداف هذا العقد .

سابع وعشرون - أقل البلدان نموا

١٦١ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ ازاء التدهور المستمر في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا ، التي هي أقل قدرة على التصدي للصدمات الخارجية بسبب القيود الهيكلية . وقد أسفر النقص في حصائل التصدير ،

وتدهور معدلات التبادل التجاري ، بالاضافة الى انخفاض تدفق الموارد الخارجية ، عن تقليص حاد لقدرتها على الاستيراد ، وانخفاض حاد في الاستهلاك والاستثمار . وشكل العبء الثقيل لخدمة الديون قيدا كبيرا على عملية تنميتها وازدادت الصعاب التي تواجهها هذه البلدان بفعل الكوارث الطبيعية . وتقتضي شدة المحنة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان ومشاكلها الهيكلية الهائلة ، استجابة فورية من المجتمع الدولي بهدف تحقيق الانتعاش القصير الأجل والتنمية الطويلة الأجل .

١٦٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع عدم الارتياح أن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا قد سار ببطء شديد للغاية . وإذ أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الصلاحية الكاملة لبرنامج العمل الجديد الكبير ، فقد صادقوا على نتائج وتوصيات الفريق الحكومي الدولي المعنى بأقل البلدان نموا بشأن الاستعراض النصفي الشامل لبرنامج العمل الجديد الكبير . كما طلبوا من المجتمع الدولي أن يتخذ فورا خطوات ملموسة ومناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير فيما تبقى من العقد الحالي وذلك بهدف تمكين أقل البلدان نموا من التغلب على المصاعب الهيكلية وتلبية احتياجات شعوبها في أقرب وقت ممكن ، وتحقيق التنمية المعتمدة على الذات . وبالاشارة الى قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٤٠ أيد رؤساء الدول أو الحكومات الدعوة الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٩٠ بهدف تحديد مسار العمل مستقبلا . وأكدوا تأييدهم الكامل لعقد مثل هذا المؤتمر الاستعراضي ، وأوصوا بالاشتراك فيه على مستوى مناسب .

ثامن وعشرون - البلدان غير الساحلية

١٦٣ - أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها حركة عدم الانحياز من قبل فيما يخص البلدان النامية غير الساحلية وأوصوا بأن تقوم الوكالات الدولية المناسبة بما في ذلك الاونكتاد بإجراء تقييم لتنفيذ هذه القرارات وذلك قبل انعقاد الاونكتاد السابع لضمان حق تلك البلدان في الوصول بحرية الى البحر ومنه ، ولضمان حرية المرور العابر كما تنص على ذلك المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وبغية توفير المساعدة الدولية الضرورية لتلبية الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان . وسلم رؤساء الدول أو الحكومات كذلك بأن حق الوصول الى البحر ومنه وحرية المرور العابر يجب تحقيقهما بما يتفق والفقرتين الفرعيتين ٢ و ٣ من المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بحيث ينبغي لأي برنامج عمل

يتعلق بتسهيلات المرور العابر أن يتم تنفيذه بالتشاور مع بلد المرور العابر وبموافقتها .

١٦٤ - وفي هذا الصدد ، أدان رؤساء الدول أو الحكومات بشدة التدابير التي اتخذتها مؤخرا حكومة جنوب افريقيا لتعطيل المرور الحر لسلع وأفراد زامبيا وزمبابوي الى البحر ومنه بقصد ضرب واضعاف اقتصاد هذين البلدين ، متحدية بذلك مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار تحديا صريحا وكذلك اتفاقية الامم المتحدة لتجارة المرور العابر الخاصة بالبلدان غير الساحلية فضلا عن الممارسات التجارية العادلة .

تاسع وعشرون - البلدان النامية الجزرية

١٦٥ - اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بالمشاكل الخاصة التي تواجه البلدان النامية الجزرية والتي تعود بشكل خاص الى المعوقات الناجمة عن صغر حجم تلك البلدان ، ووجودها في مواقع نائية وتعرضها للكوارث الطبيعية ، والعقبات التي تعوق النقل والاتصالات ، والبعد الكبير عن مراكز الاسواق ، والاسواق المحلية المحدودة للغاية ، وندرة الموارد الطبيعية ، والاعتماد الكبير على الموارد المستنزفة وغير المتجددة أو عدد قليل من السلع أو الخدمات للحصول على النقد الاجنبي ، وضعف البيئة ، والاعباء المالية الثقيلة . كذلك أقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن مثل تلك المعوقات تمثل بذاتها قيودا كبيرة على عملية التنمية ، خاصة فيما يتعلق باقتصادات الجزر الصغيرة ، والتي غالبا ما تؤدى الى إعاقة وإحباط جهود البلدان المعنية لإحداث التحول الهيكلي الضرورى لتحقيق نمو يعتمد على الذات .

١٦٦ - وبعد أن وضع رؤساء الدول أو الحكومات في اعتبارهم أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائى الثالث أكدوا على ضرورة قيام الاجهزة المختصة في منظومة الامم المتحدة ، وبالذات برنامج الامم المتحدة الانمائي والمؤسسات المالية الاخرى ، بالاستجابة بصورة عاجلة للاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .وطالبوا بالتنفيذ الكامل لتدابير المساعدات المحددة لصالح البلدان النامية الجزرية والتي وردت في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، مع مراعاة أشياء متعددة منها العوامل الجغرافية وتقاليد حياة الجزر ومؤسساتها ، والبيئة العمرانية ، وأولويات التنمية ، ومشاكل البلدان النامية الجزرية في مجال الاقتصاد الدولي .

١٦٧ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا بقرار الجمعية العامة ١٣٢/٣٩ ، الذى يرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم ، بالتعاون مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، باستكشاف إمكانية تنظيم اجتماع اقليمي للمتابعة وبمشاركة ممثلين عن البلدان النامية الجزرية وغيرها من البلدان المعنية . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى تأييدهم لعقد ذلك الاجتماع وذكروا انه من الافضل عقده في عام ١٩٨٦ . وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع البلدان النامية الأعضاء في الحركة على العمل لانجاح هذا الاجتماع .

١٦٨ - وفي هذا الصدد أكد رؤساء الدول او الحكومات على أن تكون المعايير والشروط والأحكام التي تنظم تدفق المساعدات المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الاطراف الى البلدان النامية الجزرية موجهة للاحتياجات والمشاكل الخاصة لكل بلد من البلدان المعنية وأن يقدم جزء كبير من تلك المساعدات كمنحة .

ثلاثون - أشد البلدان تأثرا

١٦٩ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق بالغ التدهور الذى طرأ على الوضع الاقتصادى والمالي لأشد البلدان تأثرا منذ انعقاد مؤتمر القمة السابع ، وفي هذا الصدد أعربوا عن تأييدهم لتلك البلدان ، وأعادوا التأكيد على الفقرات ذات الصلة التي وردت في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث بشأن تلك البلدان ، وطالبوا باتخاذ تدابير محددة لصالحها . وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على اتخاذ القرارات اللازمة ، كما هو متوخى في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وتنفيذها دون ابطاء .

حادى وثلاثون - اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها

١٧٠ - نظر رؤساء الدول أو الحكومات باهتمام بالغ الى المشكلة المتزايدة لإساءة استعمال العقاقير وزيادة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . وأكدوا انه الى جانب الاثر الهدام لتلك العقاقير على الشعوب ، وهو الأمر الذى يهدد صحة السكان وحياة المجتمع في كل دولة ، فان اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها تضعف البنية الاجتماعية للدول ، وتشكل تكاليف اقتصادية مباشرة وغير مباشرة بالنسبة للحكومات ، وتسفر عن أنشطة إجرامية على الصعيدين الوطني والدولي مما قد يهدد

استقرار الدول . وفي هذا الشأن اكد رؤساء الدول أو الحكومات ان القضاء على هذا البلاء يستوجب ارادة سياسة مصممة وعملا متضافرا يعالج في ذات الوقت مشاكل خفض ومراقبة الطلب على العقاقير وانتاجها وتوزيعها والاستهلاك غير المشروع لها .

١٧١ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود المتضافرة والأكيدة التي يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة خطر إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها. وتعهدوا بتقديم الدعم الكامل لانجاح المؤتمر الوزاري الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها الذي ترعاه الأمم المتحدة والذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، ودعوا البلدان النامية والمتقدمة النمو الى القيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة في هذا الصدد . وفي هذا الإطار رحبوا أيضا بالتوصية ذات النقاط الثماني التي أقرها الاجتماع الأول للهيئة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها والمعقود في فيينا في الفترة من ١٧ الى ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ - وهو الاجتماع الذى زود أمانة المؤتمر بالمبادئ التوجيهية للإعداد للاجتماع الثاني للهيئة التحضيرية وللمؤتمر الدولي نفسه .

١٧٢ - وطلب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عقد اتفاقية مبكرة لمنع الاتجار بالمخدرات والمواد المؤثرة على العقل والأنشطة المتصلة بذلك . كما أكدوا على الحاجة الى التوسع في برامج معينة للتعاون التقني والاقتصادي بهدف تقديم المساعدة للبلدان الأكثر تأثرا باساءة استعمال العقاقير وانتاجها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة . وحثوا كذلك البلدان الصناعية على زيادة مساهماتها المالية المقدمة الى تلك البرامج عن طريق صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال العقاقير . ومضاعفة جهودها الرامية الى تقليل الطلب على العقاقير غير المشروعة .

ثاني وثلاثون - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

الف - نظرة عامة

١٧٣ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أصبح على مر السنين حقيقة ملموسة أوجدت مفاهيم إبداعية قائمة على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات . وقد تبلورت هذه المفاهيم في أهداف محددة وترجمت الى برامج ومشاريع مفصلة في العديد من قطاعات التعاون الاقتصادي . وأعربوا عن اقتناعهم بأن الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى فيما

بين البلدان النامية لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ والاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة السبعة والسبعين بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في القاهرة في آب/اغسطس ١٩٨٦ يشكلان مرحلة هامة في تطور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ويتسمان بنهج سليم وواقعي وعملي . وفي هذا السياق شددوا على الدور الاساسي للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين في متابعة وتنفيذ توصيات الاجتماعين . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للتقدم الذي تحقق في مواصلة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية منذ أن اعتمد مؤتمر القمة السابع إعلان الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز . وأعادوا تأكيد التزام بلدان عدم الانحياز بزيادة تعزيز التنمية القائمة على الاعتماد على الذات بوصفها جزءا أساسيا لا غنى عنه في جهود البلدان النامية الرامية الى إعادة تنظيم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٧٤ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بأن التعاون الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي فيما بين البلدان النامية قد تدعم بدرجة ملحوظة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الابيض المتوسط . وفي هذا الصدد رحبوا بانشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في مؤتمر داكا المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، كما رحبوا بالجهود المماثلة التي تبذلها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى من أجل إقامة تعاون بنّاء فيما بينها .

١٧٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة الملحة والعاجلة الى الاسراع بخطى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خاصة في ظل البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية والسائدة في الوقت الحاضر ، واستمرار الركود الذي وصلت اليه عملية إعادة تنظيم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية . وحثوا على استكشاف الإمكانات الهائلة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بشكل كامل بغية الحد من نقاط الضعف لدى البلدان النامية وتعزيز قدرتها على التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو واعادوا تأكيد رأيهم بأن التعاون فيما بين البلدان النامية ليس بديلا عن التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ولا يمكن أن يحل محله . واعترفوا بالحاجة الى الاستخدام الأمثل لعناصر التكامل الحالية في الموارد البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى . وفي هذا الصدد حث رؤساء الدول أو الحكومات تلك البلدان على أن تنظر في منح معاملة تفضيلية للحصول على الخبرة الفنية والمعدات واللوازم من بعضها البعض .

١٧٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى يجب أن ينطلق من فوائد اقتصادية واجتماعية متوخاة لكي تصبح عملية التنفيذ والمتابعة ، بقدر الامكان ، عملية متجددة تقوم على أساس الاعتماد على الذات والتمويل الذاتي .

١٧٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن مراكز التنسيق الاساسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو الوكالات المعنية الاخرى ينبغي أن تقوم بدور أكبر في جمع ونشر المعلومات عن إمكانات التعاون الاقتصادي وعن الاتصالات المباشرة فيما بين المشاركين في هذا التعاون وذلك بهدف توسيع نطاق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأوصوا بأن تقدم مراكز التنسيق المشورة للحكومات والمؤسسات الحكومية الاخرى فيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة ، بما في ذلك التدابير التشريعية لتيسير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٧٨ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات منظومة الامم المتحدة الى اتخاذ تدابير أكثر فعالية وأكثر تحديدا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تنفيذ برامجها ومشاريعها . وفي هذا الصدد أعربوا عن قلقهم إزاء اتجاه منظومة الامم المتحدة لاستخدام الخبراء الاستشاريين وشراء المعدات من البلدان المتقدمة النمو . وأكدوا ضرورة زيادة شراء المعدات من البلدان النامية بصورة كبيرة ، واقترحوا أن يقوم فريق ممثل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بعقد اجتماعات مع جميع الوكالات المنفذة داخل منظومة الامم المتحدة من أجل ضمان اعتماد تدابير فعالة لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٧٩ - وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد أهمية النظام الشامل للافضليات التجارية من أجل توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية .ورحبوا بالقرارات التي اتخذها الاجتماع الوزارى المعني بالنظام الشامل للافضليات التجارية المعقود في نيودلهي في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وهي القرارات التي أعطت قوة دفع سياسية هامة لبدء المفاوضات بشأن اقامة نظام شامل للافضليات التجارية في برازيليا في ايار/مايو ١٩٨٦ .

باء - برامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى

١٨٠ - جدد رؤساء الدول أو الحكومات التزامهم العميق بتقديم الدعم السياسي لتعزيز

التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى . ودعوا الى الاسراع في تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي اللذين اقرتهما مجموعة السبعة والسبعين في كاراكاس في ايار/مايو ١٩٨١ .

١٨١ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى توصيات مؤتمر القمة السابع بشأن التوافق والتنسيق بين برنامجي العمل ، وأعربوا عن ارتياحهم للخطوات التي اتخذت تحقيقا لهذه الغاية ، لكي يصبح كل من البرنامجين مكملا للآخر . وأحاطوا علما في هذا السياق ، بالتقرير المشترك الذي قدم في نيويورك من جانب كل من رئيس مكتب التنسيق ورئيس مجموعة السبعة والسبعين ، ودعوهما الى مواصلة جهودهما حتى يكون تنفيذ أحد البرنامجين مدعما للآخر وحتى يتحقق التكامل المطلوب بينهما . وأعربوا عن اقتناعهم بأن برنامجي العمل يشكلان خطوة حاسمة نحو تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ودعم عناصر التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

(أ) برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي (عدم الانحياز)

١٨٢ - قام رؤساء الدول أو الحكومات بتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز . وبحثوا تقرير الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة المعقود في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، ولاحظوا بارتياح أن تقدما ملحوظا قد أحرز في تنفيذ برنامج العمل في مجالات متعددة من مجالات التعاون . إلا أنهم اعترفوا بالحاجة إلى الإسراع في تنفيذ التوصيات التي اتخذت في بعض القطاعات الاخرى . وفي هذا الصدد أعادوا التأكيد على وجود إمكانية كبيرة للتعاون المتبادل في المجالات المختلفة التي حددها مؤتمر القمة السابع ، وحثوا البلدان المنسقة على بذل المزيد من الجهد في هذا الاتجاه حتى يكون الانجاز الاجمالي على مستوى الارادة السياسية لبلدان عدم الانحياز لتحقيق قدر أكبر من التعاون .

١٨٣ - وتمشيا مع توصيات الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز ، وافق رؤساء الدول أو الحكومات على توصيات الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز بشأن ترشيد تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي ، وخصوصا تحسين التنسيق ومتابعة التعاون في جميع المجالات .

١٨٤ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالاجتماع المعقود في انتاناريفو في شهر آذار/مارس ١٩٨٦ لخبراء البلدان المنسقة في مجال التعاون النقدي والمالي الذي أسند اليه بحث الاقتراح المتعلق بصندوق التنمية وصندوق التثبيت . وقد أبرز رؤساء الدول أو الحكومات أهمية إجراء الدراسات المتعمقة التي أوصى بها على التوالي اجتماع الخبراء والاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي والاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ . وفي هذا الصدد ، طلبوا إسهام بعض المؤسسات مثل مراكز البحوث أو منشآت الدول الأعضاء والأونكتاد في إجراء هذه الدراسات . وطلب رؤساء الدول أو الحكومات الى مكتب التنسيق تشكيل فريق خبراء لدراسة وجهات نظر الحكومات وملاحظاتها حول نتائج الدراسات المرتقبة وعرض تقرير بشأنها على الاجتماع الوزاري بأسرع ما يمكن حتى يتاح لمؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز اتخاذ قرارات ملائمة .

(ب) برنامج عمل كاراكاس (مجموعة السبعة والسبعين)

١٨٥ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح الجهود المبذولة لتدعيم وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ظل برنامج عمل كاراكاس لمجموعة السبعة والسبعين .

١٨٦ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالتقييم الذي توصلت اليه اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق (الاجتماع الرابع) لمجموعة السبعة والسبعين المعقودة في جاكارتا في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، بأن هناك حاجة إلى أن تبذل البلدان النامية مزيدا من الجهد للإسراع بعملية تنفيذ برنامج عمل كاراكاس .ورحبوا بالاتفاق الذي توصلت اليه اللجنة في اجتماعها على ضرورة إعادة تأكيد ودعم الالتزام باتخاذ تدابير عملية من شأنها توليد قوة الدفع اللازمة لاستمرار تنفيذ برنامج عمل كاراكاس باحساس كامل بالتضامن والواقعية . ونظرا لذلك التقييم ، وبناء على توصية هذا الاجتماع ، قرر وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم بنيويورك تحويل هذا الاجتماع إلى اجتماع رفيع المستوى .

١٨٧ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالنتائج التي توصّل اليها الاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة السبعة والسبعين بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والمعقود في القاهرة ، بمصر ، في الفترة من ١٨ الى ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٦ . واعتبروا ان هذا الاجتماع علامة مميزة اذ يعطي دفعة لتعزيز أهداف ومقاصد التعاون الاقتصادي

فيما بين البلدان النامية . وأعربوا عن تقديرهم للتدابير المحددة التي وردت في التقرير النهائي للاجتماع والتي تستهدف تنفيذ مشاريع محددة ذات فوائد متبادلة في إطار المخططات والبرامج التي أوضحها برنامج عمل كاراكاس .

١٨٨ - وأشاد رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح بإعلان القاهرة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي أكد من جديد تأييد الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين الكامل والذي لا يتزعزع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأفصح عن تدابير عملية محددة للاستراتيجية المرتقبة لتعزيز وتكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

ثالث وثلاثون - برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي

أولا - مقدمة

١٨٩ - اعتمد برنامج العمل الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز لأول مرة في قمة القاهرة ، وتم تطويره بعد ذلك في مؤتمرات القمة اللاحقة في لوساكا والجزائر وكولومبو وهافانا ونيودلهي . وهو تجسيد في الميدان الاقتصادي لتصميم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على استكشاف الامكانات الهائلة للتعاون فيما بينها والاستفادة منها في الميادين المالية والتقنية والصناعية والتجارية وغيرها من المجالات ، بغية تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات وتنمية اقتصاداتها . لكنه مثل قبل كل شيء جزء لا يتجزأ من جهود بلدان عدم الانحياز لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وعنصر أساسي في كفاحها من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٩٠ - وإدراكا من المؤتمر للأهداف المذكورة أعلاه ورغبة منه في مواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، فقد استعرض تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي منذ مؤتمر القمة السابع المعقود في نيودلهي عام ١٩٨٣ ، ولاحظ أنه أحرز تقدم جوهري في تنفيذ برنامج العمل في مجالات التعاون المختلفة . غير أن المؤتمر لاحظ بقلق بالغ التقدم المحدود الذي أحرز في بعض القطاعات الأخرى . وإذ يؤكد من جديد وجود إمكانات ضخمة للتعاون المتبادل في المجالات المختلفة التي حددها مؤتمر القمة السابع ، دعا المؤتمر البلدان المنسقة الى بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه حتى يكون التقدم الشامل متكافئا مع الارادة السياسية القوية لبلدان عدم الانحياز لايجاد مزيد من التعاون .

١٩١ - وأكد المؤتمر التزامه بتضامن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الذى أتاح المواءمة بين مجالات الاهتمام المتنوعة وتحقيق مواقف موحدة . وفي هذا الصدد ، دعا المؤتمر الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين إلى إيلاء اهتمام عاجل لهذه الجوانب الأساسية سعيا إلى زيادة تعزيزها .

١٩٢ - ووفقا لقرار مؤتمر القمة السابع عام ١٩٨٣ ، عقد الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ . ووافق الاجتماع الوزاريلمكتب التنسيق المعقود أيضا في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ على توصيات هذا الاجتماع . وتمشيا مع التوصيات التي قدّمت أثناء هذين الاجتماعين ، أكد المؤتمر على ضرورة إيجاد مزيد من الانسجام والتناسق بين الانشطة المدرجة تحت برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كاراكاس الذى وضعته مجموعة السبعة والسبعين لكي يعزز كل منهما الآخر . وأكد المؤتمر أيضا على الحاجة إلى سرعة تنفيذ تلك البرامج التي يمكن أن تتحقق فيها مزايا التعاون المتبادل خلال فترة قصيرة للغاية . وفضلا عن هذا ، شدد المؤتمر على أن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ينبغي أن ينطلق من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة بحيث تصبح عملية المتابعة والتنفيذ بعد ذلك عملية متجددة ومنتظمة وتتوافر لها عوامل التمويل الذاتي قدر الامكان .

١٩٣ - واستعرض المؤتمر الانشطة في المجالات المختلفة التي يشملها برنامج العمل ، وقدم مبادئ توجيهية للعمل في المستقبل في المجالات الفردية على النحو الموضح أدناه :

ألف - <u>المواد الخام</u>

ان المؤتمر :

(أ) أكد الاهمية البالغة للتعاون بين منتجي المواد الخام اذا أريد معالجة مشاكل قطاع السلع الاساسية على نحو فعّال . وفي هذا الصدد ، كرر تأكيد أهمية اتحادات المنتجين ، وأهمية تعزيزها وإنشاء اتحادات جديدة ؛

(ب) حث البلدان النامية المعنية التي لم تنضم بعد إلى اتحادات المنتجين أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن تعزيزا لمزيد من التعاون في هذا المجال ؛

(ج) دعا اتحادات المنتجين التي أنشأتها البلدان النامية الى النظر بصورة ايجابية في اتخاذ الخطوات اللازمة للإنضمام إلى مجلس اتحادات المنتجين وذلك ليبدأ المجلس في ممارسة نشاطه في أقرب وقت ممكن ؛

(د) أكد الحاجة إلى دفع المفاوضات المتعلقة بتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية التابع للأونكتاد ، وتحقيقا لهذه الغاية حث البلدان المتقدمة النمو على ممارسة قدر أكبر من التصميم السياسي ؛

(هـ) كرر الحاجة إلى العمل من أجل أن يبدأ الصندوق المشترك في ممارسة نشاطه في أقرب وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، دعا البلدان النامية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق إلى أن تفعل ذلك بغية حث البلدان المتقدمة النمو على أن تفعل المثل ؛

(و) أشار إلى أنه في ضوء التطورات الجديدة ، ينبغي للبلدان المنسقة أن تجرى استعراضا للحالة الراهنة بغية صياغة استراتيجية لتنفيذ توصيات مؤتمر القمة الثامن .

باء - <u>التجارة والنقل والصناعة</u>

ان المؤتمر :

(أ) أحاط علما مع الارتياح بالدور التحليلي والمحوري الذى قام به برنامج عمل عدم الانحياز في قطاعات التجارة ، والنقل والصناعة ، ولاسيما بالجهود التي بذلها برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي في قطاع التجارة والنقل والصناعة ؛

(ب) رحب ببدء أول جولة للمفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية أثناء المؤتمر الوزاري المعقود في برازيليا بالبرازيل في ايار/مايو ١٩٨٦ وحث جميع البلدان النامية على الاشتراك في المفاوضات بصورة ايجابية من أجل انجاحها في وقت مبكر أقصاه ١ ايار/مايو ١٩٨٧ ؛

(ج) أحاط علما بإنشاء رابطة الهيئات التجارية العامة للبلدان النامية ودعا المنظمات المهتمة في البلدان النامية التي لم تنضم بعد الى هذه الرابطة أن تبادر إلى ذلك ؛

(د) رحب بمبادرة اندونيسيا الى عقد اجتماع تقني بشأن التعاون في مجال الاسمدة ، والمقرر عقده في جاكرتا بأندونيسيا في الفترة من ٢١ الى ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وأشار على الهيئات التجارية الحكومية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بحضور ذلك الاجتماع ؛

(هـ) دعا البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى التعاون في تجميع البيانات التجارية واستخدامها فيما بين البلدان النامية وهيالبيانات المتاحة من المؤسسات التي تعمل على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ؛

(و) أوصى بلدان عدم الانحياز بتقديم كل الدعم السياسي والاقتصادي والاداري اللازم لبرامج عقد النقل والاتصالات لافريقيا (١٩٧٨-١٩٨٨) وعقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٨٥-١٩٩٤) ؛

(ز) حث البلدان النامية على إجراء بحوث بشأن مشاكل النقل ، بما في ذلك سبل تحسين الحالة بالنسبة لنقل منتجات اتحادات المنتجين القائمة بالفعل مع الاهتمام بنوع خاص بمشاكل البلدان النامية غير الساحلية ؛

(ح) حث كذلك البلدان النامية على بحث مجالات التعاون في خدمات الشحن والنقل والتغليف والتوزيع ؛

(ط) دعا البلدان المنسقة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ المشروع الصيدلي بموجب برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي في قطاع التجارة والنقل والصناعة ؛

(ى) دعا كذلك البلدان النامية الى بحث إمكانات التعاون في مجالات مشتقات السكر وتحضير الاغذية والمبيدات الحشرية والاسمدة ومرافق التخزين ، ومعدات الري والالات الزراعية ؛

(ك) حث منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة دعمها لانشطة التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في مجال التعاون الصناعي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

جيم - التعاون النقدي والمالي

إن المؤتمر :

(أ) أكد من جديد وجهة النظر التي تذهب الى أن برنامج عمل كاراكاس يوفر فرصة جيدة أمام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لتنسيق جهودها في تنفيذ البرامج في مجال النقد والمال ؛

(ب) أحاط علما مع الارتياح بالتوصيات الصادرة في هذا المجال عن اجتماع فريق خبراء البلدان المنسقة المعقودة في انتاناريفو في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٦ ، فيما يتعلق باقتراح انشاء صندوق تثبيت الاسعار وصندوق التنمية وصندوق النقد ، وشدد على الحاجة الى الإضطلاع بهذه الدراسات الموصى بها في وقت مبكر ؛

(ج) أكد ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمرات القمة الخامس والسادس والسابع والثامن ، ولاسيما ضرورة تنظيم اجتماع لممثلي المصارف المركزية ووزارات المالية بغية تعزيز التعاون المالي والنقدي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ؛

(د) حث جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على تكثيف جهودها من أجل تعزيز أهداف الحركة في المحافل الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية ؛

(هـ) حث على اتخاذ الخطوات اللازمة لتشغيل صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

دال - التأمين

إن المؤتمر :

(أ) وطد العزم على زيادة وتوسيع نطاق الانشطة التعاونية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في ميدان التأمين وإعادة التأمين ؛

(ب) دعا البلدان المنسقة الى مواصلة أخذ عمل مجموعة السبعة والسبعين بعين الاعتبار كجزء من عمليات التنسيق والمواءمة اللازمة لبرامج التعاون لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين ؛

(ج) أوصى بإقامة برامج تعاون ملموسة في مجال خدمات التأمين وإعادة التأمين من أجل المحافظة على النقد الأجنبي وإقتسام المخاطر ، ومن ثم تقليل اعتماد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على الشركات عبر الوطنية وتعزيز مواقفها التفاوضية أمام البلدان المتقدمة النمو ؛

هاء - <u>التنمية العلمية والتكنولوجية</u>

إن المؤتمر :

(أ) أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة السابقة في مجال العلوم والتكنولوجيا ؛

(ب) رحب بالنتائج التي توصل اليها اجتماع مجلس بريوني بشأن الثورة التكنولوجية الجديدة والبلدان النامية ، المعقود في بريوني بيوغوسلافيا في ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ ؛

(ج) أوصى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ببذل كل الجهود الممكنة من أجل التفوق في التكنولوجيا الجديدة ، لا سيما في مجالات الالكترونيات الدقيقة ، والتكنولوجيا الحيوية ، والمواد الجديدة ، ومصادر الطاقة غير التقليدية ؛

(د) دعا البلدان المنسقة في مجال تنمية العلم والتكنولوجيا الى وضع استراتيجية مشتركة للتعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا مع الإشارة الى مشاريع ملموسة لمثل هذا التعاون ، واستكمال إطار التعاون مع البلدان المتقدمة النمو ؛

(هـ) دعا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى الإسراع بالتوقيع والتصديق على النظام الاساسي لمركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بهدف تيسير التشغيل المبكر للمركز .

واو - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

إن المؤتمر :

(أ) دعا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى الإسراع بدراسة الاقتراح الداعي الى انشاء "آلية لوضع المشاريع من أجل التعاون التقني" ؛

(ب) دعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الى الإضطلاع بدور نشط فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، المنفذة في إطار برنامج عمل كاراكاس ؛

(ج) لاحظ أن المركز الدولي للمؤسسات العامة للبلدان النامية في لوبليانا بيوغوسلافيا قد تطور الى مؤسسة مشتركة بين البلدان النامية جيدة التنظيم . وقد اكتسبت هذه المؤسسة خبرات ومهارات كافية في مختلف ميادين ادارة المؤسسات العامة كما تمكنت من زيادة قدراتها لتسهم بدور هام في تعزيز تنمية الموارد البشرية والتعاون في ميدان المال والتجارة والتكنولوجيا والمشروعات المشتركة والصناعة والزراعة والخدمات الاستشارية وإشراك المرأة في التنمية ؛

(د) دعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي تنفذ أو تعتزم تنفيذ عمليات كبيرة لترشيد وإصلاح قطاع المؤسسات العامة الى تبادل الخبرات فيما بينها والاستفادة بقدر الإمكان من مهارات وتسهيلات المركز والمراكز المماثلة في بلدان عدم الانحياز الاخرى تحقيقا لهذا الهدف .

زاي - الاغذية والزراعة

إن المؤتمر :

(أ) أحاط علما مع الإرتياح بنتائج اجتماع البلدان المنسقة المعقوده في هذا القطاع في الرباط بالمغرب في الفترة من ٢٨ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وأكد الحاجة الى تنفيذ توصياته ؛

(ب) أوصى بأن تنظر البلدان المنسقة في جدوى وضع برنامج يلزم تنفيذه في وقت ملائم من أجل التعاون في مجال الاغذية والزراعة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، مع مراعاة برنامج العمل والقرارات المتخذة في مؤتمر القمة الثامن وفي الاجتماعات السابقة لبلدان عدم الانحياز ، والمتعلقة بالاغذية والزراعة ؛

(ج) ناشد البلدان المنسقة أن تبحث بصفة مستمرة المقترحات والمخططات المطروحة لوضع نظام للأمن الغذائي ، حتى يتسنى تحديد مسار العمل المستقبلي بالنظر الى التطورات الأخيرة التي طرأت في هذا الصدد ، مع توجيه إهتمام خاص الى أقل البلدان نموا ؛

(د) أوصى بأن تولى عناية خاصة للإجراءات التعاونية التي تتخذ في مجال زيادة الانتاجية الغذائية للقارة الافريقية وذلك عند تنفذ خطة العمل الخاصة بمواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وبأن تقدم المساعدة في حل مشاكل انتاج وتخزين وتسويق المنتجات الغذائية . وأوصى المؤتمر كذلك في هذا الصدد بأن تنظم ، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، حلقات دراسية وزيارات ميدانية وغير ذلك من التدابير التي من شأنها المساعدة على نشر نتائج البحوث ونقل تقنيات زراعة المحاصيل التي اكتسبتها مؤسسات البحوث الزراعية والمزارع التجريبية في البلدان النامية ، الى البلدان الافريقية ذات المناخ المماثل والظروف الايكولوجية المماثلة ؛

(هـ) أحاط علما مع الارتياح بنتائج اجتماع خبراء الري لمنسقي بلدان عدم الانحياز في مجال الاغذية والزراعة المعقود في بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الفترة من ١٦ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وحث على تنفيذ توصيات هذا الاجتماع ، ولا سيما التوصيات المتعلقة بانشاء آليات لتنسيق التعاون التقني بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال الري والصرف ؛

(و) رحب بالعرض الذي تقدمت به جمهورية الارجنتين لإستضافة اجتماع البلدان المنسقة الرابع في هذا القطاع ، والذي سيعقد في عام ١٩٨٨ .

حاء - مصائد الأسماك

إن المؤتمر :

(أ) أكد الحاجة الى تنفيذ القرارات التي اتخذها الاجتماع الوزاري الثالث بشأن التعاون في مجال مصائد الاسماك المعقود في هافانا في نيسان/ابريل ١٩٨١ ، والقرارات التي اتخذها الاجتماع اللاحق للبلدان المنسقة ؛

(ب) حث البلدان المنسقة - الممثلة في منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة - على عقد اجتماعات بغية التنسيق ، والتشاور ، والتعجيل بتنفيذ برنامج العمل في مجال مصائد الاسماك ؛

(ج) طلب الى البلدان المنسقة أن تعمم استبيانا على بلدان عدم الانحياز الاعضاء من أجل تسهيل جمع المعلومات الاساسية لوضع مشاريع التعاون فيما بينها مستقبلا ؛

(د) رحب بالعرض المقدم من حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لإستضافة اجتماع لخبراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بشأن الاحياء المائية وذلك في بيونغ يانغ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ؛

(هـ) أكد الحاجة الى تنسيق الانشطة في هذا القطاع وفي قطاعي الاغذية والزراعة ، وحث في هذا الإطار على النظر في التوصيات المتعلقة بقطاعي الاغذية والزراعة والتي اعتمدها اجتماع البلدان المنسقة المعقود في الرباط (المغرب) في الفترة من ٢٨ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

طاء - الصحة

إن المؤتمر :

(أ) أكد الحاجة الى التنفيذ التام للاهداف والغايات المتفق عليها بصورتها الواردة في برنامج العمل في مجال الصحة وفي الوثائق التي صدرت على أساس هذا البرنامج ، والتوصيات التي قدمها اجتماع وزراء الصحة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، ودعا البلدان المنسقة الى اتخاذ خطوات عملية في هذا الشأن ؛

(ب) أيد البرنامج المتوسط الاجل (١٩٨٤ - ١٩٨٩) للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تأييدا تاما بغية تحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، وهو البرنامج الذي وضعت اللمسات النهائية له في الاجتماع الثامن للبلدان المنسقة ، المعقود في بريوني في آذار/مارس ١٩٨٤ ، والذي اعتمده الاجتماع الثامن لوزراء الصحة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ؛

(ج) دعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى القيام بشكل فعّال بتنفيذ برنامج العمل المتوسط الاجل وأن تتخذ من أجل ذلك التدابير المناسبة بما في ذلك وضع خطط لكل سنتين ؛

(د) أعرب عن تأييده لجهود منظمة الصحة العالمية الرامية الى تحقيق هدف الصحة للجميع وإعادة توجيه أنشطتها نحو البرامج الخاصة بالبلدان النامية ، والى دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوجيهه بصفة خاصة صوب تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج بغية تحقيق هذا الهدف ؛

(هـ) أوصى بمواصلة الممارسة الحالية الخاصة بعقد اجتماعات وزراء الصحة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى أثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية بغية تنسيق جميع الجهود الرامية الى تحقيق هدف الصحة للجميع .

ياء - العمالة وتنمية الموارد البشرية

إن المؤتمر :

(أ) دعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى القيام بتنسيق أكثر تنظيما في إطار منظمة العمل الدولية من أجل اعتماد استراتيجيات مشتركة وإنجاز عمل مشترك أعظم وأكثر فعّالية ؛

(ب) أيد الانشطة الرامية الى تعزيز التعاون التقني الافقي بما في ذلك متابعة التربية المهنية وتنمية الموارد البشرية في القطاعات الريفية والقطاعات غير الهيكلية ؛

(ج) حث بلدان عدم الانحياز على بذل كل جهد ممكن من أجل انشاء صندوق التضامن التعاقدي بما يتفق وقرارات مؤتمر وزراء العمل المعقود في بغداد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي صدق عليه مؤتمر وزراء العمل في ماناغوا في عام ١٩٨٤ ؛

(د) أحاط علما مع الإرتياح بالتوصية الصادرة عن مؤتمر ماناغوا فيما يتعلق بانشاء صندوق دولي للتربية المهنية ، ودعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى اتخاذ تدابير فردية وجماعية لتنفيذ تلك التوصية ؛

(هـ) دعا الى التبكير بتشكيل فريق عامل لتنقيح الاجراءات والمعايير الفعلية ووضع صكوك الرقابة من أجل تطبيق أنظمة العمل الدولية داخل منظمة العمل الدولية ، وأن يقدم هذا الفريق تقريره الى الدورة الثالثة والسبعين لمنظمة العمل الدولية ؛

(و) حث منظمة العمل الدولية على مواصلة السعي لإيجاد حلول للمشاكل الهيكلية على أساس شامل .

كاف - السياحة

إن المؤتمر :

(أ) أكد من جديد الدور الهام الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، ومن ثم أبرز حاجة بلدان عدم الانحياز الى القيام بدور حفاز في تعزيز وتوسيع التعاون المتبادل بين البلدان النامية في مجالات من بينها تنمية البنية الاساسية اللازمة للسياحة كوسائل النقل والصناعة الفندقية والمواقع السياحية وتنظيم المطبوعات السياحية والانشطة الثقافية ؛

(ب) دعا الى تنسيق أكبر للسياسات والجهود المحددة التي تبذلها بلدان عدم الانحياز في مجال السياحة بغية زيادة نصيب هذه البلدان من السياحة العالمية وبشكل منتظم ، وحث في هذا الإطار البلدان المنسقة المعنية بهذا المجال على الاجتماع في أسرع وقت ممكن كيما تدرس ، ضمن جملة أمور ، الامكانات التالية :

- إقامة مشاريع مشتركة ؛
- تيسير السفر بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ؛
- تعزيز تبادل الخبرات الفنية وتدريب العاملين ؛
- تشجيع العمل المشترك فيما يتعلق بسوق السياحة العالمية ؛
- انشاء مراكز تدريب على الصعيد الاقليمي ؛
- عقد اجتماعات على مختلف المستويات بدءا من الوزراء وكبار المسؤولين المرتبطين بالسياحة ، الى وكالات السياحة والسفر والصناعة الفندقية وذلك بصورة منتظمة .

لام - الشركات عبر الوطنية والاستثمارات الاجنبية الخاصة

إن المؤتمر :

(أ) قرر أن يتولى نظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى القيام بالاعمال المتصلة بالشركات عبر الوطنية والاستثمارات الاجنبية الخاصة في الوقت الراهن ريثما يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن مركز المعلومات ؛

(ب) أعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم في اختتام المفاوضات الخاصة بمدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية في الامم المتحدة وفي هذا الإطار حث البلدان المتقدمة النمو على إظهار الارادة السياسية اللازمة للتمكين من وضع مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية في صيغتها النهائية واعتمادها في وقت مبكر ؛

(ج) أكد الحاجة الى تشجيع أنشطة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في الامم المتحدة من أجل ضمان تشغيل مركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية بطريقة تؤدي الى تأمين مصالح البلدان النامية ؛

(د) قرر أن يقوم نظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بإقامة صلات مع مركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية بالإضافة الى صلاته مع المؤسسات النظيرة الموجودة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بغية تسهيل الاستخدام الفعّال للمعلومات المتاحة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، والتمكين من الإضطلاع بمزيد من البحوث المنسقة من أجل إبراز القضايا ذات الإهتمام المشترك للبلدان النامية .

ميم - التربية البدنية والالعاب الرياضية

إن المؤتمر :

(أ) لاحظ بارتياح التقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن ؛

(ب) أحاط علما بنتائج المؤتمر العام الثاني للوزراء وكبار المسؤولين في مجال التربية البدنية والرياضة المعقود في بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والذي أكد أهمية تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال التربية البدنية والالعاب الرياضية ؛

(ج) دعا جميع بلدان عدم الانحياز الى بذل كل ما في استطاعتها لتحقيق النجاح للاجتماع القادم الذي سيعقد في لوزان بمبادرة من اللجنة الاوليمبية الدولية فيما يتعلق بالدورة الرابعة والعشرين للالعاب الاوليمبية ؛

(د) دعا بلدان عدم الانحياز الى تأييد وتعزيز قيم الحركة الاوليمبية والالعاب الاوليمبية كوسيلة لتعزيز وتقوية الصداقة بين جميع الشعوب والدول بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية على أسس المساواة الكاملة وتجنب الاعتبارات التجارية ؛

(هـ) قرر تشجيع التبادل بين البلدان الاعضاء في الحركة في ميدان الرياضة في أمور من بينها تنظيم الاحداث الرياضية على المستوى الوطني والاقليمي والاقاليمي ؛

(و) أحاط علما مع الارتياح بالعرض المقدم من كوبا لإستضافة المؤتمر الثالث للوزراء وكبار المسؤولين في مجال التربية البدنية والالعاب الرياضية لحركة بلدان عدم الانحياز المقرر عقده في ١٩٨٩ .

نون - <u>نظام البحوث والمعلومات</u>

إن المؤتمر :

(أ) أكد أهمية دور نظام البحوث والمعلومات الذي يستهدف إيجاد روابط فعّالة بين مؤسسات البحث لبلدان عدم الانحياز والبلدان الاخرى ؛

(ب) لاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن ؛

(ج) طلب الى نظام البحوث والمعلومات مواصلة المشاورات مع لجنة المؤسسات الستة التي شكلتها البلدان المنسقة لوضع اللمسات النهائية لتوصيات على وجه السرعة فيما يتعلق بأفرقة الخبراء حول اختيار المواضيع الرئيسية التي قررها المؤتمر الثاني لنظام البحوث والمعلومات المعقود في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ؛

(د) أوصى بأن يواصل نظام البحوث والمعلومات توسيع وتكثيف اتصالاته مع المعاهد وأنظمة المعلومات الاخرى من أجل أن يصبح مركزا للتنسيق المهني لنشر

المعلومات الاقتصادية والمالية ذات الاهمية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وحث في هذا الصدد نظام البحث والمعلومات على الاستمرار في تنسيق مجالات تغطيته مع شبكة المعلومات المتعددة القطاعات لمجموعة السبعة والسبعين ؛

(هـ) حث نظام البحوث والمعلومات على مواصلة جهوده للحصول على وضع استشاري في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وغيرها من هيئات الامم المتحدة ؛

(و) لاحظ أن الاقتراح المتعلق بتكوين فريق استشاري من الشخصيات البارزة يتطلب اجراء مزيد من الدراسة والتطوير من جانب نظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ؛

(ز) دعا مزيدا من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى الإنضمام الى مجموعة البلدان المنسقة وتعيين واحدة أو أكثر من المؤسسات للإنضمام الى شبكة نظام البحوث والمعلومات ؛

(ح) قرر أن يتولى نظام البحوث والمعلومات الاعمال المتصلة بالشركات عبر الوطنية والاستثمار الاجنبي الخاص الى أن يحين الوقت لإتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بمركز المعلومات المعني بالشركات عبر الوطنية لبلدان عدم الانحياز .

سين - <u>دور المرأة في التنمية</u>

إن المؤتمر :

(أ) دعا البلدان النامية الى اتخاذ التدابير القانونية ، والسياسية والتنظيمية الضرورية التي تتيح توفير الظروف لوضع وتحقيق الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

(ب) اكد أن المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية ينبغي أن تتيح ، في جملة أمور ، مشاركة المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بالتنمية بما في ذلك تعيين النساء في مواقع مسؤولية لتعزيز مشاركتهن في التنمية الوطنية ؛

(ج) أكد حاجة بلدان عدم الانحياز الى اتخاذ التدابير الرامية الى القضاء على الاتجاهات والممارسات الاجتماعية المعادية لمصالح المرأة ودورها ومركزها ؛

(د) أوصى بإجراء دراسات منظمة ومنسقة للمشاكل المرتبطة بالمرأة في الميادين ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لوضعها في المجتمع : الزراعة ، والتشريع ، والتعليم ، والإعلام ، والتكنولوجيا والتعاون التكنولوجي وذلك من أجل تحديد تدابير مناسبة واتخاذ اجراءات ملموسة في جميع مجالات تنمية بلدان عدم الانحياز ؛

(هـ) أوصى أيضا بوضع إطار مفاهيمي ومنهجي مناسب لاستحداث مؤشرات احصائية وغيرها يمكن أن تساعد على التمكن من تقييم الخطوات المتخذة للنهوض بالمرأة ؛

(و) دعا بلدان عدم الانحياز الى تعزيز كافة أنواع التعاون الاقتصادي والتقني على مختلف الأصعدة عن طريق إدراج الجوانب ذات الصلة بتقدم المرأة ؛

(ز) أكد أهمية المشاركة المنسقة من جانب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في عمل لجنة الأمم المتحدة بمركز المرأة وفي سائر هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة وذلك بهدف تحقيق "الاستراتيجيات التطلعية بحلول عام ٢٠٠٠" ، وأكد في هذا السياق الحاجة الى مشاركة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في الأنشطة المقبلة للجنة ، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التي تتناول مسائل تتصل بتقدم المرأة ؛

(ح) أيد أنشطة المركز الدولي للمشاريع العامة في ميدان دراسة مشاكل إشراك المرأة في عملية التنمية وتنفيذ برامج المرأة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، بما في ذلك البرنامج الذي اعتمده مؤتمر نيروبي ؛

(ط) أيد إمكانية عقد اجتماع للبلدان المنسّقة خلال ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وفي هذا السياق أحاط علما مع التقدير باستعداد يوغوسلافيا لإستضافة مثل هذا الاجتماع ؛

عين - استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية

ان المؤتمر :

(أ) أكد الحاجة الى مواصلة تنسيق الجهود بهدف دعم مصالح بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مختلف المحافل الدولية بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتعزيز التعاون الدولي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، والعمل من أجل انجاح مؤتمر الامم المتحدة لتشجيع التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ؛

(ب) أكد مجددا حق كل دولة غير القابل للتصرف في تطوير برامجها الخاصة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقا لمتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية وضرورة ان يلعب التعاون الدولي في ظروف عادلة خالية من التمييز دورا مضطرد الحسم في هذا الميدان ؛

(ج) أحاط علما بالولاية التي حددها الاجتماع الثاني للبلدان المنسقة في هذا القطاع ، وأوصى بعقد الاجتماع الثالث للبلدان المنسقة قبل انعقاد مؤتمر الامم المتحدة لتشجيع التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية المقرر عقده في آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٧ وذلك بغية تمكين بلدان عدم الانحياز من استعراض جميع أنشطة المجموعة في هذه المرحلة .

فاء - الاتصالات السلكية واللاسلكية

ان المؤتمر :

(أ) أكد أهمية التنسيق فيما بين القطاعات حيث أن ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية يشمل معظم مجالات برنامج العمل الاخرى خاصة وأن الاتصالات السلكية واللاسلكية تعد أكثر الوسائل ملاءمة لتبادل ونقل المعلومات حول المجالات الاخرى بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ؛

(ب) أكد مجددا القرار الخاص بانشاء مركز للتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وفي هذا السياق ، حث جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى

التي لم تقدم بعد تعليقاتها بشأن مشروع النظام الاساسي الخاص بمركز التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية أن تفعل ذلك ؛

(ج) أوصى بأن يقوم خبراء البلدان المنسقة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اجتماع البلدان المنسقة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية المعقود في بلغراد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ؛

(د) دعا البلدان المنسقة الى مواصلة جهودها الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن تخفيض تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية من جانب الدول الاعضاء في مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ، وذلك وفقا لتوصيات الاجتماع المشترك لوزراء الاعلام ووزراء الاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان المضيفة لمراكز اعادة التوزيع الخاصة بمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ، المعقود في القاهرة في أيار/مايو ١٩٨٤ ؛

(هـ) دعا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى التعاون الوثيق فيما بينها من أجل مواءمة وتنسيق نهجها داخل المنظمات الدولية ذات الصلة ، كالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية .

صاد - <u>الاسكان</u>

ان المؤتمر :

(أ) أكد الحاجة الى تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية في ميدان الادارة والتدريب ومواد البناء ؛

(ب) دعا الى تحقيق المزيد من التنسيق فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ومع المنظمات الدولية العاملة في ميدان الاسكان وغيرها بغية الحصول على المزايا القصوى من برامج تدريب الموظفين على الدراسات القطرية وللحصول على خدمات الخبراء ؛

(ج) دعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى تقدير احتياجاتها من موارد الموظفين في المجالات التقنية والادارية والمالية والتنظيمية ،

بغية وضع الترتيبات الثنائية والمتبادلة لتدريب الموظفين مع البلدان الاعضاء الاخرى ولتحقيق الاستخدام الكامل للبرامج التي تعرضها المنظمات الدولية ؛

(د) حث جميع البلدان النامية على تحقيق أفضل استخدام لخدمات المنظمات غير الحكومية في مجال الاسكان ؛

(هـ) قدم الدعم الكامل لأهداف السنة الدولية لايواء المشردين واتخاذ المبادرة للإضطلاع ، من خلال الزخم الذي ولده "الموئل" ، بتنفيذ برنامج العمل الخاص الذي وضع لسنة ١٩٨٧ ؛

(و) أوصى بوجوب عقد الاجتماع الثاني للبلدان المنسقة في أسرع وقت ممكن .

قاف - <u>التعليم والثقافة</u>

ان المؤتمر :

(أ) أحاط علما مع التقدير بما أحرز من تقدم حتى الآن في هذا القطاع ؛

(ب) قيم الأنشطة المفيدة التي تؤديها صالة "جوزيف بروز تيتو" لفنون بلدان عدم الانحياز ، في تيتو غراد بيوغوسلافيا ، واسهامها في تعزيز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في ميدان الثقافة وحث في هذا الصدد على أن تواصل الصالة أنشطتها وأن تتوسع فيها ؛

(ج) وتحقيقا لهذا الهدف ، ناشد بلدان عدم الانحياز مواصلة اثراء صالة الفنون ومجموعة الاعمال الفنية الدائمة بها ؛

(د) ورغبة منه في زيادة دعم التعاون في هذا القطاع ، قرر تحويل صالة فنون "جوزيف بروز تيتو" الى مؤسسة عامة تابعة لبلدان عدم الانحياز ؛

(هـ) دعا مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز الى اعداد مشروع للنظام الاساسي لصالة الفنون بوصفها مؤسسة مشتركة لبلدان عدم الانحياز ؛

(و) رحب بالجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لانشاء متحف للآلات الموسيقية الوطنية الخاصة ببلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وفي هذا السياق ، دعا بلدان عدم الانحياز الى المساهمة بانواع مختلفة من الآلات الموسيقية الوطنية في هذا المتحف ؛

(ز) دعا جميع بلدان عدم الانحياز الى المشاركة الكاملة والفعالة في الحلقة الدراسية عن محو الأمية والتوسع في تسجيل الأطفال بالمدارس ، وهي الحلقة التي ستعقد في بيونغ يانغ خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وفي مهرجان أفلام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المقرر عقده في بيونغ يانغ في الفترة من ١ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ؛

(ح) أعرب عن مساندته للدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجالات تخصصها ؛

(ط) ناشد بلدان عدم الانحياز تنسيق مواقفها في المؤتمرات الدولية وفي اليونسكو بشأن القضايا التي تهم الحركة ؛

(ي) أوصى بأن تجتمع البلدان المنسقة مرة واحدة على الأقل سنويا لاستعراض التقدم المحرز والنظر في أعمال متابعة تنفيذ البرامج التي أقرها مؤتمرا وزراء التعليم والثقافة الأول والثاني ، المعقود في بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ والمعقود في هافانا بكوبا في الفترة من ١ الى ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ على التوالي . وكخطوة أولى ، ينبغي للبلدان المنسقة أن تعقد اجتماعا للمسؤولين والمختصين التابعين لوزارات التعليم والثقافة لاقتراح تدابير ملموسة من أجل تنفيذ توصيات مؤتمرات وزراء التعليم والثقافة .

راء - <u>التوحيد القياسي والمقاييس ومراقبة الجودة</u>

ان المؤتمر :

(أ) أحاط علما مع التقدير ، بالتقدم المحرز في هذا المجال الذي يشمل ضمن جملة أمور انشاء مصرف بيانات لشبكة معلومات مركزية تعمل على التبادل الفعال للمعلومات بين بلدان عدم الانحياز في ميدان التوحيد القياسي والمقاييس ومراقبة

الجودة ، وانشاء مركز دولي لتدريب العاملين من بلدان عدم الانحياز في القطاع مالف الذكر ؛

(ب) ناشد البلدان المنسقة مواصلة الجهود من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل في هذا القطاع ، وفي هذا السياق حث على مشاركة المزيد من بلدان عدم الانحياز في الانشطة التي تنفذ في هذا المجال ؛

(ج) قرر الاستمرار في دعوة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي لم تبعث ردودها على الاستبيان الذي عممته الافرقة الوظيفية الاربعة ، الى القيام بذلك ، وناشد البلدان المنسقة أن تجري استعراضا دوريا للتقدم المحرز في هذا الصدد .

شين - التعاون الدولي لاغراض التنمية

ان المؤتمر :

(أ) أحاط علما بأن الاجتماعات المتعاقبة التي عقدت على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري وعلى مستوى مكتب التنسيق ، وكذلك اجتماعات مجموعة السبعة والسبعين قد نظرت بجدية في حالة الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية والحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

(ب) حدد أيضا الاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه الجهود التي تبذل لدعم مصالح البلدان النامية واعادة تنظيم هيكل النظام الاقتصادي الدولي القائم ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛ وبالنظر الى ما تقدم ، ولما كانت هذه القضايا تحظى بالاهتمام الرئيسي لكل من حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين ، قرر انه لا ينبغي أن يظل مجال التعاون الدولي لاغراض التنمية قطاعا قائما بذاته في برنامج العمل .

تاء - البيئة

ان المؤتمر :

(أ) حث بلدان عدم الانحياز على مواصلة جهودها من أجل تنسيق مواقفها تجاه برنامج الامم المتحدة للبيئة وخاصة بالنسبة للاعمال التحضيرية الجارية في هذا البرنامج بصدد التوقعات البيئية حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ؛

(ب) ناشد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى إيلاء الاهتمام الواجب للتنمية المتوازنة ايكولوجيا ، والتعاون بغرض المحافظة على البيئة وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الجفاف والتصحر ، وذلك من خلال اقتسامهم للمعلومات الخاصة بأساليب وتقنيات المحافظة على الموارد ؛

(ج) أوصى بأن تجتمع البلدان المنسقة في هذا القطاع في أقرب وقت ممكن لتنسيق جهودها في هذا الصدد .

ثانيا - توجيهات للمستقبل

١٩٤ - ادراكا من المؤتمر للحاجة الى مزيد من الترشيد الذي يستهدف تحسين التنفيذ والتنسيق والمراقبة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي ، قرر اعادة تجميع المجالات الاثنين والعشرين لبرنامج العمل في القطاعات التالية :

١ - المواد الخام ، والصناعة ، والتجارة .

٢ - التوحيد القياسي ، والموازين والمقاييس ، ومراقبة الجودة .

٣ - النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .

٤ - التعاون النقدي والمالي والتأمين .

٥ - التنمية العلمية والتكنولوجية والتعاون التقني والخدمات الاستشارية .

٦ - الاغذية والزراعة ومصايد الاسماك .

٧ - الصحة .

٨ - العمالة وتنمية الموارد البشرية .

٩ - نظام البحوث والمعلومات والشركات عبر الوطنية والاستثمارات الاجنبية الخاصة .

١٠ - دور المرأة في التنمية .

١١ - استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

١٢ - الاسكان والتعاون في حفظ البيئة .

١٣ - التعليم والثقافة والرياضة والسياحة .

١٩٥ - وطالب المؤتمر كذلك بأن يقوم الاجتماع السادس للبلدان المنسقة بمواصلة تقييم أثر الترشيد المذكور أعلاه للقطاعات في ضوء الاهداف الشاملة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي ، على أن يأخذ في اعتباره الحاجة المعترف بها الى التنسيق بين برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كاراكاس بغية تعزيز عناصر التكامل بينهما . وقرر المؤتمر ، في هذا الصدد ، إيلاء الاهتمام لما يلي :

(أ) النظر في الاعمال التي تمت في اطار برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي وبرنامج عمل كاراكاس في المجالات التالية : الصحة والعمالة ، وتنمية الموارد البشرية ، والالعاب الرياضية ، ودور المرأة في التنمية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاسكان ، والتوحيد القياسي ، والموازين والمقاييس ، ومراقبة الجودة ، والتعليم والثقافة ، والاغذية والزراعة ، واستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ؛

(ب) مواصلة استعراض الاعمال في مجالات المواد الخام والتجارة والنقل والصناعة والتعاون النقدي والمالي ، والبحث على وجه الخصوص فيما اذا كان أي من هذه الانشطة يمثل ازدواجا مع برنامج عمل كاراكاس لمجموعة السبعة والسبعين ، ومن المفهوم أن برنامج عمل كاراكاس قد تناول هذه المجالات .

١٩٦ - وتأكيدا للحاجة الى القيام بمزيد من الانشطة في اطار برنامج العمل ، أوصى المؤتمر بأن تتبنى الدول المنسقة في مختلف مجالات التعاون النهج التالي في مسعاها :

(أ) تحديد الأولويات في مختلف قطاعات التعاون ، والاضطلاع ، في اطار تلك الأولويات ، ببرامج ومشاريع تلتزم بفترة زمنية محددة ، ومن بينها مشاريع مشتركة ؛

(ب) دراسة الطرق والأساليب الكفيلة بزيادة فعالية الاطار التنظيمي القائم بما فيه اطار منظومة الامم المتحدة ، حسب الاقتضاء وعند الضرورة ، وتقديم الدعم المالي والتقني والآليات الفعالة لاعطاء هذه البرامج والمشاريع شكلا ملموسا ؛

(ج) تشجيع التعاون التقني من خلال مساعدة كل منها للآخر في التدريب والتعليم الفني وتبادل الأفراد والخبرات وما الى ذلك ، وكذلك تنظيم الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات لتعزيز التفاعل المتبادل ؛

(د) تنسيق مواقف بلدان عدم الانحياز في هيئات الامم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى حتى توجه برامج تلك المنظمات الى تحقيق أقصى الفائدة للبلدان النامية ؛

(هـ) دعم التعاون دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

١٩٧ - وحث المؤتمر جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على الاستجابة للدعوة التي وجهها مؤتمر القمة السابع الى جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز من أجل اعطاء دفعة جديدة للاعتماد الجماعي على الذات وللتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتعبئة كل الموارد الضرورية واستخدام الوسائل المطلوبة من اجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل .

١٩٨ - وأوصى المؤتمر بأن يعقد الاجتماع السادس للبلدان المنسقة في جميع مجالات برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى فيما بين مؤتمري القمة الثامن والتاسع .

رابع وثلاثون - قائمة باسماء الدول المنسقة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

١٩٩ - فيما يلي قائمة باسماء البلدان المنسّقة في مجالات التعاون المختلفة كما ستظهر بعد اعتماد التوصية بترشيد برامج "برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي" لتصبح ١٣ بدلا من ٢٢ .

١ - المواد الخام ، والصناعة ، والتجارة	الأرجنتين ، افغانستان ، اندونيسيا ، باكستان ، بنغلاديش ، بنما ، بيرو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية ايران الاسلامية ، زائير ، سان تومي وبرنسيبي ، السنغال ، العراق ، غابون ، غيانا ، غينيا ، الكاميرون ، كوبا ، كينيا ، مالطة ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا . نيكاراغوا ، الهند .
٢ - التوحيد القياسي ، والموازين والمقاييس ، ومراقبة الجودة	جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، العراق ، غينيا ، كوبا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .
٣ - النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية	الارجنتين ، افغانستان ، اندونيسيا ، باكستان ، بوروندي ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، العراق ، غابون ، غيانا ، الكاميرون ، كوبا ، الكونغو ، مالطة موزامبيق ، الهند ، يوغوسلافيا .
٤ - التعاون النقدي والمالي والتامين	باكستان ، بيرو ، جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية كوريا الديمقراكية الشعبية ، مصر ، لانكا ، زائير ، السنغال ، العراق ، غينيا ، كوبا ، مدغشقر ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .

٥ - التنمية العلمية والتكنولوجية والتعاون التقني والخدمات الاستشارية	الارجنتين ، الاردن ، باكستان ، بنما ، بيرو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، الصومال ، العراق ، الكاميرون ، الكونغو ، مصر ، المغرب ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .
٦ - الاغذية والزراعة ومصايد الاسماك	اثيوبيا ، الارجنتين ، اندونيسيا ، انغولا ، بنغلاديش ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، الصومال ، العراق ، غينيا ، فييت نام ، الكاميرون ، كوبا ، كينيا ، مالطة ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .
٧ - الصحة	افغانستان ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، غينيا ، كوبا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، يوغوسلافيا .
٨ - العمالة وتنمية الموارد البشرية	الارجنتين ، بنغلاديش ، تونس ، جامايكا ، الجمهورية العربية اليمنية ، غابون ، غينيا ، قبرص ، كوبا ، المغرب .
٩ - نظم البحوث والمعلومات والمؤسسات عبر الوطنية	بيرو ، تونس ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، سري لانكا ، غينيا ، كوبا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

١٠- دور المرأة في التنمية	انغولا ، بنغلاديش ، جامايكا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، السنغال ، العراق ، غابون ، غينيا ، الكاميرون ، كوبا ، الكونغو ، ليبريا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .
١١- استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية	اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اندونيسيا ، باكستان ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، العراق ، غابون ، الكاميرون ، كوبا ، مصر ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .
١٢- الامكان والتعاون في حفظ البيئة	الارجنتين ، الاردن ، اندونيسيا ، باكستان ، بنغلاديش ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، غابون ، قبرص ، كوبا ، كينيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .
١٣- التعليم والثقافة والرياضة والسياحة	انغولا ، بنغلاديش ، بنما ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية ايران الاسلامية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، زائير ، غيانا ، فييت نام ، قبرص ، كوبا ، كينيا ، مدغشقر ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .

التذييلات

التذييل الأول

جدول أعمال المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

أولا - افتتاح المؤتمر .

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب .

ثالثا - انضمام الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف .

رابعا - تقرير رئيس المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

خامسا - اقرار جدول الأعمال .

سادسا - توصيات مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري .

سابعا - تنظيم الأعمال .

ثامنا - تعزيز دور وسياسة عدم الانحياز كبديل مستقل ، وشامل ، وايجابي ومتكافئ لسياسات التكتلات وتنافس القوى الكبرى في العلاقات الدولية .

تاسعا - استعراض وتقييم عام للحالة السياسية الدولية ولتدابير تضامن بلدان عدم الانحياز في تنفيذ سياستها وقراراتها بما في ذلك تكثيف التدابير للقضاء على السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والفصل العنصري والصهيونية والتمييز العنصري ، وتقديم الدعم الفعّال لحركات التحرير الوطنية في هذا المجال .

عاشرا - تدابير لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتشجيع التضامن والمساعدة المادية فيما بين بلدان عدم الانحياز بغية مواجهة التهديدات والضغط وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار بصورة أكثر فعالية ، مع مراعاة جوانبها السياسية والاقتصادية .

التذييل الأول (تابع)

حادي عشر - نزع السلاح وآثاره على الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبقاء البشرية والتعايش السلمي في عصر الأسلحة النووية .

ثاني عشر - تعزيز الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية ، والجهود الرامية الى تخفيف حدة التوتر الدولي ، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتطبيق مبادئ التعايش السلمي على نطاق العالم .

ثالث عشر - عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول .

رابع عشر - تسوية المنازعات بين بلدان عدم الانحياز بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز .

خامس عشر - استعراض وتقييم شامل للحالة الاقتصادية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ووضع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

(أ) استراتيجيات للمفاوضات الاقتصادية الدولية : استعراض التدابير الرامية الى اجراء المفاوضات العالمية ، وبرنامج التدابير الفورية ، بما في ذلك عقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية ؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية للأعمال التحضيرية المتعلقة بالدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، من أجل اتخاذ موقف موحد لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى خلال تلك الدورة ؛

(ج) النظر في قضية أزمة الديون الخارجية والتنمية ؛

التذييل الاول (تابع)

(د) استعراض تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، والمبادئ التوجيهية لاعداد استراتيجية انمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ؛

(هـ) متابعة نتائج مؤتمرات الامم المتحدة الاقتصادية ، بما في ذلك النظر بشكل خاص في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون والتجارة والموارد المخصصة للتنمية واتخاذ تدابير بشانها ؛

(و) حالة أقل البلدان نموا ، واستعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد ؛

(ز) استعراض الجهود الدولية المتعلقة بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل حركة عدم الانحياز ؛

(ح) حالة البلدان النامية غير الساحلية والجزرية واشد البلدان تضررا ؛

(ط) مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

سادس عشر - تحليل التدابير والاجراءات الاخرى الرامية الى تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات ، بما في ذلك برامج المساعدة المتبادلة التي تستهدف دعم التضامن والتعاون الاجتماعي - الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى : النظر في تقارير البلدان المنسقة في المجالات المختلفة مثل : المواد الخام ، والتجارة والنقل والصناعة ، التعاون المالي والنقدي ، والاغذية والزراعة ، مصائد الاسماك ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، التامين ، والصحة ، والعمالة وتنمية الموارد البشرية ، والسياحة ، والشركات عبر الوطنية ، والالعاب

التذييل الأول (تابع)

الرياضية ، ودور المرأة في التنمية ، والتنمية العلمية والتكنولوجية ، والاسكان ، والتعليم والثقافة ، والتعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية ، وصندوق تضامن بلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ونظام البحوث والمعلومات ، واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، والمركز الدولي للمؤسسات العامة ، والبيئة .

سابع عشر - الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة والتحدي الذي يواجهه مبدأ التعددية وطرق التغلب على هذه الأزمة وتعزيز فعالية الأمم المتحدة في تشجيع وصون السلم والأمن الدوليين ، وفي التعاون الدولي المنصف ، وتدعيم الدور الجوهري لبلدان عدم الانحياز في منظومة الأمم المتحدة .

ثامن عشر - التعاون فيما بين بلدان عدم الإنحياز والبلدان النامية الاخرى في ميدان الإعلام واتخاذ اجراء منسق يرمي الى اقامة نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال يكون أكثر عدلا وفعالية .

تاسع عشر - الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الإنحياز ، بما في ذلك موعد ومكان المؤتمر التابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز .

عشرون - تشكيل مكتب التنسيق .

حادي
وعشرون - مسائل اخرى

التذييل الثاني

الخطاب الرئيسي الذي القاه فخامة السيد روبرت جابرييل موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي ، بمناسبة افتتاح المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

سعادة السيد راجيف غاندي رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ،
أصحاب الجلالة ،
أصحاب الفخامة رؤساء الدول ، ورؤساء الحكومات ، السادة نواب رؤساء الجمهوريات ، ونواب رؤساء الوزارات الموقرين ، ورؤساء وفود البلدان الاعضاء في حركتنا ،
سعادة ممثل الامين العام للامم المتحدة ، أصحاب السعادة الوزراء ،
أصحاب السعادة المندوبين ، والمراقبين والضيوف الذين يحضرون مؤتمر القمة الثامن لحركتنا ،
الرفاق والاصدقاء ،
السيدات والسادة ،

أدعوكم جميعا للوقوف دقيقة واحدة تخليدا لذكرى الرئيسة الراحلة لحركتنا ، وصديقتنا السيدة انديرا غاندي ، بطلة عدم الانحياز المخلصة ، وابنة الهند البارة .

ونحيي أيضا زعماء حركتنا الآخرين الذين رحلوا عنا منذ مؤتمر نيودلهي ومنهم ليندون فوربس بيرنام رئيس جمهورية غيانا الراحل ، ولي دوان أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فييت نام ، وموريس بيشوب رئيس وزراء غرينادا الراحل ، وسيكوتوري رئيس جمهورية غينيا الراحل .

أصحاب الجلالة ، أصحاب الفخامة ، الرفاق والاصدقاء ،

انني أرحب بكم في هراري "المدينة التي لا تنام" وعاصمة زمبابوى . ان وجودكم بيننا هو أعظم تكريم لأمتنا الفتية . فانتم من بين أصدقائنا واخواننا وأخواتنا ، بل وحلفائنا في الكفاح المشترك والمضي لتحويل عالمنا الى مكان أفضل لكل من يعيش فيه ، وللأجيال المقبلة ، اننا نرحب بكم لان تضامنكم القوي معنا ومساعداتكم القيّمة لنا قد خففت عنا بكل تأكيد ذلك العبء الثقيل الذي كان علينا أن نتحمله من أجل تحرير هذه الارض من استعمار بغيض كان يجثم على صدرها قبل ستة أعوام ونصف .

التذييل الثاني (تابع)

اننى أشكركم خالص الشكر ، سعادة رئيس الوزراء راجيف غاندي ، على كلماتكم الرقيقة والحارة عن بلدي .

إن زمبابوى بلد فتيّ نام . ومن هنا ، عندما طلبت الينا الحركة أن نستضيف مؤتمر القمة الثامن منذ عام تقريبا . كان ذلك مفاجأة كبيرة وتحديا ضخما لشعب وحكومة زمبابوى . ولقد كنا على وعي عميق بضيق الوقت وقلة خبرتنا النسبية في تنظيم مثل هذا الحدث البالغ الاهمية . على اننا وقد شدّد من عزمنا ما لمسناه من ثقتكم فينا ، وإدراكا لواجبنا تجاه الحركة وتجاه شعب الجنوب الافريقي الذي يتعرض للمعاناة ، تصدينا الاضطلاع بهذه المسؤولية ، اما بقية القمة فهي الآن من التاريخ ، وكل ما نصبو إليه هو عفوكم عن أي قصور أو تقصير من جانبنا أو أي مشقة تكونون قد عانيتموها منذ حلولكم في بلدنا .

وقد تكون جمهورية زمبابوى دولة مستقلة حديثا ، إلا أن ثقافتها وشعبها ليسا بالجديدين ولا بالناشئين . إذ ينتشر في جميع أنحاء زمبابوى وبعض البلدان المجاورة قرابة مائتي مدينة كبيرة وصغيرة وقصر وبلاط أو "وزمبابوى" كما نسميها ، معظمها مبني بالحجارة ويرجع تاريخها الى العصور الوسطى . وقد سُمي بلدنا باسم حضارة الابنية الحجرية هذه ، التي تشاهد نهضتها في تماثيل شونا الحجرية التي تنتمي إلى القرن العشرين . وكان أسلافنا يستخدمون الحجارة في تشييد منازلهم كما كانوا يفضلون استخدام النتوءات الصخرية في بناء الاساس . ونحن اليوم مصممون على بناء زمبابوى جديدة على صخرة المصالحة الوطنية وبأحجار الوحدة والانصاف والطمأنينة والعدالة والسلم وفوق كل شيء على التآخي .

السيد الرئيس ، رئيس الوزراء راجيف غاندي ، انني أدرك أنني أعبّر عن مشاعر الامتنان العميق للحركة بأسرها عندما أتوجه اليكم بخالص الشكر على الطريقة الدينامية والحكيمة التي وجهتم بها مسيرة الحركة في السنتين الماضيتين ، ورغم الظروف المفجعة التي تسلمتم فيها أعباء رئاسة الحركة ، فقد اضطلعتم بواجباتكم بما عُهد عنكم من تفان وكرامة ومهارة وحساسية ، وهي خصائص اشتهر بها شعبكم عن حق . والواقع ان زمبابوى لمحظوظة للغاية إذ تتسلم الشعلة من يد الهند الشافية .

التذييل الثاني (تابع)

وأود أيضا أن أشكر البلدان والهيئات والافراد العديدين الذين ساعدونا بمختلف الطرق في الاعمال التحضيرية لمؤتمر القمة ، بما في ذلك امدادنا بالاثاث ووسائل النقل والادوية واللوازم القرطاسية والهبات النقدية ومختلف أنواع المعدات الالكترونية . فلولا سخاء الكثيرين الذين هبّوا لمساعدتنا ، لكان عبء تنظيم هذا المؤتمر فوق ما نُطيق .

ان عالمنا يواجه تحديات كثيرة ، منها السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وحقوق الانسان ، والعدالة ، والكرامة الانسانية . ولكن كل هذه الاهداف تفترض بقاء الجنس البشري أولا ، ومن ثم فان السؤال الذي يسبق اليوم ما عداه من أسئلة - بمعنى أننا اذا لم نجب عليه كانت اجاباتنا على سائر الاسئلة عبثا لا طائل من ورائه - يتعلق بنزع السلاح ، أي أن الحيلولة دون فناء الجنس البشري في حرب نووية هو المطلب الاول الذي يتوقف نجاح جهودنا جميعا على تحقيقه .

وقد سلم المجتمع الدولي بهذه الحقيقة الاساسية في عام ١٩٧٨ عندما اعتمد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي أول دورة تكرس لنزع السلاح وأعلن فيها بوضوح وجلاء "أننا ينبغي أن نضع حدا لسباق التسلح ثم نمضي قدما لنزع السلاح وإلا واجهنا الفناء" .

ومع ذلك فقد شهدنا في الاعوام الثمانية التي انقضت على ذلك زيادة - لا نقصا - في انتاج الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وزيادة - لا نقصا - في الشعور بعدم الامان . وتبلغ النفقات العسكرية العالمية الآن ما يقرب من ١ تريليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا .

إن الاحصائيات التي نعرفها جميعا تبعث على الاكتئاب ، فالنفقات العسكرية الجارية في العالم تصل الى مليوني دولار في الدقيقة ، وفي مقابل كل مائة ألف شخص في العالم يوجد ٥٥٦ جنديا ولكن لا يوجد الا ٨٥ طبيبا . وبينما يقابل كل جندي من متوسط الإنفاق العسكري العالمي مبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لا يخصص لكل طفل في سن المدرسة الا ٣٨٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة من متوسط الإنفاق على التعليم العام - وهو مبلغ زهيد . وما تنفقه البلدان المتقدمة النمو على الاغراض العسكرية أكبر عشرين مرة مما تنفقه على المعونة الاقتصادية . ان خمس نفقات

التذييل الثاني (تابع)

التسليح في عام واحد فحسب يمكن أن يقضي على ويلات الجوع في العالم بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتُبرز هذه الحقائق جوانب القضية الرئيسية لعصرنا ، ألا وهي سوء الاستخدام بل والإهدار الواضح للموارد الشحيحة في خضم الفقر والجوع والمرض . ألم يحن الوقت بعد لدعوة البشرية الى طريق الرشاد ؟ ألا ينبغي عليها أن تعيد ترتيب أولوياتها لصالح الحياة والتنمية بدلا من الموت والدمار ؟

إننا نرحب بالبيان المشترك الذي أصدرته القوتان العظميان والذي يقول باستحالة الانتصار في حرب نووية وأن مثل هذه الحرب لابد من تجنبها الى الأبد . ومن ثم فنحن نحثهما على متابعة تطبيق المنطق الذي تستند اليه هذه المقولة بإزالة وسائل شن تلك الحرب من على وجه الأرض ، ونعتقد أن احدى الخطوات الأساسية في هذا الاتجاه تتمثل في عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، أي معاهدة تمتنع بمقتضاها جميع الدول عن اجراء شتى تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات والى الأبد .

وريثما يتسنى عقد تلك المعاهدة ، ينبغي على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التوقف الاختياري عن اجراء شتى التجارب النووية . وفي هذا الصدد يحيي العالم التوقف الاختياري الذي نفذه الاتحاد السوفياتي من جانب واحد والذي استمر عاما كاملا - من آب/أغسطس ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ - ثم امتد أخيرا حتى كانون الثاني/يناير من العام القادم . ونحن نحث الجانب السوفياتي على مواصلة الالتزام بالقيد الذي فرضه على نفسه ، وندعو جميع الدول النووية الأخرى الى المشاركة في هذا التوقف الاختياري ، وخصوصا الولايات المتحدة . فهي والاتحاد السوفياتي يجريان العدد الأكبر من التجارب . كما ينبغي على جميع الدول النووية أن تعقد اتفاقات ملزمة دولية لتجميد الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد نشيد بالجهود التي بذلت في اطار مبادرة البلدان الستة الممثلة للقارات الخمس ، اذ أن مقترحاتها بشأن هذه القضايا وغيرها من قضايا نزع السلاح تتمشى مع المواقف التي اتخذتها حركتنا ، وندعو جميع الدول النووية بوجه خاص الى النظر بصورة جدية في المقترحات البناءة الخاصة بالتحقق التي قدمتها البلدان الستة .

ولكن تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح لن تؤدي وحدها إلى السلم والأمن الدائمين ، إذ ينبغي أن تقترن بتدابير مماثلة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

التذييل الثاني (تابع)

والحالة الراهنة للاقتصاد العالمي ، وبخاصة ما يتصل منه بآفاق التنمية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، مصدر قلق عميق لنا . ويتفق الجميع على أن أزمة التنمية التي شهدتها أوائل الثمانينات أبعد ما تكون عن الانفراج ، بل يمكن القول بانها ازدادت حدة ، إذ أن معدلات النمو للناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد كان صفرا أو سلبيا في أكثر من ثلث البلدان النامية في عام ١٩٨٥ ، وليس ثمة ما يشير إلى تحسن الأحوال هذا العام في كثير من البلدان . بل إن أسواق السلع - وبخاصة أسواق السلع الأولية ، وهي الصادرات الاساسية للبلدان النامية ، قد ظلت تعاني من الركود وعدم الاستقرار في عام ١٩٨٥ مثلما كانت في معظم سنوات الثمانينات السابقة .

وفيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ تراجعت أسعار السلع الاولية التي تنتجها البلدان النامية بمعدل ٧,٤ في المائة في السنة ، وهو أكثر من ضعف نسبة انخفاض أسعار السلع المصنعة . وهذا الانخفاض ، مضافا إليه نمو الاتجاه نحو الحمائية في أسواق الدول المتقدمة النمو والتدهور العام في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية وارتفاع معدلات الفائدة ، وحدوث انحسار في تدفقات معونة التنمية الرسمية إلى البلدان النامية ، من زاوية قيمتها الحقيقية . قد أسفر عن استنزاف للبلدان النامية لم يسبقه مثيل .

والحقيقة أن اقتصادات الجنوب النامي تقدم الدعم لاقتصاد الشمال المتقدم . ونتيجة لهذا شهدنا تعميقا مستمرا للازمة الاقتصادية . وعلى سبيل المثال تذهب تقديرات "الدراسة الاستقصائية للاقتصاد العالمي" لعام ١٩٨٦ ، الصادرة عن الأمم المتحدة ، إلى أن التراجع في أسعار السلع ، ومن بينها النفط ، قد أسفر عن أرباح هائلة للبلدان المتقدمة النمو تتجاوز مائة بليون دولار . وفي الوقت ذاته بلغت قيمة صافي الفائدة ، التي دفعتها البلدان النامية ضمن خدمة ديونها الخارجية ٥٤ بليون دولار في عام ١٩٨٥ فضلا عن ١٣ بليون دولار تدفقت من هذه البلدان خلال نفس السنة كتكلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بينما استمر الانحسار في نقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ، وبلغ ١٣ بليون دولار فقط في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية ، و ١٤ بليونا كمعونة إنمائية رسمية ، و ٩ بلايين قيمة الاستثمارات المباشرة . إن هذا الاستنزاف المالي الشديد ، بالإضافة الى الهزال الاقتصادي الحاد ، قد جرد كثيرا من البلدان النامية من قدرتها على خدمة ديونها الخارجية .

التذييل الثاني (تابع)

لقد بلغت أزمة الديون ، وبشكل خاص ما تفرضه من أعباء خدمة الدين على اقتصادات البلدان المدينة المعنية ، أبعادا خيالية . وطبقا لتقديرات البنك الدولي ارتفعت ديون العالم النامي المتراكمة إلى ٨١٢,٤ بليون دولار ، وبلغت نسبة مدفوعات خدمة الدين وحدها ٦١,٣ في المائة من جملة أقساط الدين . وهذا يثير قلقا بالغا ، ليس بالنسبة للبلدان المدينة المعنية فحسب ، بل لجميع من يحرصون على بقاء الاقتصاد العالمي . لقد أصبحت أزمة الديون كالوحش البدائي النهم الذي لا تشبع له شهية ، إذ تبتلع كل عائد صادرات البلدان النامية وينبغي شل هذا الوحش قبل أن يلتهم لا عائداتنا فحسب بل كذلك استقلالنا في العمل وسيادتنا على مواردنا الطبيعية ونشاطنا الاقتصادي . ويتعين علينا أن نبتدع خططا ومبادرات ومشروعات منسقة لمعالجة المشكلة . فالوقوف مكتوفي الأيدي يعني الانتحار . والسماح للوحش بالتعامل معنا "كلا على حدة" يقودنا إلى الكارثة .

ولا حاجة بنا إلى إعادة تأكيد العلاقة المباشرة القائمة فيما بين المال والتجارة والديون والتنمية والاستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي . فعدم الاستقرار الدائم في الأسواق المالية ومعدلات الفائدة المرتفعة السائدة والتقلبات غير المناسبة في أسعار الصرف تعرقل جميعا نمو الاقتصاد العالمي . إن النمو الاقتصادي المنتظم والمنصف ، الذي تعم منافعه على الجميع ، لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار نظام اقتصادي عالمي متحرر مما يفرضه النظام الاقتصادي الدولي الراهن من أوجه اختلال وتباين وقصور . وفي ضوء الوضع الراهن تمثل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على العدل والانصاف والمساواة في السيادة ، إحدى ضرورات عصرنا المطلقة . قد تتكالب علينا قوى كثيرة ، إلا أن هذا يجب ألا يخيفنا . ويتعين علينا أن نواصل انتهاج كل الخيارات المتاحة بكل قوة سعيا إلى اقامة عالم جديد أفضل .

إن إنعاش نمو الاقتصاد العالمي يتطلب استئناف الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية دون أدنى تأخير ، فحالة الجمود الراهنة التي تواجهها المفاوضات العالمية لا تبشر بخير للمستقبل . ومن ثم فإن الاجتماع القادم لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتيح ، في هذا السياق ، فرصة مواتية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو للقيام بعمل مشترك يستهدف وضع برنامج للانعاش الاقتصادي العالمي ولتنشيط عملية نمو وتنمية متوازنة ومنتظمة .

التذييل الثاني (تابع)

إن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات ، وبوجه خاص في ضوء البيئة الاقتصادية العالمية السلبية الراهنة ، واستمرار حالة الجمود في المفاوضات الرامية إلى إعادة تنظيم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، يمثلان جزءا أصيلا لا غنى عنه في جهودنا الرامية إلى إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد العالمي الراهن الذي يتصف بالظلم وعدم الانصاف .

إن هذا التعاون يعزز قوتنا التفاوضية الجماعية في المفاوضات العالمية ، فضلا عن دوره في التقليل من ضعف اقتصادات البلدان النامية وسرعة تأثرها . لقد آن بنا الأوان أن نعترف بأنه طالما ظلت القائمة الطويلة لمجالات التعاضد والتعاون التي يتضمنها برنامج عملنا للتعاون الاقتصادي في معظمها حبرا على ورق ، سيظل شركاؤنا في الشمال المتقدم في شك من تصميمنا على تحقيق تحولات في الاقتصاد العالمي الراهن . فلنوجه تضامننا وتعاضدنا نحو العمل الحقيقي . ويجب أن نقرر ، هنا والآن ، إعادة تأكيد التزامنا بأن يكون التضامن والتعاون والتعاضد فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ذا وجهة عملية . وفي وسع كل منا القيام بالكثير لمساعدة الآخر . وينبغي أن نشهد بهذا العمل . والآن ... هو الوقت المناسب .

انه من خلال تعزيز علاقات التعاون فقط ، ليس فيما بين البلدان النامية وحسب ولكن أيضا بين الشمال والجنوب ، يمكننا وقف وعكس التراجع الحالي من التعددية إلى الفردية والثنائية . لقد صار التكامل في عالم اليوم حقيقة من حقائق الحياة ، ومن ثم أصبح لزاما أن يكون تعزيز التعاون الدولي والتعددية من شواغل كل دولة .

إن القوى المناهضة لحرية الشعوب مازالت مستمرة في إعاقة الشعوب التي مازالت ترزح تحت السيطرة الاستعمارية عن نيل حقوقها في تقرير المصير والاستقلال ، وما زالت مستمرة في انتهاك سيادة بلدان عدم الانحياز وسلامتها الاقليمية . وإحدى هذه القوى الشريرة هو نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وهو النظام الذي ينكر انسانيتنا المشتركة ، ويعتدي على إحساس الإنسان بكرامته ، وينتهك جميع قواعد الاخلاقيات ، ويسلب إنسانية كل من ضحايا هذا النظام والقائمين عليه على السواء . إنه نظام اعتبرته الأمم المتحدة ، وبحق ، جريمة ضد الإنسانية . إن نظام الفصل العنصري يمارس قتل المتظاهرين العزّل كمسألة روتينية ويقتلع بوحشية الملايين من رعاياه السود ويلقي بهم في غياهب الذل والهوان والبؤس ويقوم بتعذيب وقتل من يضعهم

التذييل الثاني (تابع)

في المعتقلات . لقد عمد إلى سجن نيلسون مانديلا ، هذا الرمز البطولي والاسطوري لجماهير جنوب افريقيا المناضلة . لما يقرب من ربع قرن ، لمجرد انه تجرأ وطالب بحرية شعبه . وفضلا عن هذا فإنه يحتجز الالاف من معارضي النظام في السجون دون محاكمات .

إن الدفاع عن نظام الفصل العنصري لا يقتضي فحسب القمع والقتل الجماعي في الداخل ، بل العدوان المستمر على الدول المجاورة . إن بريتوريا تنتهج سياسة إرهاب الدولة ضد الدول المستقلة المجاورة . لقد انتهجت جنوب افريقيا ضد هذه البلدان سياسة إقليمية شاملة ومتكاملة لغرض هيمنتها ، وهي سياسة تجمع بين استخدام العقوبات الاقتصادية وإثارة الاضطراب السياسي في البلدان المجاورة بمساعدة العصابات المسلحة التي تقوم بتجنيدها ، وتسليحها ، وتمويلها ، وتوجيهها . لقد صار هذا النظام بحق ، من خلال أنشطة الإرهاب التي ترعاها الدولة ، يشكل تهديدا للامن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي على السواء .

ومن المعروف للجميع أن هذا النظام مد أسلوبه البغيض إلى ناميبيا التي مازال يخضعها للأسر الاستعماري بعد عقدين من انتهاء انتداب الامم المتحدة على هذا الإقليم . إن محنة شعب ناميبيا ، الواقع تحت الاحتلال غير المشروع ، تختلف قليلا عن محنة الغالبية من شعب جنوب افريقيا . إنهم يتعرضون أيضا للقهر والوحشية ويحرمون من معظم الحقوق الانسانية الاساسية وغيرها من الحقوق ، والاكثر من ذلك يتولى النظام العنصري الاشراف على عملية نهب موارد ناميبيا الطبيعية بواسطة الشركات عبر الوطنية ، ويستخدم أراضي ناميبيا كنقطة انطلاق للعدوان ضد جيرانها .

والكثير من هذا التحليل لطبيعة وصفات النظام العنصري معروف جيدا ، ولكن المطلوب الآن هو العمل : العمل لاقتلاع نظام الفصل العنصري الشرير ، والعمل للوقوف في وجه عدوان بريتوريا ضد الدول المستقلة المجاورة ، والعمل لوقف احتلال جنوب افريقيا الاستعماري وغير المشروع لناميبيا . وفي هذا السياق فإنني أرحب وأوصي بالنظر في اعتماد وتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، المعقود في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وتوصيات المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، المعقود في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه من هذا العام . وقد أيد المؤتمران الموقف الذي اتخذته حركتنا منذ

التذييل الثاني (تابع)

وقت طويل ، وهو أن فرض عقوبات إلزامية وشاملة هو الطريق السلمي الفعال والوحيد لإجبار جنوب افريقيا على اقتلاع نظام الفصل العنصري ، ووقف أعمال العدوان السافر ، وإنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا . إنني أحث أعضاء الحركة بشدة ، في انتظار اقرار العقوبات الالزامية الشاملة الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة من جانب مجلس الامن ، على ضرورة البدء بالاتفاق على اعتماد وتنفيذ العقوبات الاختيارية المنتقاة ضد جنوب افريقيا التي تضمنتها إعلانات باريس وفيينا .

ويجب أن نواصل الضغط على الدول الصناعية الرئيسية ، وخاصة حكومات المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان والادارة الحالية للولايات المتحدة ، حتى توافق على فرض العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا . ويجب أن يكون عملنا منسقا ومتضافرا . وفي هذا الاطار يمكن النظر في إيفاد فريق من وزراء الخارجية من حركتنا لزيارة عواصم البلدان الصناعية الرئيسية للدعوة إلى إقرار وتنفيذ العقوبات الالزامية . ثانيا ، يمكن أن نقرر أيضا ترشيح فريق من وزراء الخارجية لتمثيل الحركة في الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن ناميبيا في أيلول/سبتمبر هذا العام . وأخيرا ، يجب أن نحاول زيادة حجم وطبيعة المساعدة المادية الملموسة التي نقدمها لحركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا . وفي هذا الصدد تكون مساندة دول خط المواجهة والدول المستقلة الاخرى أمرا هاما حتى تصبح رادعا يعتمد عليه في مواجهة الفصل العنصري .

إن التزام حركتنا بالعدالة والحرية والمساواة يدفعنا إلى مؤازرة جميع أشكال الكفاح مؤازرة كاملة من أجل تحقيق هذه القيم الغالية ليس فحسب في افريقيا بل أيضا في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وآسيا والبحر الابيض المتوسط حيث تكافح الشعوب من أجل التحرر من الامبريالية ، والتدخل الخارجي وغيره من أشكال التدخل والهيمنة ، وزعزعة الاستقرار ، وسائر أشكال السيطرة .

وفيما يتعلق بافريقيا ، فاننا نشعر بالفزع لان التدخل السافر في سيادة انغولا ، بدءا بطلب إنسحاب القوات الكوبية كشرط لاستقلال ناميبيا ، أخذ بعدا أكثر خطورة وهو تقديم المساعدة العسكرية للقوى الرجعية المناهضة للثورة والتابعة لحركة يونيتا التي تصر على الإطاحة بحكومة شرعية ، ولهذا أصبحت يونيتا تتمتع الآن بالمساندة الكاملة لكل من جنوب افريقيا العنصرية وإدارة ريغان . ولعل أكثر الاحداث

التذييل الثاني (تابع)

إشارة للاشمئزاز ذلك الهجوم الغاشم الاخير الذي تعرضت له طرابلس . ومن المؤكد أن مثل هذه البلطجة الدولية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة توتر العلاقات الثنائية بدلا من تخفيف حدتها فضلا عن أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين معا .

وفي الشرق الأوسط ، مازال سلوك إسرائيل العدائي المستمر يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ونحن من جانبنا نؤيد النداء من أجل عقد مؤتمر دولي عاجل بشأن الشرق الأوسط تشارك فيه جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . كما أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط إلا بعد تسوية القضية الفلسطينية ، التي تمثل جوهر المشكلة ، وإعادة الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة إلى أصحابها الشرعيين .

ومن الأمور المثيرة للقلق أن عددا كبيرا من بؤر التوتر الدولية الساخنة توجد الآن أساسا على أراضي بلدان عدم الانحياز . وهذه الحالة المؤسفة التي وصلت إليها الأمور إنما تعزى في المقام الأول إلى تكثيف سياسات القوى الكبرى والتدخل العام في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة . ونحن نشعر بالحزن العميق لبدء اشتعال الحرب بين بلدين شقيقين من بلدان عدم الانحياز ، هما العراق وإيران ، واستمرار هذه الحرب حتى الآن . إن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات الدولية أمر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . ونحن نهيب بشدة بأشقائنا في إيران والعراق أن يضعوا حدا لهذه المذبحة وأن يحترموا القانون الإنساني الدولي . كما نحثهم على أن يتلمسوا الطريق نحو التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع العنيف المؤسف .

وما زالت الحالة في قبرص تهدد سيادة هذا البلد فضلا عن تهديد السلم في سائر منطقة البحر الأبيض المتوسط . ونحن نناشد جميع القوى الخارجية أن تكف على الفور عن كل صور التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص وأن تسحب قواتها من الجزيرة تسهيلا لبدء المفاوضات بين الجاليتين القبرصيتين .

ولن يستقر السلم والأمن على شبه الجزيرة الكورية طالما يواصل التدخل الخارجي ترويج فكرة "الدولتين الكوريتين" . وينبغي أن يتوقف التدخل الخارجي لتمكين الشمال والجنوب معا من الدخول في محادثات عامة مشتركة تستهدف إعادة

التذييل الثاني (تابع)

التوحيد السلمي لهذا البلد . ومن الضروري أن تنسحب جميع القوات الاجنبية من شبه الجزيرة على الفور بغية تنقية الجو لبدء عملية التوحيد السلمي .

وما زال التوتر مستمرا في مناطق أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي وجنوب الاطلسي ، ويرجع ذلك ، أساسا ، إلى التدخل الخارجي الذي يستهدف زعزعة استقرار الحكومات التقدمية هناك وإضعاف مكانتها . ونشاهد في نيكاراغوا استخدام القوة العسكرية ضد السلامة الاقليمية لهذا البلد واستقلاله السياسي لا لشيء إلا لان نيكاراغوا تجرأت على اختيار نظام سياسي واجتماعي واقتصادي لا يتفق مع نظام القوة المسيطرة في المنطقة . وتقوم حكومة الولايات المتحدة علنا بتمويل وتدريب وتجهيز ونشر وتوجيه القوى المناوئة "الكونتراز" لنيكاراغوا . وقد ألحقت هذه القوى المناوئة "الكونتراز" أضرارا بشرية ومادية لا يمكن وصفها بشعب هذا البلد المحب للسلم . ونحن ندعو الولايات المتحدة إلى تعزيز القانون الدولي عن طريق احترامها للقرار الاخير الذي أصدرته محكمة العدل الدولية والالتزام به . كما نطالب بتمكين نيكاراغوا من المضي في طريق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية الذي اختارته لنفسها . ونحن مقتنعون بأن عملية كونتادورا السلمية تمثل الطريق المنطقي نحو خطة سلمية إقليمية شاملة كفيلة بتحقيق مصالح سائر الاطراف في نزاع أمريكا الوسطى .

ونحن نحث بالمثل على ضرورة الإنهاء الفوري للتدخل الاجنبي ، المتمثل في وجود قوات أجنبية ، في بلدان كافغانستان وكمبوتشيا ، على أن تترك الحرية لشعوب هذه البلدان في تقرير مصيرها .

أصحاب الفخامة ، إن حركتنا لن تكون مؤثرة إذا لم تساند الشعوب المستعمرة والمقهورة في تحقيق حريتها وتقرير مصيرها . ففي نيو كاليدونيا ، والجمهورية الصحراوية ومايوت وغيرها من الاقاليم الاخرى ، تتوق الشعوب إلى تحقيق حريتها وينبغي أن تتمكن من الاستمتاع بها . لقد أصبح الاستعمار منبوذا تماما في يومنا وعصرنا . ولذلك ، يتعين استئصاله من هذه الاقاليم حتى تتمكن شعوبها من تشكيل مصيرها بنفس الطريقة وبنفس الدرجة التي توفرت للشعوب الحرة الاخرى .

التذييل الثاني (تابع)

السادة رؤساء الوفود الموقرين ، السادة المندوبين المحترمين ، السادة المراقبين والضيوف ، مرة أخرى ، أرحب بكم في زمبابوي وآمل أن تكون إقامتكم هنا أكثر ما تكون راحة وسعادة . كما أتمنى أن تتم مداولاتنا بالروح الإيجابية التي ألهمت تيتو ونهرو وعبد الناصر وسوكارنو ونكروما وغيرهم في إطلاق حركتنا منذ ربع قرن مضى . فنحن لا نستطيع أن نخيب أملهم وما ينبغي لنا أن نفعل ذلك . فالكفاح مستمر .

وشكرا لكم .

التذييل الثالث

تقرير المقرر العام

١ - عقد المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري ، زمبابوي ، في الفترة من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري لكبار المسؤولين في الفترة من ٣٦ الى ٣٧ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، ومؤتمر لوزراء الخارجية في الفترة من ٣٨ الى ٣٩ آب/اغسطس ١٩٨٦ .

٢ - وشارك في المؤتمر الثامن ممثلو البلدان والمنظمات التالية الاعضاء في الحركة : أثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أفغانستان (جمهورية - الديمقراطية) ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الاخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فانواتو ، الفلبين ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سوابو" ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .

٣ - وحضر المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير التالية كمراقبين : الامم المتحدة ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، جامعة الدول العربية ، حزب

التذييل الثالث (تابع)

بورتوريكو الاشتراكي ، الفلبين ، فنزويلا ، مجلس الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، المجلس الوطني الافريقي ، المكسيك ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية ، البرازيل .

٤ - كما حضر المؤتمر وفود من البلدان والمنظمات التالية كضيوف : اسبانيا ، استراليا ، البرتغال ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، منغوليا ، النمسا ، اليونان ، أمانة الكومنولث ، برنامج الاغذية العالمي ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، لجنة الامم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار ، لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الامم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، لجنة الصليب الاحمر الدولية ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، منطقة التجارة التفضيلية ، المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الصحة العالمية ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

حفل الافتتاح

٥ - أعلن سعادة راجيف غاندي رئيس وزراء الهند افتتاح المؤتمر .

٦ - ووقف المشاركون في المؤتمر دقيقة صمت احياءً لذكرى الرئيسة الراحلة للحركة ، السيدة انديرا غاندي .

٧ - والقى سعادة الرفيق ر . ج . موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي خطابا رئيسيا ، قرر المؤتمر بدون تصويت تعميمه كوثيقة من وثائق المؤتمر (NAC/CONF.8/Doc. 12) .

التذييل الثالث (تابع)

٨ - والقيت كلمات الشكر من جانب كل من فخامة السيد دنيس ساسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية نيابة عن الاعضاء الافريقيين ؛ وفخامة السيد علي خامنئي رئيس جمهورية ايران الاسلامية نيابة عن الاعضاء الآسيويين ؛ وفخامة السيد سبيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص نيابة عن الاعضاء الاوروبيين ؛ وفخامة السيد دانيال اورتيغا سافيدرا رئيس جمهورية نيكاراغوا نيابة عن الاعضاء من امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وسعادة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن حركات التحرير الوطنية .

انتخاب أعضاء المكتب (البند ثانيا من جدول الاعمال)

٩ - اقترح سعادة السيد راجيف غاندي رئيس الوزراء انتخاب الرفيق ر . ج . موغابي رئيس وزراء زمبابوي رئيسا للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز . وأيد الاقتراح فخامة الدكتور كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا الذي تحدث عن الاعضاء الافريقيين ، وسعادة الدكتور محمد مهاثير رئيس وزراء ماليزيا ، نيابة عن الاعضاء الآسيويين ، وفخامة السيد هيو ديزموند هويتي رئيس جمهورية غيانا نيابة عن الاعضاء من امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وسعادة الدكتور أسيبراس تريفولا وزير خارجية مالطة نيابة عن الاعضاء الاوروبيين ، وسعادة الدكتور سام نجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، نيابة عن حركات التحرير الوطنية . واعتمد الاقتراح بدون تصويت . وتولى الرفيق ر . ج . موغابي رئاسة المؤتمر .

١٠ - وبناء على توصية مؤتمر وزراء الخارجية ، قرر المؤتمر تشكيل المكتب على النحو التالي :

نواب الرئيس

عن افريقيا : اثيوبيا
أوغندا
الجماهيرية العربية الليبية
السنغال
سوابو

التذييل الثالث (تابع)

غابون
غينيا بيساو
زامبيا

عن آسيا : اندونيسيا
ايران (جمهورية - الاسلامية)
بنغلاديش
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
العراق
فييت نام
منظمة التحرير الفلسطينية

عن امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : بيرو
غيانا
نيكاراغوا
كوبا

عن أوروبا : قبرص
يوغوسلافيا

المقرر العام : سعادة موديبو كيتا (مالي)
رئيس اللجنة السياسية : سعادة السيد/عبد الله الاشطل
(جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)
رئيس اللجنة الاقتصادية : سعادة أوزفالدو دي ديغيرو (بيرو)
عضو بحكم منصبه الهند

التذييل الثالث (تابع)

١١ - وأحاط المؤتمر علما بتعيين سعادة الدكتور س . م . أوتيتي أمينا عاما للمؤتمر من قبل مؤتمر وزراء الخارجية .

انضمام الاعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف
(البند ثالثا من جدول الاعمال)

١٢ - عملا بالتوصية التي قدمها مؤتمر وزراء الخارجية ، دعا المؤتمر جبهة التحرير الوطنية كاناكي الاشتراكية للاشتراك بصفة مراقب ، واستراليا وجمهورية منغوليا الاشتراكية واليونان والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، وأمانة الكومنولث والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومفوضية الامم المتحدة للاجئين ومنطقة التجارة التفضيلية ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية للاشتراك كضيوف .

الاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين
لتأسيس حركة بلدان عدم الانحياز

١٣ - استمع الاحتفال الى خطابين القاهما كل من سعادة الرفيق ر . ج . موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي ورئيس الحركة وسعادة السيد راجيف غاندي رئيس وزراء الهند ثم استمع بعد ذلك الى كلمات القاها كل من فخامة السيد الشاذلي بن جديد ، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، نيابة عن الاعضاء الافريقيين وسعادة السيد طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس وزراء العراق ، نيابة عن الاعضاء الآسيويين ، وفخامة فيدل كاسترو روز رئيس جمهورية كوبا ، نيابة عن الاعضاء من امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وفخامة سينان هاساني رئيس مجلس الرئاسة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، نيابة عن الاعضاء الأوروبيين ، وسعادة دكتور سام نجوما رئيس منظمة (سوابو) نيابة عن حركات التحرير الوطنية .

١٤ - وأعتمد مشروع الإعلان بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة بلدان عدم الانحياز (NAC/CONF./Doc.3) بدون تصويت .

التذييل الثالث (تابع)

تقرير رئيس المؤتمر السابع لرؤساء
دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
(البند رابعا من جدول الأعمال)

١٥ - قدم راجيف غاندي رئيس وزراء الهند تقريرا عن أنشطة بلدان عدم الانحياز أثناء رئاسته (NAC/CONF.8/Doc.6/Corr.1) وأحاط المؤتمر علما بهذا التقرير .

إقرار جدول الأعمال (البند خامسا من جدول الأعمال)

١٦ - أقر المؤتمر جدول الأعمال (NAC/CONF.8/Doc.5/Corr.1) .

توصيات مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
المعقود في هراري (البند سادسا من جدول الأعمال)

١٧ - وافق المؤتمر على التوصيات الواردة في تقرير مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (NAC/CONF.8/FM/Doc.9/Rev.1) .

تنظيم الأعمال (البند سابعا من جدول الأعمال)

١٨ - لاحظ المؤتمر أنه تم تشكيل اللجنتين السياسية والاقتصادية للنظر في مشروع الوثائق الختامية ، وأن اللجنتين بدأتا عملهما أثناء مؤتمر وزراء الخارجية . وتقرر أن تنظر اللجنة السياسية في البنود من ثامنا الى رابع عشر ومن سابع عشر الى عشرين ، وأن تنظر اللجنة الاقتصادية في البندين خامس عشر وسادس عشر .

المناقشة العامة

١٩ - استمع المؤتمر أثناء المناقشة الى كلمات القاها ممثلو البلدان والمنظمات الاعضاء التالية : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اندونيسيا ، انغولا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوركينا فاسو ، بيرو ، جامايكا ،

التذييل الثالث (تابع)

الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية* ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، زائير ، زامبيا ، سري لانكا ، العراق ، غيانا ، غينيا بيساو ، فيتنام ، قبرص ، كوبا ، الكويت ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، منظمة التحرير الفلسطينية ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيكاراغوا ، يوغوسلافيا ، جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، غانا ، ملديف ، بوليفيا ، موريشيوس ، السودان ، بنغلاديش ، فانواتو ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، كولومبيا ، النيجر ، اكوادور ، غينيا ، الجمهورية العربية اليمنية ، غينيا الاستوائية ، الصومال ، مالطة .

٣٠ - واحتفظت البلدان التالية بحقها في الكلام ولكنها عممت بيانات في الجلسات العامة : الامارات العربية المتحدة ، بربادوس ، بليز ، بوتسوانا ، تشاد ، توغو ، تونس ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الرأس الاخضر ، سان تومي ، وبرينسيبي ، سنغافورة ، سيراليون ، سيشيل ، عمان ، الكاميرون ، كوت ديفوار ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، فنزويلا .

الاعلان الخاص بشأن الجنوب الافريقي

٣١ - اعتمد المؤتمر بدون تصويت إعلانا خاصا بشأن الجنوب الافريقي (NAC/CONF.8/Doc.10/FM/Rev.1) وقرر تشكيل صندوق العمل من أجل مقاومة الاستعمار والفصل العنصري (NAC/CONF.8/FM/Doc.10/Rev.1/Add.1) .

---

* ردا على هذا البيان ، صدر بيان مشترك عن رؤساء وفود زائير والكاميرون وكوت ديفوار (انظر التذييل الأول) ، كما صدرت رسالة عن رئيس وفد مصر (انظر التذييل الثاني) .

التذييل الثالث (تابع)

نداء خاص من المؤتمر الثامن لحركة عدم الانحياز
لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا

٣٢ - اعتمد المؤتمر نداء خاصا من المؤتمر الثامن لحركة عدم الانحياز لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا (NAC/CONF.8/Doc.16) .

اعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي

٣٣ - اعتمد المؤتمر بدون تصويت اعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي (NAC/CONF.8/Doc.15) .

نداء هراري بشأن نزع السلاح

٣٤ - اعتمد المؤتمر بدون تصويت نداء هراري بشأن نزع السلاح (NAC/CONF.8/Doc.14) .

تقرير اللجنة السياسية

٣٥ - أحاط المؤتمر علما بتقرير اللجنة السياسية (NAC/CONF.8/Doc.18) .

تقرير اللجنة الاقتصادية

٣٦ - أحاط المؤتمر علما بتقرير اللجنة الاقتصادية (NAC/CONF.8/Doc.19) .

تقرير المقرر العام

٣٧ - اعتمد المؤتمر تقرير المقرر العام (NAC/CONF.8/Doc.20) .

التذييل الثالث (تابع)

قرار بتوجيه الشكر الى زمبابوي حكومة وشعبا

٢٨ - اعتمد قرار بدون تصويت يعرب عن امتنان المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز لزمبابوي حكومة وشعبا .

الوثائق الختامية

٢٩ - اعتمد المؤتمر الوثائق الختامية بدون تصويت .

الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك موعد ومكان المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (البند تاسع عشر من جدول الاعمال)

٣٠ - أشار المؤتمر الى أن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق المعقود في نيودلهي أحاط علما بالعرض الذي تقدمت به حكومة نيكاراغوا لاستضافة مؤتمر القمة التاسع وتلقى المؤتمر هذا العرض بالارتياح . وأعرب عن تضامن الحركة مع نيكاراغوا في دفاعها عن سيادتها وسلامتها الاقليمية ، وحق شعبها في تقرير مصيره في مواجهة العدوان ، وأدان استهانة الولايات المتحدة بحكم محكمة العدل الدولية في لاهاي مما يشكل تحديا للقانون الدولي .

٣١ - وأحاط المؤتمر مع التقدير بالعرض الذي تقدمت به حكومة جمهورية اندونيسيا لاستضافة القمة التاسعة . ووافق المؤتمر على أن يتم البت بشكل نهائي في موعد ومكان انعقاد مؤتمر القمة التاسع لبلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر وزاري يعقد في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٨ في قبرص . وقرر المؤتمر عقد اجتماع وزاري استثنائي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بيونغ يانغ ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٨٧ .

التذييل الثالث (تابع)

تشكيل مكتب التنسيق (البند عشرون من جدول الاعمال)

٣٢ - قرر المؤتمر أن يكون مكتب التنسيق مفتوح العضوية وأحاط علما بأن الترشيحات سوف تقدم في نيويورك .

مسائل أخرى (البند حادي وعشرون من جدول الاعمال)

٣٣ - لم تكن هناك أي مناقشات تحت هذا البند .

الجلسة الختامية

٣٤ - عقدت الجلسة الختامية يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والقى كلمة الاختتام فخامة ر . ج . موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي .

٣٥ - وألقيت كلمات شكر من جانب كل من سعادة السيد سيلفينو م . دالوز ، وزير خارجية جمهورية الرأس الأخضر ، نيابة عن الأعضاء الافريقيين ، وفخامة السيد مأمون عبد القيوم رئيس جمهورية ملديف ، نيابة عن الأعضاء الآسيويين ، وفخامة السيد آلن غارسيا رئيس جمهورية بيرو ، نيابة عن الأعضاء من امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وسعادة السيد ف . كاميلري ، نيابة عن الأعضاء الأوروبيين ، وسعادة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، نيابة عن حركات التحرير الوطنية .

الضميمة الأولى

بيان مشترك لرؤساء وفود زائير والكاميرون وكوت ديفوار

في أعقاب الملاحظات السيئة واللفظة وغير اللائقة التي صدرت عن العقيد القذافي في خطابه أمام مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بشأن رؤساء دول زائير والكاميرون وكوت ديفوار ، يود رؤساء وفود هذه الدول الثلاث بعد أن رحبوا بالرد الفوري الطيب لرئيس المؤتمر سعادة روبرت موغابي رئيس وزراء زمبابوي ، أن يؤكدوا التزامهم بالمبادئ والقيم التي اهتدت بها حركة بلدان عدم الانحياز حتى الآن خصوصا ما يتعلق منها بالاحترام التام لسيادة كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ولهذا يعرب رؤساء وفود هذه الدول الثلاث ، نيابة عن رؤسائهم الموقرين ، عن سخطهم وازدرائهم العميق لهذا البيان العنيف الذي أدلى به العقيد القذافي والموجه لدول ظلت دائما تؤكد شخصيتها على المستوى الدولي عن طريق رفضها لأي شكل من أشكال الخضوع أو الابتزاز أو التخويف .

ويسترعي رؤساء وفود هذه الدول الثلاث اهتمام المؤتمر الى الحاجة الملحة لالتزام الدول الأعضاء جديا بمبادئ وقيم الحركة التي كفلت لها التمسك حتى الآن .

هراري في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

رؤساء وفود زائير والكاميرون وكوت ديفوار

زائير	الكاميرون	كوت ديفوار
(توقيع)	(توقيع)	(توقيع)

الضميمة الثانية

رسالة من رئيس وفد مصر

عزيزي رئيس الوزراء ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز

استجابة لتوجيهاتكم امتنع الوفد المصري عن طلب حق الرد على اللغة السليطة ، الجارحة ، النابية التي استخدمها رئيس الوفد الليبي ضد حركة عدم الانحياز وضد بلدي كذلك ، ولكني أود أن أسجل رفضي التام ومعارضتي الكاملة لهذه اللغة . إن الشتائم والاهانات التي وجهتها ليبيا ضد غالبية بلدان عدم الانحياز ومن بينها مصر إنما تعكس المستوى الحضيضي الذي أدخلته ليبيا الى مناقشات المؤتمر .

كما أن حكومتي ترفض بشدة محاولة الوفد الليبي إلغاء وتشويه حركة عدم الانحياز ومبادئها التي نتمسك بها بقوة فلقد أسهمنا في صياغة هذه المبادئ ودافعنا عنها على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية .

وأرجو من سعادتكم أن تتكرموا بتعميم هذا الخطاب على جميع أعضاء الحركة كوثيقة رسمية للمؤتمر .

المخلص

(توقيع)

الدكتور/بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشؤون الخارجية ورئيس الوفد

المصري لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز

الى سعادة المحترم روبرت موغابي ،

رئيس وزراء زمبابوي ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز

التذييل الرابع

تقرير مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز

١- اجتمع مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في هراري ، زمبابوي في ٢٨ و ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٦ برئاسة الرفيق دكتور و . مانفونيدي وزير الشؤون الخارجية في زمبابوي .

الجلسة الافتتاحية

٢- أعلن سعادة السيد شيف شانكر وزير الشؤون الخارجية والتجارة الهندي افتتاح المؤتمر ، واقترح انتخاب الرفيق و . مانفونيدي وزير الشؤون الخارجية في زمبابوي رئيسا لمؤتمر وزراء الخارجية بالتزكية . واعتمد الاقتراح بدون تصويت وتولى الرفيق الدكتور مانفونيدي رئاسة المؤتمر وألقى خطاب الافتتاح .

٣- واستمع المؤتمر بعد ذلك الى كلمات تهنئة من سعادة الدكتور بلامو وزير الشؤون الخارجية في ليبريا نيابة عن المجموعة الافريقية ، وسعادة السيد كوسوماتمادجا وزير الشؤون الخارجية في اندونيسيا ، نيابة عن المجموعة الآسيوية ، وسعادة السيد ويزدارفيتش وزير الشؤون الخارجية في يوغوسلافيا نيابة عن اوروبا ، وسعادة السيد الكونادا نائب وزير خارجية الأرجنتين نيابة عن امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وسعادة الدكتور فاروق قدومي وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية ، نيابة عن حركات التحرير الوطنية .

إقرار جدول الأعمال

٤- أقر المؤتمر جدول الأعمال التالي :

"١- افتتاح المؤتمر الوزاري .

٢- انتخاب أعضاء المكتب .

٣- إقرار جدول الأعمال .

٤- تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين .

٥- توصيات بشأن انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

٦- توصيات بشأن طلبات انضمام الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف .

٧- تنظيم الأعمال ، بما في ذلك تشكيل اللجنتين السياسية والاقتصادية .

٨- الأعمال التحضيرية للاحتفال الرسمي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة بلدان عدم الانحياز .

٩- تقرير مؤتمر وزراء الخارجية الى المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١٠- مسائل أخرى" .

<u>تقرير رئيس الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين (البند ٤ من جدول الأعمال)</u>

٥- قدم السيد ن . كريشنان سفير الهند ورئيس اللجنة التحضيرية على مستوى كبار المسؤولين والسفراء تقرير اللجنة (NAC/CONF.8/Doc.8/Rev.1) الى المؤتمر . وأحاط المؤتمر علما بالتقرير والتوصيات الواردة فيه . وأوصى بمشروع جدول الأعمال التالي للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

"أولا - افتتاح المؤتمر .

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب .

ثالثا- انضمام الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف .

رابعا- تقرير رئيس المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

خامسا- إقرار جدول الأعمال .

سادسا- توصيات مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري .

سابعا- تنظيم الأعمال .

ثامنا- تعزيز دور وسياسة عدم الانحياز كبديل مستقل ، وشامل ، وايجابي ومتكافئ لسياسات التكتلات وتنافس القوى الكبرى في العلاقات الدولية .

تاسعا- استعراض وتقييم عام للحالة السياسية الدولية ولتدابير تضامن بلدان عدم الانحياز في تنفيذ سياستها وقراراتها بما في ذلك تكثيف التدابير للقضاء على السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والفصل العنصري والتمييز العنصري ، وتقديم الدعم الفعال لحركات التحرير الوطنية في هذا المجال .

عاشرا- تدابير لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتشجيع التضامن والمساعدة المادية فيما بين بلدان عدم الانحياز بغية مواجهة التهديدات والضغط وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار بصورة أكثر فعالية ، مع مراعاة جوانبها السياسية والاقتصادية .

حادي عشر- نزع السلاح وآثاره على الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبقاء البشرية والتعايش السلمي في عصر الأسلحة النووية .

ثاني عشر- تعزيز الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية ، والجهود الرامية الى تخفيف حدة التوتر الدولي ، واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتطبيق مبادئ التعايش السلمي على نطاق العالم .

ثالث عشر- عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول .

رابع عشر- تسوية المنازعات بين بلدان عدم الانحياز بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز .

خامس عشر- استعراض وتقييم شامل للحالة الاقتصادية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ووضع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

(أ) استراتيجيات للمفاوضات الاقتصادية الدولية : استعراض التدابير الرامية الى اجراء المفاوضات العالمية ، وبرنامج التدابير الفورية ، بما في ذلك عقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية ؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية للأعمال التحضيرية المتعلقة بالدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، من أجل اتخاذ موقف موحد لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى خلال تلك الدورة ؛

(ج) النظر في قضية أزمة الديون الخارجية والتنمية ؛

(د) استعراض تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والمبادئ التوجيهية لإعداد استراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ؛

(هـ) متابعة نتائج مؤتمرات الامم المتحدة الاقتصادية ، بما في ذلك النظر بشكل خاص في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون والتجارة والموارد المخصصة للتنمية واتخاذ تدابير بشأنها ؛

(و) حالة أقل البلدان نموا ، واستعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ؛

(ز) استعراض الجهود الدولية المتعلقة بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ؛ بما في ذلك تنفيذ خطة عمل حركة عدم الانحياز ؛

(ح) حالة البلدان النامية غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان تضررا ؛

(ط) مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

سادس عشر- تحليل التدابير والاجراءات الاخرى الرامية الى تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات ، بما في ذلك برامج المساعدة المتبادلة التي تستهدف دعم التضامن والتعاون الاجتماعي - الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى : النظر في تقارير البلدان المنسقة في المجالات المختلفة مثل : المواد الخام ، والتجارة والنقل والصناعة ، والتعاون المالي والنقدي ، والاغذية والزراعة ، ومصائد الاسماك ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتامين ، والصحة ، والعمالة وتنمية الموارد البشرية ، والسياحة ، والشركات عبر الوطنية ، والالعاب الرياضية ، ودور المرأة في التنمية ، والتنمية العلمية والتكنولوجية ، والإسكان ، والتعليم والثقافة ، والتعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية ، وصندوق تضامن بلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ونظام البحوث والمعلومات ، واستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، والمركز الدولي للمؤسسات العامة ، والبيئة .

سابع عشر- الازمة التي تواجه الامم المتحدة والتحدي الذي يواجهه مبدأ التعددية وطرق التغلب على هذه الازمة وتعزيز فعالية الامم المتحدة في تشجيع وصون السلم والامن الدوليين ، وفي التعاون الدولي المنصف ، وتدعيم الدور الجوهري لبلدان عدم الانحياز في منظومة الامم المتحدة .

ثامن عشر- التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في

ميدان الإعلام واتخاذ اجراء منسق يرمي الى اقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال يكون أكثر عدلا وفعالية .

تاسع عشر- الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك موعد ومكان المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

عشرون - تشكيل مكتب التنسيق .

حادي وعشرون- مسائل اخرى" .

٦- واتفق على أن تحال البنود الاضافية التي اقترح ادراجها في جدول أعمال مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الى اللجنة السياسية .

<u>توصيات بشأن انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (البند ٥ من جدول الأعمال)</u>

٧- بناء على توصية الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين قرر المؤتمر أن يتم تشكيل المكتب على النحو التالي :

الرئيس	زمبابوي
نواب الرئيس	
<u>عن افريقيا</u>	
	اثيوبيا
	اوغندا
	الجماهيرية العربية الليبية
	السنغال
	سوابو
	غابون
	غينيا - بيساو
	زامبيا

عن آسيا

اندونيسيا
ايران (جمهورية - الاسلامية)
بنغلاديش
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
العراق
فييت نام
منظمة التحرير الفلسطينية

عن امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بيرو
غيانا
نيكاراغوا
كوبا

عن اوروبا

قبرص
يوغوسلافيا

المقرر العام — سعادة موديبو كيتا (مالي)

رئيس اللجنة السياسية — سعادة السيد عبد الله الاشطل
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

رئيس اللجنة الاقتصادية — سعادة أوزفالدو دي ريفيرو (بيرو)

٨- ووفقا للممارسة القائمة ، أوصى المؤتمر بأن يكون تشكيل مكتب رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز على غرار مكتب مؤتمر وزراء الخارجية .

٩- ووافق المؤتمر على تعيين سعادة الدكتور س . م . ب أوتيتي أمينا عاما للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

توصيات بشأن طلبات انضمام الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠- عملا بالتوصيات التي قدمها مكتب التنسيق في اجتماعه في نيويورك وتوصيات الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين في هراري قرر المؤتمر أن يوصي مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بما يلي :

'١' دعوة جبهة التحرير الوطنية كاناكي الاشتراكية للاشتراك بصفة مراقب ؛

'٢' دعوة استراليا ومنغوليا واليونان للاشتراك كضيوف ؛

'٣' دعوة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، وأمانة الكومنولث ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنطقة التجارة التفضيلية ، ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية للاشتراك كضيوف .

تنظيم الأعمال ، بما في ذلك تشكيل اللجنتين السياسية والاقتصادية (البند ٧ من جدول الأعمال)

١١- وفقا للممارسة المتبعة ، شكل المؤتمر اللجنتين السياسية والاقتصادية اللتين بدأتا عملهما بالنظر في مشروع الوثائق الختامية للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١٢- وفيما يتعلق بمسألة تمثيل كمبوتشيا ، أعاد الرئيس الى الأذهان أن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز كان قد قرر "أن يوكل الى مكتب التنسيق ، بوصفه قائما بوظيفة لجنة مخصصة ، تناول المسألة بمزيد من الفحص وتقديم توصية بشأنها لاجتماع وزراء الخارجية الذي يعقد في ١٩٨٥" . ولم يتمكن مكتب التنسيق بوصفه قائما بوظيفة لجنة مخصصة ، من تقديم أية توصية بشأن هذا الموضوع الى اجتماع وزراء الخارجية المعقود في لواندا في ١٩٨٥ . ونظرا لهذه الحالة ، أوصى المؤتمر الوزاري رؤساء الدول أو الحكومات بما يلي :

'١' أن تجدد الصلاحية الممنوحة لمكتب التنسيق كي يتناول المسألة بمزيد من الفحص ويقدم تقريرا عن ذلك الى المؤتمر التاسع لرؤساء الدول أو الحكومات ؛

'٢' بألا تطرح المسألة للنظر من جديد في المؤتمر الثامن .

الأعمال التحضيرية للاحتفال الرسمي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة بلدان عدم الانحياز (البند ٨ من جدول الأعمال)

١٣- بناء على توصية الاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين أوصى المؤتمر باعتماد مشروع "الاعلان بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة عدم الانحياز" (NAC/CONF.8/Doc.3) واصداره بمناسبة الاحتفال الرسمي المقرر عقده بعد ظهر الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

تقرير مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (البند ٩ من جدول الأعمال)

١٤- اعتمد المؤتمر تقريره (NAC/CONF.8/FM/Doc.9) وقرر احالته الى المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

مسائل اخرى

١٥- بناء على اقتراح ممثل الكونغو ، تقرر احالة مشروع الاعلان الخاص بشأن الجنوب الافريقي (NAC/CONF.8/FM/Doc.10) الى المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١٦- وأحاط المؤتمر علما باقتراح ممثل الجمهورية العربية السورية باضافة عبارة "ولا سيما قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا وناميبيا وامريكا الوسطى" بعد عبارة "الحالة السياسية" في البند تاسعا من مشروع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وأوصى بمناقشة تلك القضايا تحت هذا البند .

١٧- ووافق المؤتمر على نص البيان الوارد في الوثيقة (NAC/CONF.8/INF.7) وقرر توزيعه على الصحافة .

التذييل الخامس

تقرير اجتماع اللجنة التحضيرية على مستوى
كبار المسؤولين والسفراء

١ - عقد اجتماع اللجنة التحضيرية على مستوى كبار المسؤولين والسفراء أربع جلسات يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس برئاسة سعادة السفير ن . كريشنان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة ورئيس مكتب التنسيق في نيويورك .

اقرار جدول الأعمال (البند ١ من جدول الأعمال)

٢ - أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي :

"١ - اقرار جدول الأعمال

٢ - الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات

التوصيات المقدمة الى مؤتمر وزراء الخارجية

(أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت

(ب) طلبات انضمام الأعضاء الجدد والاشتراك كمراقبين وضيوف

(ج) انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات

(د) تنظيم الأعمال

٣ - الأعمال التحضيرية للاحتفال الرسمي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة بلدان عدم الانحياز

٤ - تقرير اجتماع كبار المسؤولين الى مؤتمر وزراء الخارجية

٥ - مسائل اخرى" .

٣٠١٠ز

الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات

التوصيات المقدمة الى مؤتمر وزراء الخارجية (البند ٣ من جدول الأعمال)

(١) مشروع جدول الأعمال المؤقت

٣ - أوصى الاجتماع بمشروع جدول الأعمال المؤقت التالي للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز :

"أولا - افتتاح المؤتمر

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب

ثالثا - انضمام الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف

رابعا - تقرير رئيس المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

خامسا - اقرار جدول الأعمال

سادسا - توصيات مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري

سابعا - تنظيم الأعمال

ثامنا - تعزيز دور وسياسة عدم الانحياز كبديل مستقل ، وشامل ، وايجابي ومتكافئ لسياسات التكتلات وتنافس القوى الكبرى في العلاقات الدولية

تاسعا - استعراض وتقييم عام للحالة السياسية الدولية ولتدابير تضامن بلدان عدم الانحياز في تنفيذ سياستها وقراراتها بما في ذلك تكثيف التدابير للقضاء على السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي والفصل العنصري والتمييز العنصري ، وتقديم الدعم الفعال لحركات التحرير الوطنية في هذا المجال

عاشرا - تدابير لتعزيز السلم والامن الدوليين وتشجيع التضامن والمساعدة المادية فيما بين بلدان عدم الانحياز بغية مواجهة التهديدات والضغط وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار بصورة أكثر فعالية ، مع مراعاة جوانبها السياسية والاقتصادية

حادي عشر - نزع السلاح وأثاره على الامن الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبقاء البشرية والتعايش السلمي في عصر الاسلحة النووية

ثاني عشر - تعزيز الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية ، والجهود الرامية الى تخفيف حدة التوتر الدولي ، واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتطبيق مبادئ التعايش السلمي عل نطاق العالم

ثالث عشر - عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول

رابع عشر - تسوية المنازعات بين بلدان عدم الانحياز بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الامم المتحدة ومبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز

خامس عشر - استعراض وتقييم شامل للحالة الاقتصادية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ووضع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

(أ) استراتيجيات للمفاوضات الاقتصادية الدولية : استعراض التدابير الرامية الى اجراء المفاوضات العالمية ، وبرنامج التدابير الفورية ، بما في ذلك عقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية

(ب) وضع مبادئ توجيهية للاعمال التحضيرية المتعلقة بالدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، من أجل اتخاذ موقف موحد لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى خلال تلك الدورة

(ج) النظر في قضية أزمة الديون الخارجية والتنمية

(د) استعراض تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والمبادئ التوجيهية لاعداد استراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

(هـ) متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الاقتصادية ، بما في ذلك النظر بشكل خاص في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون والتجارة والموارد المخصصة للتنمية واتخاذ تدابير بشأنها

(و) حالة أقل البلدان نموا ، واستعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير

(ز) استعراض الجهود الدولية المتعلقة بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل حركة عدم الانحياز

(ح) حالة البلدان النامية غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان تضررا

(ط) مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار

سادس عشر - تحليل التدابير والاجراءات الاخرى الرامية الى تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات ، بما في ذلك برامج المساعدة المتبادلة التي تستهدف دعم التضامن والتعاون الاجتماعي - الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى : النظر في تقارير البلدان المنسقة في المجالات المختلفة مثل : المواد الخام ، والتجارة والنقل والصناعة ، والتعاون المالي والنقدي ، والاغذية والزراعة ، ومصائد الاسماك ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتأمين ، والصحة ، والعمالة وتنمية

الموارد البشرية ، والسياحة ، والشركات عبر الوطنية ، والألعاب الرياضية ، ودور المرأة في التنمية ، والتنمية العلمية والتكنولوجية ، والاسكان ، والتعليم والثقافة ، والتعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية ، وصندوق تضامن بلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ونظام البحوث والمعلومات ، واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، والمركز الدولي للمؤسسات العامة ، والبيئة

سابع عشر - الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة والتحدي الذي يواجهه مبدأ التعددية وطرق التغلب على هذه الأزمة وتعزيز فعالية الأمم المتحدة في تشجيع وصون السلم والأمن الدوليين ، وفي التعاون الدولي المنصف ، وتدعيم الدور الجوهري لبلدان عدم الانحياز في منظومة الأمم المتحدة

ثامن عشر - التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في ميدان الاعلام واتخاذ اجراء منسق يرمي الى اقامة نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال يكون أكثر عدلا وفعالية

تاسع عشر - الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك موعد ومكان المؤتمر التابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

عشرون - تشكيل مكتب التنسيق

حادي وعشرون - مسائل أخرى" .

٤ - وقدمت المقترحات الاضافية التالية لادراجها في مشروع جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز :

"يضاف البندان التاليان :

- ارهاب الدولة

- التهديدات الامريكية ضد بعض الدول العربية" .
(الجمهورية العربية السورية)

"يضاف البند الجديد التالي :

"السبل والوسائل الكفيلة بحماية الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز من الاعمال العدوانية التي تقوم بها دولة كبرى".
(الجماهيرية العربية الليبية)

"(١) يضاف البند التالي بعد البند ثالث عشر من جدول الاعمال :

"عدم العدوان ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية" .

(٢) يضاف البند التالي بعد البند الرابع عشر من جدول الاعمال :

"حق الشعوب في الحفاظ على تراثها الثقافي والوطني".
(جمهورية إيران الإسلامية)

"اقتراح بتعديل البند التاسع :

تضاف كلمة "الصهيونية" بعد كلمة "الفصل العنصري"
(الجمهورية العربية السورية)

واحتفظت الوفود المعنية بحقها في اثارة هذه المسألة من جديد في مؤتمر وزراء الخارجية .

(ب) طلبات انضمام الاعضاء الجدد والاشتراك كمراقبين وضيوف

٥ - عملا بالتوصيات التي قدمها مكتب التنسيق في اجتماعه في نيويورك والمناقشات التي دارت في اجتماع كبار المسؤولين في هراري أوصى الاجتماع بما يلي :

'١' دعوة جبهة التحرير الوطنية كاناكي الاشتراكية للاشتراك بصفة مراقب ؛

'٢' دعوة استراليا ومنغوليا واليونان للاشتراك كضيوف ؛

'٣' دعوة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، وأمانة الكومنولث ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنطقة التجارة التفضيلية ، ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية للاشتراك كضيوف .

(ج) انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات

٦ - أوصى الاجتماع بأن يتم تشكيل مكتب مؤتمر وزراء الخارجية (٣٨ - ٣٩ آب/أغسطس ١٩٨٦) على النحو التالي :

الرئيس : زمبابوي

نواب الرئيس :

عن افريقيا : اثيوبيا
اوغندا
الجماهيرية العربية الليبية
زامبيا
السنغال
سوابو
غابون
غينيا - بيساو

عن آسيـــــا :	اندونيسيـــا
	ايران (جمهورية - الاسلامية)
	بنغلاديـــش
	الجمهورية العربية السورية
	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
	العـــراق
	فييت نـــام
	منظمة التحرير الفلسطينية
عن امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي :	بـــيرو
	غيانـــا
	نيكاراغوا
	كوبـــا
عن اوروبا :	قـــبرص
	يوغوسلافيا
المقرر العام :	سعادة موديو كيتا (مالي)
رئيس اللجنة السياسية :	سعادة السيد عبد الله الاشطل
	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
رئيس اللجنة الاقتصادية :	سعادة اوزفالدو دي ريفييرو
	بـــيرو

٧ - ووفقا للممارسة القائمة ، أوصى الاجتماع بأن يكون تشكيل مكتب رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز على غرار مكتب مؤتمر وزراء الخارجية .

٨ - وأحاط الاجتماع علما بتعيين سعادة الدكتور س . م . أوتيتي أمينا عاما للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

(د) تنظيم الأعمال

٩ - أوصى الاجتماع بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات بتشكيل لجنتين جامعتين رئيسيتين هما اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية وسوف تبدآن عملهما بشرط

الاستشارة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وسوف تمارسان عملهما جنبا الى جنب مع الجلسات العامة . وسوف تكون مواعيد العمل المعتادة من الساعة ٩/٣٠ الى الساعة ١٢/٣٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ الى الساعة ١٨/٠٠ على أن تعقد جلسات ليلية كلما كان ذلك ضروريا .

١٠ - ووفقا للممارسة المعتادة ، سوف تبدأ اللجنتان عملهما بالنظر في مشاريع الوثائق الختامية . وأوصى بأن يقوم المؤتمر بتاكيد هذا الترتيب .

جدول أعمال مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز

١١ - نظر الاجتماع أيضا في مشروع جدول الاعمال المؤقت لمؤتمر وزراء الخارجية وأوصى بمشروع جدول الاعمال التالي :

"١ - افتتاح المؤتمر الوزاري

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - اقرار جدول الأعمال

٤ - تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين

٥ - توصيات بشأن انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

٦ - توصيات بشأن طلبات انضمام الاعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف

٧ - تنظيم الاعمال ، بما في ذلك تشكيل اللجنتين السياسية والاقتصادية

٨ - الاعمال التحضيرية للاحتفال الرسمي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتاسيس حركة بلدان عدم الانحياز

٩ - تقرير مؤتمر وزراء الخارجية الى المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

١٠ - مسائل أخرى" .

الأعمال التحضيرية للاحتفال الرسمي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة بلدان عدم الانحياز (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٢ - أحاط الاجتماع علما بأن الاحتفال الرسمي سوف يقام بعد ظهر يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وبعد النظر في المشروع المقدم من البلد المضيف ، أوصى الاجتماع باعتماد مشروع الاعلان (NAC/CONF.8/Doc.3) واصداره بمناسبة الاحتفال الرسمي .

تقرير اجتماع كبار المسؤولين الى مؤتمر وزراء الخارجية (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٣ - اعتمد الاجتماع تقريره وقرر احالته الى مؤتمر وزراء الخارجية .

مسائل اخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٤ - اعتمد الاجتماع بالاجماع اقتراح ممثل يوغوسلافيا بالتعبير عن تقديره البالغ للخدمات الممتازة التي قدمها السفير الهندي ن . كريشنان لتعزيز وحدة وتضامن بلدان عدم الانحياز بوصفه رئيسا لمكتب التنسيق في نيويورك .

التذييل السادس

تقرير اللجنة السياسية

١ - قرر مؤتمر وزراء الخارجية ، الذي سبق المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ تشكيل لجنة سياسية لدراسة مشروع الإعلان السياسي (NAC/CONF.8/Doc.1) الذي قام بتعميمه البلد المضيف زمبابوي . وكلفت اللجنة كذلك بالنظر في البند (تاسع عشر) "الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك موعد ومكان المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز" ، والبند (عشرون) "تشكيل مكتب التنسيق" من جدول أعمال المؤتمر الثامن . وانتخب سعادة السيد عبد الله الاشطل (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) رئيسا للجنة السياسية .

تنظيم الاعمال

٢ - عقدت اللجنة اجتماعها الاول في ٢٨ آب/أغسطس وقررت أن تبدأ عملها بتبادل أولي لوجهات النظر ، على أن تقوم بعد ذلك بدراسة الإعلان قسما قسما . وقررت تشكيل فريقين عاملين برئاسة السفيرين دوبي (الهند) وكام (بنما) ، لتناول الاقسام من (ثالثا) الى (خامسا) ، ومن (شامن وعشرون) الى (خامس وثلاثون) على التوالي .

أعمال اللجنة

٣ - عقدت اللجنة ١٦ اجتماعا في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وفي الاجتماع الاول ، قام سعادة الدكتور أ. س. ج. مودنجي الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة بتقديم مشروع الإعلان السياسي . وجرى تبادل عام لوجهات النظر اشترك فيه ٤١ وفدا . وانتقلت اللجنة بعد ذلك الى بحث مشروع الإعلان قسما قسما .

٤ - وأجرت اللجنة ، أثناء عملها ، دراسة دقيقة للاقسام من (واحد) الى (خامس وثلاثون) من مشروع الإعلان ، بما في ذلك النصوص المنقحة التي اشترك في تقديمهما الفريقان العاملان برئاسة السفيرين دوبي وكام والمجموعات الإقليمية المختلفة وتم اقتراح وتعميم ٩٦ تعديلا مكتوبا .

٥ - وبعد تبادل وجهات النظر بشأن عقد الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز ، قررت اللجنة السياسية إحالة هذه المسألة الى رؤساء الدول أو الحكومات .

٦ - وفتح باب الترشيح لعضوية مكتب التنسيق .

٧ - وفي الاجتماع السادس عشر الذي عقدته اللجنة السياسية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، اعتمدت اللجنة تقريرها (NAC/CONF.8/Doc.18) وكذلك النص المنقح لمشروع الإعلان السياسي (NAC/CONF.8/Doc.1/Rev.1) تمهيدا لعرضه على المؤتمر الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات لاعتماده .

التذييل السابع

تقرير اللجنة الاقتصادية

١ - قرر مؤتمر وزراء الخارجية ، الذي سبق مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ تشكيل لجنة اقتصادية لدراسة مشروع الإعلان الاقتصادي (NAC/CONF.8/Doc.2) ، وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي (NAC/CONF.8/Doc.2/Add.1) اللذين عممهما البلد المضيف ، زمبابوي . وقد انتخب سعادة أزفالدودي ريفبرو (بيرو) رئيسا للجنة الاقتصادية .

تنظيم الأعمال

٢ - قررت اللجنة في اجتماعها الأول في ٢٨ آب/أغسطس أن تبدأ عملها بمناقشة عامة ، ثم تتناول بعد ذلك مشروع الإعلان وبرنامج العمل قسما قسما . وقررت اللجنة أيضا تشكيل فريق عامل معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب برئاسة السفير تان (ماليزيا) يتناول القسم (ثاني وثلاثون) وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي .

أعمال اللجنة

٣ - عقدت اللجنة الاقتصادية ١٣ اجتماعا في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وفي الاجتماع الأول قدم سعادة الدكتور س. ج. ماهاكا سفير زمبابوي في بلجيكا مشروع الإعلان الاقتصادي ، جرت بعده مناقشة عامة اشترك فيها عدد كبير من الوفود ، وانتقلت اللجنة بعد ذلك الى بحث مشروع الإعلان قسما قسما .

٤ - وقامت اللجنة أثناء عملها بدراسة تفصيلية للأقسام من (واحد) الى (حادي وثلاثون) من مشروع الإعلان ونظرت أيضا في النصوص المنقحة للقسم (ثاني وثلاثون) وبرنامج العمل الذي قدمه الفريق العامل برئاسة السفير تان . وتم اقتراح وتعميم ١١٤ تعديلا مكتوبا .

٥ - وفي الاجتماع الثاني عشر الذي عقدته اللجنة الاقتصادية في ٦ أيلول/سبتمبر ، اعتمدت اللجنة تقريرها (NAC/CONF.8/Doc.19) ووافقت على النصين المنقحين لمشروع الإعلان الاقتصادي الوارد في الوثيقة (NAC/CONF.8/Doc.2/Rev.1) وبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي الوارد في الوثيقة (NAC/CONF.8/Doc.2/Rev.1/Annex 11) ، لتقديمهما الى المؤتمر الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات لاعتمادهما .

التذييل الثامن

الكلمة الختامية لفخامة الرفيق روبرت موغابي
رئيس وزراء جمهورية زمبابوي ورئيس المؤتمر
الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

أصحاب الجلالة
أصحاب الفخامة
الضيوف والمندوبين الموقرين

أود أن أقول لكم : لقد جئتم وشاهدتم وانتصرتم . نعم ، لقد ملكتم قلوب الشعب الزمبابوي وأسرتم خياله ، ولقد انتصرتم على السلبيين والمتشككين والمتخاذلين والحاقدين على عدم الانحياز الذين ينتظرون في سعادة ليروا الخلاف والتمزق يدب في حركتنا ونحن نؤدي عملنا .

إن أحداث الأيام القليلة الماضية قد أظهرت مرة أخرى ما الذي نعنيه عندما نقول أننا نؤمن بالوحدة برغم الإختلاف . فنظمنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة لم تمنعنا من تحقيق توافق في الرأي في مجموعة متنوعة من القضايا . ولقد أظهرنا أيضا تصميمنا على العمل من أجل إيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا وتحقيق المساواة الحقيقية بين حكوماته ودوله . إننا لم ندّع أن مهمتنا كانت سهلة . والواقع أننا لم نُخفِ أننا نختلف أحيانا على بعض القضايا . ولكن أين يمكن أن نجد شخصين متفقين على كل شيء وفي جميع الأوقات ؟

لقد بعثنا برسالة بليغة الى جميع المناضلين من أجل حق تقرير المصير والحرية ضد الاستعمار ، والعنصرية والفصل العنصري والصهيونية ، نؤكد لهم فيها أنهم لا يقفون وحدهم ، وأننا قطعنا العهد على زيادة دعمنا الدبلوماسي والمعنوي والمادي لحركات التحرير الوطني ، وعلى عزل قوى القهر والسيطرة والاحتلال ومعارضتها بكل قوة في كل محفل من المحافل .

لقد أعدنا تاكيد تمسكنا بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول ، وأعربنا من جديد عن معارضتنا لاستعمال القوة في العلاقات بين الدول ، وأدنّا سياسات القوى الكبرى والكتل ، والتدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول . ورفضنا أن نسمح للكتل أن تطرح القضايا ذات الصبغة المحلية بالدرجة الاولى في إطار المنافسات بين

الشرق والغرب وسياسات الكتل . وأشرنا في هذا الصدد الى أن تدخل القوى الكبرى قد زاد من حدة الصراعات المحلية في الجنوب الافريقي ، وفي أمريكا الوسطى وجنوب غرب آسيا - وغيرها من المناطق ، وطلبنا مرة أخرى وقف ذلك التدخل بجميع أشكاله .

ولقد ناشدنا مرة أخرى أصدقاءنا في ايران والعراق وضع حد للصراع المأسوي الدائر بينهما ، وذلك بالإلتزام بمبادئ الحركة ومبادئ الأمم المتحدة الخاصة بعدم جواز استعمال القوة في العلاقات الدولية ، والحاجة الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

أما عن سباق التسلح ، وبخاصة سباق التسلح النووي ، وما يشكله من تهديدات لبقاء الجنس البشري ، فقد قلنا مرة أخرى أنه أكثر مشكلات عصرنا إلحاحا ، وذلك بعد أن أدرك الجميع إدراكا تاما أن سباق التسلح يؤدي الى استنزاف الموارد التي نحن في مسيس الحاجة اليها لأغراض التنمية بغية مكافحة الجوع والمرض والأمية والتخلف .

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية سنحت لنا الفرصة لاستعراض الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية ولزيادة تأكيد دورنا في السعي لإيجاد حلول دائمة للاختلالات الاقتصادية التي يعانيها كوكبنا . وقد أشرنا الى القضايا المترابطة - وهي قضايا النقد والمال والتجارة والديون الخارجية والتنمية - باعتبارها أكثر القضايا إلحاحا في عصرنا ، كما قلنا إنها تتطلب عملا عاجلا ومتناسقا على نطاق عالمي . وبالإضافة الى هذا ، جددنا دعوتنا الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو لا يقل أهمية عن غيره من القضايا ، ولقد كافحنا كفاحا مريرا حتى الآن من أجل اقامته .

إننا نؤكد من جديد إيماننا القوي بأنه ليس هناك بديل حقيقي عن الحوار والتعددية في العالم يتزايد فيه الترابط بين الدول . ويتعين أن يكون لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، رأي متساو في عملية اتخاذ القرار بشأن كل المسائل التي تؤثر على مصير البشرية . ولهذا لا يمكن لنا أن نقبل أن يكون لحفنة من البلدان الكبرى الحق في إملاء وتوجيه مجرى الأحداث في الاقتصاد العالمي دون المراعاة الواجبة لمصالح الآخرين ، وبخاصة مصالح البلدان النامية . إننا نحث البلدان المتقدمة النمو على الاستجابة لدعوتنا ومشاركتنا جهودنا الرامية الى تنشيط الحوار حول العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق استئناف المفاوضات العالمية .

لقد قررنا زيادة العون المتبادل والتعاون التقني فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية بروح من الاعتماد الجماعي على الذات بغية التعجيل

بالتنمية الاقتصادية في بلادنا . وفضلا عن ذلك ، فإن التعاون فيما بين دول الجنوب يمثل جزءا لا يتجزأ من سعينا الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي هذا الصدد فإن سعادتي بالغة لتأييد بلدان كثيرة للاقتراح العملي بتشكيل لجنة مستقلة تدرس بدقة طرق تعزيز التعاون والتفاعل فيما بين بلدان الجنوب . إن فكرة قيام الجنوب بتصريف أموره بنفسه قد سبق أن نوقشت في مناسبات عديدة ويسعدنا أنها قد اتخذت الآن شكلا ملموسا . وإننا لنشعر بالإمتنان لقبول المعلم جوليوس نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا سابقا ، رئاسة هذه اللجنة ، فهو نصير معروف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وهو ما أسماه نقابة الأمم الفقيرة ، فلا شك أن شخصيته وخبرته ورؤيته وحيويته سوف تدعم اللجنة وتوفر لها ما تحتاجه من توجيه . واسمحوا لي أن أعرب عن شكري لزميلنا وأخينا رئيس الوزراء مهاشير محمد ، على الدور الذي اضطلع به كرئيس للجنة التوجيه في المعاونة على انشاء اللجنة المستقلة .

وينبغي للجنة ألا تكتفي بتحديد أسباب تخلفنا وأن تتجاوز هذا باقتراح الاستراتيجيات المشتركة والتدابير المحددة التي يمكننا اتخاذها لوضع حد للفقر ، والجوع ، والأمية ، والركود الاقتصادي ، ومجمل المشاكل الاقتصادية التي تواجه بلادنا . وإنني أحث كل أعضاء حركتنا على تقديم دعمهم للجنة بمنحها ما تحتاجه من موارد مالية ومعونات تقنية ، وبتوفير المعلومات الاحصائية والاقتصادية التي ستحتاجها .

وبالرغم من حملات التشكيك المثيرة التي يشنها أولئك الذين يريدون الانتقاص من حركتنا ، إلا أن الحركة لديها كل مبرر يجعلها فخورة بسجلها . فقد حققت الغالبية الشاسعة للبشرية الحرية بفضل سياساتنا وبصيرتنا وجهودنا . كما أننا عملنا دائما ضد العنصرية والفصل العنصري والصهيونية وكذلك ضد جميع أشكال الظلم والسيطرة الأجنبية .

إن الحركة ليست فقط تعبيرا عن حاجاتنا الماسة لحماية سيادة عضويتنا واستقلالنا الوطني ، بل هي أيضا أداة هامة لتأمين هذه الغايات . وينجلي الدليل المطلق على نجاحنا فيما تتمتع به سياسة عدم الانحياز الآن من قبول يتمثل في نمو الحركة وفي اعتناق سياسات عدم الانحياز من جانب مواطنين أفراد وجماعات من بلدان تنتمي الى كتل سياسية - عسكرية .

ولا أستطيع أن أنهي ملاحظاتي دون أن أتوجه اليكم جميعا بالشكر ، أنتم الذين صنعتم بحضوركم ومشاركتكم نجاح هذا المؤتمر . وفيما يتعلق بالاستعدادات لاستضافة هذا

المؤتمر فضلا عن التعاون والتوجيه اللذين قدّما لنا أثناء المداولات الحقيقية ، كانت مساهماتكم قيّمة . ولقد أضفى أيضا تعاونكم وودكم وفضلكم أثناء المؤتمر الفعلي على وقائع الجلسات جوا أفضى الى محادثات بنّاءة . وأود أن أشكر أيضا هؤلاء الذين أسهموا بقدر كبير في تنظيم هذا المؤتمر ، الفريق الدولي للمترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين والسكرتاريين - الذين عملوا ساعات طويلة ومضنية لإنجاح المؤتمر . وأخص بالشكر أيضا وسائل الإعلام العالمية التي غطت مداولاتنا وآلاف الأيدي الخفية الأخرى التي عملت بمثابرة ودأب قبل وأثناء المؤتمر لإنجاح هذا الحدث أيضا . وأقول لهؤلاء جميعا : شكرا لكم ، أقولها بالعربية والفرنسية والاسبانية وبلغتنا أيضا .

إن شعب زمبابوي بأسره يقول لكم بصوت عال كله حرارة "احسنتم أيها الأشقاء والشقيقات نتمنى لكم كل خير ويسرّنا أن نراكم مرة أخرى" .

نعم ، إن الزمبابويين سوف يذكرون بكل إعزاز والى الأبد ذكريات وجودكم في بلدنا . صحبتكم السلامة .

وشكرا .

التذييل التاسع

قرار بتوجيه الشكر لحكومة وشعب زمبابوي

إن المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري ، جمهورية زمبابوي من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛

يعرب عن شكره الخالص وإمتنانه العميق لزمبابوي حكومة وشعبا ، ولفخامة روبرت جابريل موغابي رئيس وزراء جمهورية زمبابوي لترحيبهم الحار والودي الذي كان له عظيم الأثير في إنجاح هذا المؤتمر المعقود في مدينة هراري الجميلة ؛

يهنئ سعادة روبرت جابريل موغابي ، رئيس وزراء جمهورية زمبابوي على الخطاب الافتتاحي البليغ الذي أكد فيه من جديد تمسك الحركة والتزامها العميق بمبادئ عدم الانحياز وتفانيها في خدمة تلك المبادئ الموجهة نحو دعم السلم والعدالة والتقدم في العالم . وتحقيق نزع السلاح وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدل والتكافؤ ، والكفاح ضد الفصل العنصري والعنصرية والسعي الى تقرير المصير وكذلك التشديد على الحاجة الملحة الى تعزيز وحدة حركة بلدان عدم الانحياز وتضامنها الموجه للعمل ؛

يشيد بحكومة جمهورية زمبابوي لما قدمته من تسهيلات رائعة للمشاركين في المؤتمر ولكفاءة التنظيم ونوعية الخدمات التي وضعت تحت تصرف المؤتمر ؛

يسجل تقديره البالغ لمساهمة جمهورية زمبابوي ، بوصفها واحدة من أحدث الأعضاء في الحركة ، في تعزيز دور عدم الانحياز في دعم السلم والعلاقات الدولية المتكافئة والتعاون والصداقة فيما بين الأمم ؛

يؤكد من جديد اقتناعه بأن المؤتمر سوف يعمل على تعزيز وحدة وتضامن الحركة وبذلك يسهم في زيادة فعالية الدور الهام والنشط الذي تضطلع به بلدان حركة عدم الانحياز لحل المشاكل الدولية الرئيسية .

التذييل العاشر

قائمة المشتركين

اثيوبيا

منجستو هايلي ميريام
أمين عام اللجنة المركزية لحزب العمال ورئيس المجلس العسكري والاداري المؤقت والقائد العام للجيش

الارجنتين

الرئيس راؤل ريكاردو الفونسين

الاردن

السيد طاهر المصري
وزير الخارجية

افغانستان (جمهورية - الديمقراطية)

سلطان علي كاشمتاند
رئيس مجلس الوزراء

اكوادور

السفير خوليو كورييا باريدس
نائب وزير الخارجية

الامارات العربية المتحدة

راشد عبد الله النعيمي
وزير الدولة للشؤون الخارجية

اندونيسيا

عمر ويراهادي كوسوما
نائب الرئيس

أنغولا

خوسيه ادواردو دوس سانتوس

الرئيس

أوغندا

يوديري موسوفيني

الرئيس

باكستان

الجنرال محمد ضياء الحق

الرئيس

البحرين

الشيخ محمد بن مبارك الخليفة

وزير الخارجية

باربادوس

فوزلوبرويستر

نائب وزير الخارجية

بليز

كينيث تيليت

سفير فوق العادة والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة

بنغلاديش

م . رحمن شودهري

رئيس الوزراء

بنما

روديريك اسكيفل

نائب الرئيس

بنن

ماشيو كير يكو

الرئيس

بوتان

جلالة الملك جيجمي سنجاى وانج شوك

بوتسوانا

كويت جوني كيتوفيل ماسيري

الرئيس

بوركينا فاسو

توماس سانكارا

الرئيس

بوروندي

ايجيدي كورينجوما

بوليفيا

خوليو آليون جاريت

نائب الرئيس

بيرو

آلان غارسيا بيريز

الرئيس

ترينيداد وتوباغو

د . باسيل انس

المندوب السامي في لندن

تشاد

جورا لاسو

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

توغو

آتسوكوفي اميجا

وزير الخارجية

تونس

باجي سيد اسيبس

مبعوث خاص للرئيس

جامايكا

هوف شيرير

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

الجزائر

الشاذلي بن جديد

الرئيس

جزر القمر

أحمد عبد الله عبد الرحمن

رئيس الجمهورية

الجماهيرية العربية الليبية

العقيد معمر القذافي

زعيم ثورة الفاتح العظيمة

جمهورية ايران الاسلامية

سعد علي الخامينئي

الرئيس

جمهورية افريقيا الوسطى

جان ويليبيرو ساكو

وزير الداخلية

جمهورية تنزانيا المتحدة

موينى علي حسن

الرئيس

الجمهورية العربية السورية

عبد الحليم خدام

نائب رئيس الجمهورية

الجمهورية العربية اليمنية

د . عبد الكريم الايرياني

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

باك سونج شول

نائب الرئيس

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

سيباسبوث فوني

نائب رئيس مجلس الوزراء

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الرئاسة

جيبوتي

عمر كامل وارساما

وزير العدل

الرأس الأخضر

سيلفينو دالوز

وزير الخارجية

سوازيلند

س ٠ ج ٠ س ٠ سيبانيوني

وزير الشؤون الخارجية

رواندا

فرانسوا نجاريوكينتوالي

عضو اللجنة المركزية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون

زائير

كنجو وا دونو

رئيس الوزراء

زامبيا

الدكتور كينيث كاوندي

رئيس الجمهورية

زمبابوي

الرفيق س ٠ ف ٠ موزاندا

نائب رئيس الوزراء

سان تومي وبرينيسبي

الدكتور مانويل بنتو داكوستا

رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة

سري لانكا

راناسنغ بريماداسا

رئيس الوزراء

سنغافورة

س ٠ ادنا بالان

وزير الشؤون الخارجية

السنغال

عبده ضيوف

رئيس الجمهورية

السودان

أحمد علي المرغني

رئيس مجلس الدولة

سورينام

هنك ف . هيرينبيرج

وزير الشؤون الخارجية

سيراليون

عبد الكريم كوروما

وزير الشؤون الخارجية

سيشيل

فرانس البرت رينيه

رئيس الجمهورية

الصومال

الدكتور عبد الرحمن جامابري

وزير الشؤون الخارجية

العراق

طه ياسين رمضان

عضو مجلس قيادة الثورة والنائب الأول لرئيس الوزراء

عمان

يوسف العلوي عبد الله

وزير الدولة للشؤون الخارجية

غابون

الهادي عمر بونجو

رئيس الجمهورية

غامبيا

لامين كيتي جابانج

وزير الشؤون الخارجية

غانا

جاستيس دانيل ف٠ أنان

نائيس رئيس مجلس الدفاع الوطني المؤقت

غيانا

الرفيق هـ ٠ د ٠ هويتي

رئيس الجمهورية

غينيا

كيرفالا كامارا

وزير

غينيا الاستوائية

اليجاندرو ايفونا

وزير - أمين عام مكتب رئيس الجمهورية

غينيا - بيساو

الجنرال جو برناردو فييرا

رئيس مجلس الدولة

فانواتو

الأب هـ ٠ ليني

رئيس الوزراء

فييت نام

نجوين هوشو

نائب الرئيس

قبرص

سبيرو كيبريانو

الرئيس

قطر

الشيخ أحمد بن سيف الثاني

وزير الدولة للشؤون الخارجية

الكاميرون

محمد بابا سالي

مبعوث وزاري - وزارة الخارجية

كوبا

فيدل كاسترو روز

رئيس مجلس الدولة

كوت ديفوار

سيمون آكي

وزير الخارجية

كولومبيا

السفير هيكتور شاري سامبر

المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة

الكونغو

دينس ساسو نجو

الرئيس

الكويت

الشيخ صباح الاحمد الصباح

رئيس الوزراء

كينيا

اليجا موانجالي

وزير الخارجية

لبنان

د . خليل مكاوي

السفير في ايطاليا

ليبريا

صمويل دو

الرئيس

ليسوتو

جلالة الملك موشيشوا الثاني

مالطة

اليكس سيبراس تريجونا

مالي

الجنرال موسى تراوري

رئيس الجمهورية

ماليزيا

داتوك سيري ماهثير محمد

رئيس الوزراء

مدغشقر

فخامة السيد ديدير راتسيراكا

رئيس الجمهورية

مصر

دكتور بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشؤون الخارجية

المغرب

عبد اللطيف فيلالي

وزير الخارجية

ملاوي

هون · اي · سي · آى بوانالي

وزير النقل والمواصلات

ملديف

فخامة السيد مأمون عبد القيوم

رئيس الجمهورية

المملكة العربية السعودية

الأمير سعود الفيصل

وزير الخارجية

منظمة التحرير الفلسطينية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية

المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)

دكتور سام نجوما

رئيس المنظمة

موريتانيا

أحمد ولد مينيه

وزير الخارجية والتعاون

موريشيوس

مورليداى داللو

وزير الزراعة والمصايد والثروات الطبيعية

موزامبيق

ساموارا موسيه ماتشيل

رئيس الجمهورية

نيبال

جلالة الملك بريندرا بير

بيركام شاه ديف

النيجر

حامد الجايد

رئيس الوزراء

نيجيريا

ابراهيم ب . بابا يخيدا

رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة

نيكاراغوا

دانييل أورتيغا سافانديرا

رئيس الجمهورية

الهند

راجيف غاندي

رئيس الوزراء

يوغوسلافيا

سنان هاساني

رئيس مجلس الرئاسة

المراقبون

اوروغواى ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، جبهة تحرير كاناكي الوطنية الاشتراكية ، حزب بورتوريكو الاشتراكي ، مجلس الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، المجلس الوطني الافريقي ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية .

الضيوف

اسبانيا ، استراليا ، البرتغال ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، منغوليا ، النمسا ، اليونان ، الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، أمانة الكومنولث ، برنامج الأغذية العالمي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لانهاء الاستعمار ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لانهاء الفصل العنصري ، لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، منطقة التجارة التفضيلية ، المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الصحة العالمية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

- - - - -